

الأستاذ: بلعزوز بن علي

محاضرات في النظريات والسياسات النقدية

الطبعة الثالثة 2008

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

© **كيوان المطبوعات الجامعية** 04 - 2008

رقم النشر : 4.01.4552

رقم ر.د.م.ك (ISBN) : 9961.0.0678.X

رقم الإيداع القانوني : 2004/52

مقدمة

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن و تفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن ،وعلى اختلاف المفاهيم و التفاسير يجمع معظم الباحثين الاقتصاديين على أن جوهر و محل النظرية النقدية هو تفسير التغير في قيمة النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار-خاصة - و المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث، من خلال الأبحاث و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية فهم وشرح آليات عمل و تفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية، كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر و المتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع .

سنتناول في القسم الأول من هذا الكتاب مختلف النظريات التي حاولت تفسير العوامل المؤثرة في قيمة النقود و ما يترتب على ذلك من تغيرات على المستوى العام للأسعار والإنتاج و الدخل و التوظيف ، و التي يمكن إرجاعها إلى ثلاثة نظريات أساسية:

النظرية التقليدية لكمية النقود، التي صاغ أساسها النظري الاقتصادي الأمريكي "أ. فيشر" في شكل معادلة، و لما كانت هذه الأخيرة تقوم على مجموعة من الفرضيات قد تعرضت في مجملها للنقد، ظهرت نظرية الأرصدة النقدية المتاحة كامتداد لنظرية "فيشر"، فقامت بصياغة معادلة التبادل لـ "كمبريدج" بفضل مجموعة من الاقتصاديين الإنجليز- مارشال، روبينسون، بيجو-، حيث حاولت هذه المدرسة المزج بين المفاهيم النقدية

والعلاقات الحقيقية ، وتوحيد الإطار النظري لعملية تفسير التفاعلات الاقتصادية الكلية والجزئية .

أما النظرية النقدية الحديثة "لكيتر" فقد ظهرت في مرحلة عجزت فيها النظرية التقليدية - "نظرية فيشر و نظرية مارشال" - ، في إيجاد الحلول المناسبة لما أصاب النظم الرأسمالية من كساد اقتصادي ، بل عجزت حتى عن إعطاء تفسير لهذه الظاهرة ، فكانت النظرية النقدية الكيترية بمثابة ثورة على التحليل النقدي التقليدي بصفة خاصة و التحليل الاقتصادي بصفة عامة، إلا أن النظرية الكيترية لم تخل هي الأخرى من العيوب والانتقادات رغم النتائج التي حققتها في القضاء على الكساد العظيم.

أما النظرية النقدية المعاصرة و التي أسسها رواد مدرسة "شيكاغو" و على رأسهم الأمريكي "م.فريدمان" فهي ليست إلا نظرية كمية النقود التقليدية في ثوب جديد وبطريقة تحليل و أسلوب جديدة ، اعتمدت أساسا على السياسة النقدية باعتبارها أهم وسيلة و أنجع سلاح لتصلح جميع الاختلالات الاقتصادية عوض السياسة المالية.

عالجنا الكتاب في قسمه الأول -سنخصص القسم الثاني للسياسة النقدية- المتعلق بموضوع النظريات النقدية في أربعة فصول رئيسية :

الفصل الأول: خصصناه لمعالجة وتحليل النظرية النقدية التقليدية، فتعرضنا الى المبادئ و الفرضيات التي قام عليها التحليل النقدي التقليدي ، من خلال معادلة التبادل لـ "فيشر" ومعادلة التبادل لـ "كمبريدج" ، ثم تناولنا مفهوم سعر الفائدة من خلال النظرية النقدية التقليدية على اعتبار أنها نقطة خلاف جوهرية بين مختلف النظريات النقدية في الفكر الليبرالي .

الفصل الثاني : تناولنا النظرية النقدية الكيترية ، فتعرضنا لاهم الأحداث التي واكبت ظهور النظرية الكيترية ، وبعد ذلك قمنا بتحليل كل من مدى حيادية النقود ونظرية الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال ، ونظرية التفضيل النقدي .

الفصل الثالث: تناولنا النظرية النقدية المعاصرة ، فناقشنا المتغيرات و الظروف التي ساهمت في ظهور مذهب النقديين ، ثم درسنا الإطار العام للنظرية النقدية المعاصرة ، و في الأخير تطرقنا لدالة الطلب على النقود عند "فريدمان" .

الفصل الرابع : خصصناه لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي ، أو ما يسمى بنموذج "هيكس، هينسن" (IS-LM).

أما القسم الثاني، فقد تطرقنا من خلاله للسياسات النقدية ، في أربعة فصول:

الفصل الخامس: تناولنا السياسة النقدية من حيث مفهومها ، أهدافها وادواتها ، واسباب محدودية فاعلية السياسة النقدية بالدول النامية.

الفصل السادس : تطرقنا لموضوع التضخم ، من حيث تحديد مضمونه والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم ، أسبابه و طرق علاجه .

الفصل السابع : خصصناه للسياسة النقدية في الجزائر ، من خلال المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي الجزائري ، سواء في مرحلة الاشتراكية ، أو مرحلة الإصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية للانتقال الى اقتصاد السوق .

الفصل الثامن : تناولنا انعكاس إصلاح السياسة النقدية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي .

القسم الأول

الفصل الأول: النظرية النقدية التقليدية.

تمهيد: يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيو كلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم "نظرية كمية للنقود".

اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود -بصفتها وسيط للتبادل- ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها مما يفيد حياد النقود، بمعنى اقتصار دورها على تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها.

ومن هنا ركز التقليديون اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية ومن مستوى الأسعار من ناحية أخرى، على أساس أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني (لافتراضهم التشغيل الكامل)، وكانت معدلات الكمية التي تهدف إلى تفسير تقلبات مستوى الأسعار بمثابة أداة التحليل التقليدية التي اعتمد عليها الاقتصاديون في هذا المجال .

ولتحليل النظرية النقدية في الفكر الاقتصادي التقليدي نرى ضرورة معالجة هذا الموضوع في النقاط التالية .

1- أسس وافتراضات النظرية النقدية التقليدية.

كان لعوامل النهضة التي عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر، بعد انتكاسة رجال الدين و تقلص دور الكنيسة ، اكبر الأثر على ظهور أولى المدارس الفكرية الاقتصادية كالتجارين والطبيين.

إلا أن ما عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر (ق18) من أحداث تاريخية واجتماعية وفكرية، أدى إلى بروز فكر اقتصادي كان ولا يزال محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من المختصين والمفكرين والباحثين.

في خضم هذا التراكم التاريخي والمعارفي، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية، ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية، آدم سميث، واسهم في تطويرها، مالتوس وريكاردو وميل وساي، وغيرهم من رواد المدرسة نيوكلاسيكية، وخاصة مانجر وبافريك، فيزر، مارشال، روبنسن وبيجو

وتعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد. و قبل تناولنا النظرية النقدية بالتفصيل، نستعرض بإيجاز لأهم مبادئ وقوانين الفكر الاقتصادي الليبرالي.

1-1 أسس و مبادئ النظرية النقدية التقليدية.

إن النظرية التقليدية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن طرح بعض أسسها القانونية والفلسفية باختصار فيما يلي:

أ- الحرية الاقتصادية: إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

ب-عدم تدخل الدولة: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.

ج-الملكية الخاصة: إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأسمالي وان إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع . وعليه فالرأسمالية لا ترى تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وان هذا التوافق يحدث تلقائيا.

د-مبدأ المنافسة الحرة: إن المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

هـ-قانون السوق: يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق، وان جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، بافتراضها حالة التشغيل الكامل، فالحياة الاقتصادية دائما تسير في توازن، وإذا ما حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد. السوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة، أي كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

ن-مبدأ الربح: يعتبر في رأي التقليديين أن الربح هو افضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي، وان تعظيمه من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج، ويزيد في إبداع المبدعين، وهو أحد أسباب التقدم والرفق الاقتصادي.

و-مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل. فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى، فهي إذا ليست إلا "عربة لنقل القيم"

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

أوهي " مجرد حجاب لغطاء الحقيقة " و الحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك .

ي-مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض أن تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا فرض وزادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة، وبالتالي يقل الحافز على الادخار، إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن استعمال رأس المال .

1-2 افتراضات النظرية النقدية التقليدية .

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر، أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون "ساي" للأسواق، والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية، وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له. وان زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب، سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار.

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الأرصدية "كمبريدج" على الافتراضات التالية.

1-2-1 ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، باعتبارها وسيط للمبادلة، لان المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك، إذا فالنقود دورها محايد في الاقتصاد. وهذا التحليل التقليدي إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فان حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

انه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة، ومن ثم يعامل على انه ثابت، خاصة وان العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة. و عليه تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها. وسوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل أحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

1-2-2 ثبات سرعة دوران النقود: نقصد بسرعة دوران النقود (V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، أو بتعبير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى، منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقديم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الآجل القصيرة. ومع ثبات T ، V يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط، وهما كمية النقود (M) في الطرف الأيمن من المعادلة، ومستوى الأسعار (P) في الطرف الأيسر، وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

1-2-3 ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار. فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P)، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران (V).

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة-وليس سببا- لمقدار و كمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة ، كمية النقود متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (P،M) تعد ذات اتجاه واحد $P \longleftarrow M$

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد ، فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الأسعار.

غير أن هناك شكلا آخر من أشكال نظرية كمية النقود يعد أقل جمودا من الشكل السابق، ووفقا له إذا تغيرت كمية النقود (M) فغالبا ما تتغير الأسعار أيضا ولكن دون جزم بالمقدار الذي سوف تتغير به الأسعار نتيجة لتغير (M).

2- معادلة التبادل.

إن فكرة النظرية قديمة، فقد تعرض لبعض عناصرها فلاسفة اليونان والرومان، كما يمكن تتبع صورها في آراء بعض مفكري وعلماء

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

الإسلام (المقريري)، إلا أنها تطورت أكثر بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر (قرن 16) -خاصة- بعد ذلك التدفق الكبير من المعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا، مما دفع بكثير من الاقتصاديين آنذاك إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة .

كان "جون بودان" أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود. في القرن الثامن عشر (ق18) ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي، فكان "دافيد هيوم و كانتيون" قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، وأن كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران في نفس الاتجاه.

إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفت بريطانيا في القرن التاسع عشر (ق19) هو الاقتصادي "دافيد ريكاردوا" الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل في هذا الشأن إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في العروض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر" ، ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "معادلة كمبرديج".

2-1- معادلة التبادل "لفيشر".

2-1-1 شكل معادلة التبادل: تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

تناسبية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

إذا فنظرية الكمية "لفيشر" هي دالة، المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع و كمية النقود (M) متغير مستقل، وبثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V)، فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:

$$M.V = T.P \dots\dots\dots 1$$

ان كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. إذا كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

$$P = M.V / T \dots\dots 2$$

إذا تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V)، وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

2-1-2 نقد معادلة التبادل: تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار)، إلا انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية، نجد عدم صحة ثبات هذه القروض.
- يصعب تصديق ثبات العوامل التي تحدد كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V).

- لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار، متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة، حيث اعتبرت هذه الأخير ظاهرة حقيقية.

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

- يرى "فريدمان" أن المعادلة بفروضها السابقة، لا تكون صحيحة إلا عند ثبات كل من (V.T)، وهذا لا يكون إلا عند افتراض وصول المجتمع إلى حالة التشغيل الكامل، كما أن ثبات (V) يعني ثبات العرف التقليدي لعادات الفرد ولسلوك المؤسسات المصرفية، في مثل هذه الظروف فقط يمكن قبول صحة المعادلة.

- تقوم هذه المعادلة على العلاقة الآلية بين كمية النقود ومستوى الأسعار إلا أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود، كما أن زيادة النقود ليس بالضرورة أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.

- إن العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار "باتنكن" (Patinkin)، في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها، إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية، ويذهب بتحليله إلى القول انه قد تكون هناك علاقة عكسية بين كمية النقود والأسعار في بعض الحالات وفق شروط.

- تقوم هذه النظرية في اعتمادها على العلاقة بين قيمة النقد والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على التحليل السكوني ، وليس التحليل المتحرك (الديناميكي) .

- كما ترى أن حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي ويرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي على اعتبار أنه تحليل عيني بحت ، لأنه أهمل أهمية الجانب النقدي ، ذلك أن النقود لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل .

3- معادلة الأرصد النقدية الحاضرة:

في حديثنا عن الطلب على النقود، رأينا أن التقليديين الأوائل قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط، ألا وهو تسوية المبادلات. وذكرنا في هذا المقام أن النقود ليست في نظرهم، سوى مجرد "عربة لنقل القيم"، وهذا هو مضمون مبدأ "حياد النقود" في النظرية التقليدية، وذلك أن كل ما يدخر سيستثمر، بمعنى أن هناك

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

تساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار، فإن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لتسوية المبادلات.

وإذا ما تقدمنا خطوات على طريق التفكير التقليدي، بحيث نصل بهذه الخطوات إلى رحاب التقليديين الجدد، أمثال: "مارشال، روبنسن وبيجو"، فسوف نجد أن الطلب على النقود سوف يتسع نطاقه بحيث يكون قابلاً لأن ينصرف إلى معنيين لا معنى واحد.

فقد عرف التقليديون الجدد أن الطلب على النقود قد يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، كما قد ينشأ هذا الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة، أي كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

في المعنى الأول، يتحدد حجم الطلب على النقود، في أية فترة زمنية، بالقيمة النقدية لإجمالي المبادلات الاقتصادية التي يراد استخدام النقود في تسويتها، كما تتوقف القوة الشرائية للنقود (قيمة النقود)، أو المستوى العام للأثمان، على العلاقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد تسويتها بالنقود، خلال الفترة الزمنية، وبين عرض النقود المخصص لتسوية المبادلات أثناء نفس الفترة.

وفي المعنى الثاني، ينحصر حجم الطلب على النقود، في كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة، في أية لحظة من الزمن كما تتوقف قيمة النقود (مستوى الائتمان) على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، في أية لحظة من الزمن، وبين عرض النقود المخصص للاحتفاظ به كأرصدة حاضرة في نفس اللحظة.

وتسمى الطريقة الأولى في تفسير قيمة النقود، بطريقة المبادلات أو الصفقات وقد تصدينا لشرح هذه الطريقة عن طريق استخدام معادلة التبادل، كأداة تحليلية لتبسيط العرض. بينما تسمى الطريقة الثانية "بطريقة الأرصدة النقدية الحاضرة".

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

وقد استند إليها جماعة من أساتذة مدرسة كامبريدج للاقتصاد السياسي، في عرض وتقديم مجموعة من الأصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود. وهذه الأصول الرياضية في قيمة النقود، هي ما استقر العرف الاقتصادي على تسميتها بمعادلة "كامبريدج"، وقد تعددت صيغ هذه المعادلة بتعدد الدارسين لها واختلاف وجهات النظر فيما بينهم.

وفي عرضنا لأسلوب مدرسة كامبريدج في التحليل النقدي، فإننا سوف نناقش معادلة الأرصدية النقدية الحاضرة، في صورة صيغة "مارشال" فقط، على أن نتعرض كذلك لهذه المعادلة بطريقة تحليل أخرى في الفصل الذي يلي المتعلق بالنظرية النقدية الكيترية.

ننبه من البداية إلى أن هذا الفريق من الاقتصاديين باستثناء "كيتر" لم يهاجموا معادلة التبادل كما صاغها "فيشر"، بل إنهم، عكس ذلك، يسلمون بفائدتها التحليلية من حيث كونها أداة سهلة لبيان العوامل الكمية المباشرة التي تحكم مستوى الأسعار.

تقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إلا أن الاختلاف يرجع إلى أن معادلة "فيشر" قد نظرت إلى الإنفاق من خلال سرعة دوران النقود، أما معادلة الأرصدية النقدية فقد نظرت للإنفاق من خلال الطلب على النقود.

إذا أساس معادلة "كامبريدج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدية النقدية تأثيرا غير مباشر، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة :

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يمكن اصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K).

لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث :

$$K = 1 / V \dots 3$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية.

$$M.V = Y . P \dots 4$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4)، فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كمبيريدج.

$$M / K = Y . P$$

أي أن :

$$M = P (Y . K) \dots 5$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن، (K) النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من اجل الإنفاق.

ومن المعادلة (5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثياب كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (K).

وفي هذا الصدد يقول "مارشال": "عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار".

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

إن التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويضه الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كمبريدج"، و معادلة "فيشر" تكمن أساساً في استبدال سرعة دوران النقود (V) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) (K)، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود. وبذلك فإن سرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض، وإن الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول، أي أن هناك علاقة عكسية .

وخلاصة القول أن نظرية الأرصادة حاولت أن تبتعد عن التبسيط و النقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات.

4- تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود:

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها.

يتخذ أصحاب نظرية كمية النقود من معادلة المبادلة أداة لشرح نظريتهم بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. وتقوم نظرية الكمية طبقاً "لفيشر" في إطار معادلة المبادلة التي صاغها للتعبير على أن المستوى العام للأسعار يتناسب مع كمية النقود على أساس تحقيق عدد من الفروض سبق أن تعرضنا لها بشيء من التوضيح .

فصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

1-4 إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود.

إن الدارس للنظرية النقدية التقليدية والمتعمق في فرضياتها ونتائجها، لا يستطيع إلا أن يقف موقف الاحترام والتقدير والسبب في ذلك يرجع في رأينا إلى:

- إن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، جاءت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار ومبادئ وتوافرت ظروف وأسباب سمح بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.

- كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية، في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر - كما فعل "فيشر"، و مدرسة كامبريدج - وهو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم نظرية الكمية.

- قامت هذه النظرية في إطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها، فقامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة، فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة، ولم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة.

- يمكن وصف نظرية كمية النقود، بأنها نظرية علمية بحتة، اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر، على الأسلوب العلمي البحث، فهي إذا نظرية واقعية تفسيرية وعلمية.

وفي الأخير فإن ما عرفته أفكار ونظريات التقليديين من استحسان إنما كان نتيجة تراكم مادي وتاريخي ومعارفي لتلك الفترة من الزمن، ولما سادت تلك الفترة من مبادئ وقوانين كانت أشبه إلى الحقيقة المطلقة، إلا أن تلك النظريات التي تناولت مفهوم الفائدة وعلاقة كمية النقود بالسعر، وغيرها من مبادئ وآراء التقليديين لا يعني أنها تخلو من النقائص والسلبيات والعيوب، أو أن تكون بعيدة عن الانتقادات.

4-2 انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية .

إن مفهوم النقود ودورها وتحديد نطاق تأثيرها لم يستطع الصمود أمام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور أزمة الكساد العالمي، أين اتضح جليا أن المبادئ والأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية، ليست إلا مجرد مغالطات وافتراضات لا أساس لها من الصحة، وخاصة ما تعلق بقانون المنافذ لساي، وحيادية النقود، وإن التوازن الاقتصادي العام يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المادية والبشرية الخ....

فانتشار البطالة وإفلاس المؤسسات وتكدس السلع، دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى مراجعة نظرتهم لتلك الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي اعتبرها التقليديون مسلمات. وقد كان أشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الحديثة الاقتصادي "جون مينار كيتز".

إنه ليس من التحليل الموضوعي اعتبار أن كل ما توصل إليه التقليديون من مبادئ والنظريات كلها محل نقد، خاصة ما تعلق بالنظرية النقدية ومفهوم سعر الفائدة، وبالتالي فإن ما سوف ندخله من انتقادات، لا يدخل بالضرورة في منهج إلغاء دور وأهمية النظريات التقليدية ومساهمتها في تنوير الفكر الاقتصادي، بل يدخل في إطار مناقشة الثغرات والنقائص التي انتابت نظريات التقليديين.

بصفة عامة واجه النظام الرأسمالي في المرحلة التي ساد فيها فكر ونظريات التقليديين انتقادا لوقوعه في أزمة كساد عالمي (1929-1933) وقف عاجزا معها في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تمثل عجز هذا الفكر خاصة فيما تعلق: _التنبؤ بحدوث حالة الكساد.

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

— تفسير وتحليل أسباب الكساد و تشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية.

— علاج أزمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل وأدوات الفكر التقليدي.

— ضعف فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد.

ويضاف إلى أزمة الكساد تخلي النظام الاقتصادي الليبرالي عن قاعدة الذهب، واعتماد نظام النقد الورقي الإلزامي (نظام النقد الائتماني).

كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصتها وتنحسر أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

أ- **العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار:** إن العلاقة الآلية التي أضفتها النظرية على تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية.

- فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.

فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود، غير أن تبعية الأسعار للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا وتبتعد عن الواقع.

- فقد تتغير الأسعار -ارتفاعا أو انخفاضاً- نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج).

- قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود (مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدهم النقدية على أغراض المعاملات والاحتياط وأغراض المضاربة).

- كما أن العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية.

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في كمية النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية .
-يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس.

من الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى المستوى العام للأسعار في حين أنه من غير المتصور -كما ترى النظرية- أن ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها، ومثل هذا الفرض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية، ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الإيجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان حدوث تغير في كمية النقود، وهنا تصبح كمية النقود هي المتغير السليبي أو التابع (بدلا من أن تكون هي المتغير المحفز أو المحرك) وتصبح الأسعار هي المتغير الإيجابي أو المستقل.

والأمثلة على ذلك عديدة، تلك الأمثلة التي توضح كيف أن الأسعار ارتفعت أولا ثم أدت إلى تشجيع وتحريض حدوث توسع في كمية النقود عن طريق الائتمان، فالارتفاع الكبير والمتواصل في الأسعار قد يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود. وتفصيل ذلك أن هذا الارتفاع يدفع رجال الأعمال والتجار إلى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل مزيد من الاستثمارات وذلك سعيا وراء الحصول على مزيد من الأرباح ويترتب على توسع البنوك في منح الائتمان زيادة في حجم الودائع الجارية علما بأن هذه الأخيرة تمثل أحد عناصر مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يكون قلب النقود وتغيرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغير في مستوى الأسعار.

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

وقد يؤدي ارتفاع الأسعار و ما يعقبه من موجة تضخم إلى اضطراب السلطات المصرفية أو رغبتها في تمويل العمليات المتزايدة فيزيد المعروض من النقود.

وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين النقود والأسعار تنعكس وتصبح:

$$P \leftarrow M \text{ (المتوقعة)}$$

ومعنى هذا أن اتجاه التغير في المعادلة $P T = M V$ يكون في المعتاد -وفقا لهذا الرأي- من اليسار إلى اليمين لا من اليمين إلى اليسار كما يصر أصحاب نظرية كمية النقود.

ب- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج: فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل -بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج-، كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، وسوف نبين فيما بعد أن الأزمة العالمية الكبرى (1929-1932) قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه.

يلاحظ أننا إذا ما تخلينا عن الافتراض الخاص بثبات حجم الناتج (وثبات حجم المعاملات) فلن يتحقق تناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار حتى يمكن في هذه الحالة أن ينصرف أثر التغير في كمية النقود سواء جزئيا أو كليا إلى حجم الإنتاج ومن ثم المعاملات وليس إلى المستوى العام للأسعار.

بتعبير آخر إن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تتوقف على مستوى التشغيل السائد في المجتمع ومدى اقترابه من مستوى التشغيل الكامل، فإذا

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

كان الاقتصاد يعمل عند مستوى للإنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل، وإذا كان يعاني من البطالة في سوق عناصر الإنتاج ويملك طاقات إنتاجية معطلة فإن زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الأسعار - كما افترضت نظرية كمية النقود - بل زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل حتى يصل النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل أو يقترب منه فتبدأ الأسعار حينئذ في الارتفاع مع ملاحظة أن:

- ارتفاع الأسعار لن يكون تناسيا مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية.
- هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعا عاما، فقد يصيب الأسعار بطريقة مختلفة.

ج- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود: فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج .

يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية (كما يمكن ألا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الأسعار إذا ما اقترنت هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود).

والمثال على ذلك: فترة الكساد العظيم في الولايات المتحدة حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من البنوك - فزادت من احتياطي البنوك التجارية - مما زاد من قدرة هذه الأخيرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة (أفراد ومشروعات) ولكن الجزء الأكبر من الزيادة ظل في أيدي الجمهور دون إنفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار (مما جعلهم يرجئون مشترياتهم حتى تصل الأسعار إلى أدنى مستوى لها)

الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية

فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود ، وقد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل على العكس انخفضت هذه الأخيرة نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الذي أدى إلى تقليل الإنفاق وانخفاض حجم المعاملات ومن ثم لم تصلح نظرية كمية النقود كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد العظيم.

ويرجع إخفاق تلك النظرية على هذا النحو إلى أنها نظرت إلى وظيفة واحدة من وظائف النقود وهي الوساطة في المبادلات وواقع الأمر أن النقود تقوم بوظائف أخرى، فبالإضافة إلى كونها وسيطا في المبادلات ومقياسا للقيم تقوم أيضا بوصيفها "مخزن القيم" ومقتضى ذلك أن النقود ليس عليها فقط طلب مشتق وإنما طلب آخر مباشر حيث تطلب لذاتها بصفقتها أصلا كاملا السيولة وليس باعتبارها فقط وسيطا في المبادلات - وهو ما غفلت عنه نظرية كمية النقود.

وفي مواجهة الانتقادات السابقة يلجأ أنصار نظرية كمية النقود إلى تحديد سريان فروضها "بالظروف العادية" دون فترات الانتقال غير أن التفرقة في ذلك يشوبها الغموض كما يؤدي اتساع نطاق المقصود بفترات الانتقال إلى جعل الظروف العادية مجرد فكرة فرضية لا أثر لها في واقع الحياة.

باختصار - تبدو نظرية كمية النقود أكثر بساطة لكي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار - ذلك أن التحليل الواقعي لتلك العلاقة ينبغي أن يأخذ في اعتباره تصرفات الأرصدة وتوقعات المراكز الاقتصادية لاتخاذ القرارات ومرونة العرض في الأسواق المعنية.

ولكن رغم ما وجه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات فينبغي ألا تخفى عنا الحقائق التالية:

- إن التغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام للأسعار فمحل الانتقاد للنظرية الكمية هو الاعتقاد في تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار - أما القول بأن هناك ثمة علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فذلك أمر ليس عليه خلاف بشرط أن ينظر إلى كمية النقود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار.

- إن هذه النظرية يمكنها أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار في ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها.

- إن هذه النظرية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، كما أنها تلقي الضوء على جوانب هامة وخطيرة لفهم ظاهرة التضخم في البلاد المتخلفة وعلى الأخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات في هذه الدول.

إن الانتقادات التي وجهت إلى "فيشر" في نظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على معادلاته، كان من أهم هذه التعديلات تلك التي جاءت على "مارشال وبيجو" ثم النظرية النقدية المعاصرة لـ "م. فريدمان" وقبله التحليل النقدي الكيتري. وهذا ما سوف نتعرض له بشيء من التحليل والمناقشة في الفصلين التاليين من خلال النظرية النقدية الكيترية و النظرية النقدية المعاصرة (النقديين).

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكثرية (1).

تمهيد: بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل للنظرية النقدية التقليدية ، انتهينا إلى أن نظرية الكمية التقليدية التي حاولت أن تجد علاقة مباشرة و تناسبية بين التغير في كمية النقود و المستوى العام للأسعار من خلال مجموعة من الافتراضات و المبادئ قد جانبها التوفيق، إلا أنه وبكل موضوعية يمكن القول أن هذه النظرية قد وفقت إلى حد بعيد في وضع أسس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والتي اعتمدت عليها مدارس الفكر الرأسمالي في تفسير العديد من الظاهرة الاقتصادية .

ثم وضعنا أن النظرية الكلاسيكية تم تفسيرها من خلال تراكم مادي ومعارفي ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى، وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية كشفت بما لا يدع مجالا للشك قصور ومحدودية نظريات التقليديين - خاصة - ما تعلق بقانون المنافذ، وحيادية النقود وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود، وبالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.

1- نقصد بالتحليل الكيترى إسهام "جون مينار كيتر" (1883-1946)، - صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936 - ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاؤا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم و تفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كيتر"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكيترية، ومنهم على الخصوص :

R .F . Kahin ; E . AG . Robinson ; P . Sraffa ; C .H . P . Gifford ; A .F . W . Plumtre ;
A . Hansen ; Hicks ; J . E . Meade ; P . Samulson . J . Robinson ;

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

وفي خضم هذه الأزمة ظهرت النظرية العامة "لكيتر" أو ما تسمى بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة، لتنتقد قوانين وتحليل التقليديين، وتقلب الكثير من المنطلقات والآراء وتؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجاً ناجحاً لازمة الكساد، فأحدثت ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تبني طريقة التحليل الكيترية والدفاع عن مبادئها ونظرياتها، أو البناء على طروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لما بعد الحرب العالمية الثانية.

1- الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة.

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار والاستثمار سيتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وسيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة، لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة، غير أن الواقع العملي أثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية، ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانكشفت أكثر في أزمة الكساد العالمي.

1-1 الأحداث التاريخية والاقتصادية لظهور أزمة الكساد.

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك بالخصوص في عيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات) الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاد احتياطاتها من الذهب، لأغراض تمويل الحرب، ولم تشفع العودة إلى هذا النظام (نظام السبائك) في سنة 1925، فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي (1929-1933).

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

أ- أزمة نظام قاعدة الذهب: في هذا الصدد يرى هاملتون (J . D . Hamilton) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة 1926-1927، نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، ونتيجة التدفقات الذهب إليها من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ، وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية 1928 رفعت سعر الفائدة من 3% إلى 4,5%، فادى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي، فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي (على اعتبار أن هناك جانبا اقتصاديا للكساد) في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة "والستريت"، وانتهت ببريطانيا، حيث تخلت هذه الأخرى على نظام قاعدة الذهب سنة 1931 نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك، بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية "الجنيه الإسترليني"، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية 1933 ثم معظم دول أوروبا وانتهاء بفرنسا 1936، وبالتالي تبنى معظم دول العالم نظام النقد الائتماني .

ب- المظاهر الاقتصادية: كانت أزمة الكساد قد ألفت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية، نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، وإفلاس العديد منها، نتيجة تحقيق خسائر معتبرة، فادى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك، تصريح العمال، وانتشار البطالة، - قدرت البطالة نهاية 1933 نحو 25%، وكانت لا تتعدى نسبتها في أوروبا 1926 نسبة 2% -.

أما الأسعار فعرفت انخفاضا معتبرا، تجاوز 60% خلال سنوات الأزمة، وهو ما اثر على أرباح المستثمرين، وبالتالي على دخل كل أفراد المجتمع من عمال ومنظمين ومستثمرين.

ولم تنته محنة العالم الرأسمالي من أزمة الكساد، حتى دخل في حرب عالمية ثانية (1939-1945)، قضت على البنية التحتية للاقتصاد الأوروبي خاصة، والعالم كله بصفة عامة مخلقة بذلك وضعاً اقتصادياً واجتماعياً سيئاً للغاية.

وفي خضم ذلك كله ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية كان رائدها الاقتصادي "ج.م كيتر"، قامت على مجموعة قواعد ونظريات في شكل تحليل يكاد يكون مناقض لنظريات الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي تعاضم نفوذه بعد انتهاء روسيا النظام الاشتراكي .

1-2 فرضيات التحليل الكيترية.

سبق أن أشرنا إلى أن التحليل التقليدي بقي عاجزاً عن تفسير وعلاج الأزمة الكساد العالمية التي حلت بالنظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود، إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية، على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية. فانحصرت النظرية التقليدية، وحل معها التحليل النقدي البحث.

قام "كيتر" في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائداً حتى وقت حدوث أزمة الكساد، حيث كان التحليل التقليدي يعتمد على فرضية أن تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدأ أن كل عرض يخلق الطلب المناسب له وإن الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة.

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

أما التحليل الكيترى فقد قام على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- كان لكيتر الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت وبالتالي تخلص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والأجهزة التي استحدثها، فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

- وجه "كيتر" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية، لأنها لا قيمة ولا منفعة لها في حد ذاتها، وهي مجرد وسيط للتبادل، ومن ثم فالتغيرات النقدية تعد غير ذات أهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي وتفسره. لكن "كيتر" عارض هذا التصور، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة.

- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين، ذلك أن اخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

وبذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود، أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية، ومن ثم اخذ الاهتمام يتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل....

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

- جاء بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة، إذ تعالج كل مستويات التشغيل، فبينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بأنها هي الحالة العامة، وبأن الانحرافات عن حالة التوظيف الكامل طفيفة.

وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، فحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة، وحينما يزيد يحدث تضخما.

- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي وادخار المجتمع الخ... إن العلاقات بين السلع بعضها البعض التي نعثر عليها في شكل أسعار وقيم والتي تكون أهم الدراسات التقليدية التي عني بها الكلاسيك في دراسة علم الاقتصاد لها أهميتها في التحليل الكيترى ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية. فما قد يكون صحيحا بالنسبة لحالة جزئية قد لا ينطبق على المجتمع ككل.

- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال. كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

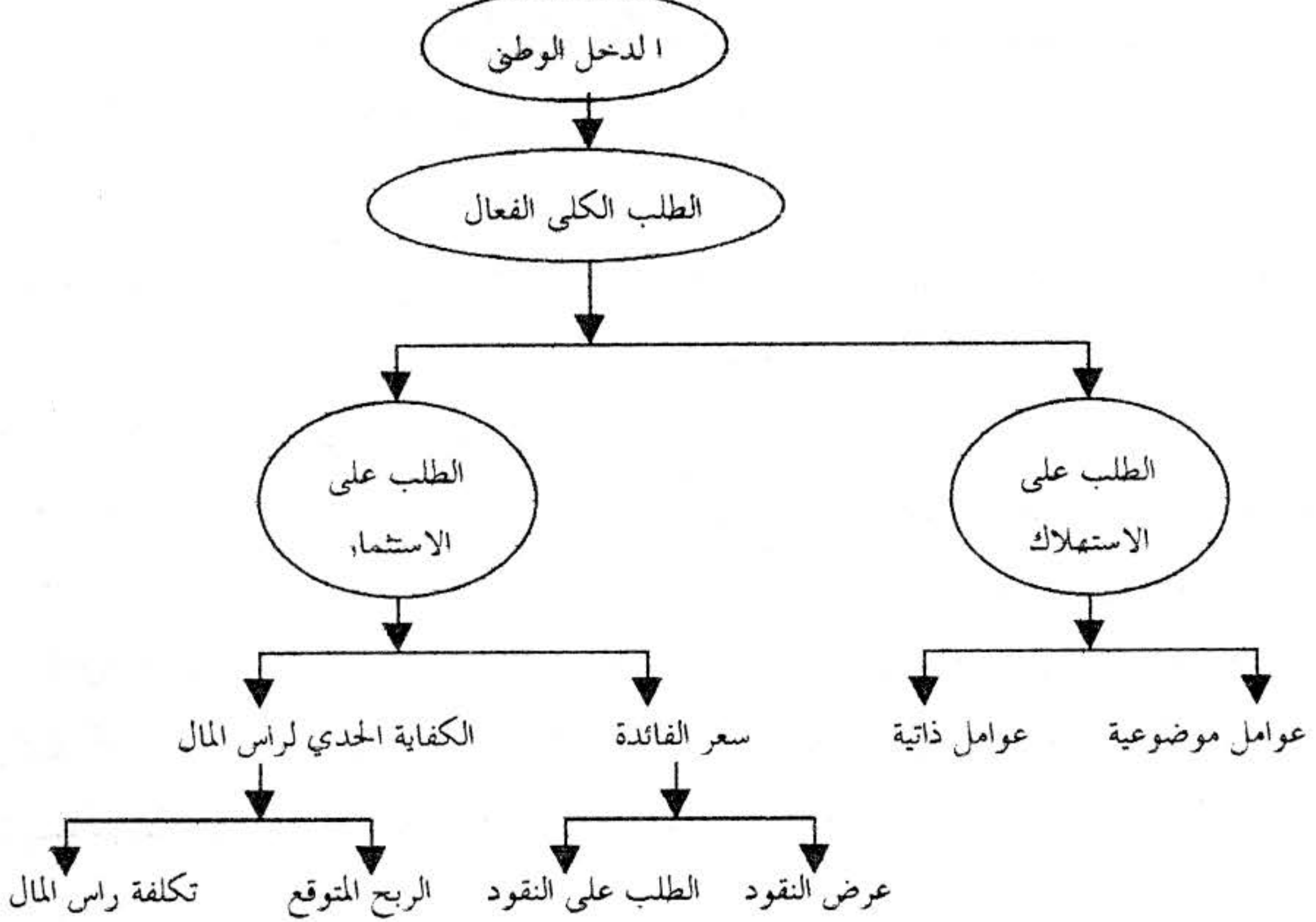
ولعلاج ذلك يرى ضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي، أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم.

وعليه فانه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين. فالتحليل الكيترى يقوم أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فأى زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار انه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فان حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

-اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار للبطالة. فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل، ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما:

الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية، وبدوره يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية، أما الطلب على السلع الإنتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، كما هو مبين في المخطط التوضيحي والذي يطلق عليه النموذج الكيترى المبسط.

مخطط توضيحي لنموذج "كيتر" المبسط



2- بناء النظرية الكيترية.

تقوم النظرية النقدية الكيترية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمدها تحليل التقليديين عن نظرية القيمة، ومن ثم عن تحديد سعر الفائدة وللوقوف على النظرية النقدية نرى من الضروري مناقشة مفهومه مدى حيادية النقود، والعلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، وفي الأخير تحليل مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة.

2-1 مدى حيادية النقود.

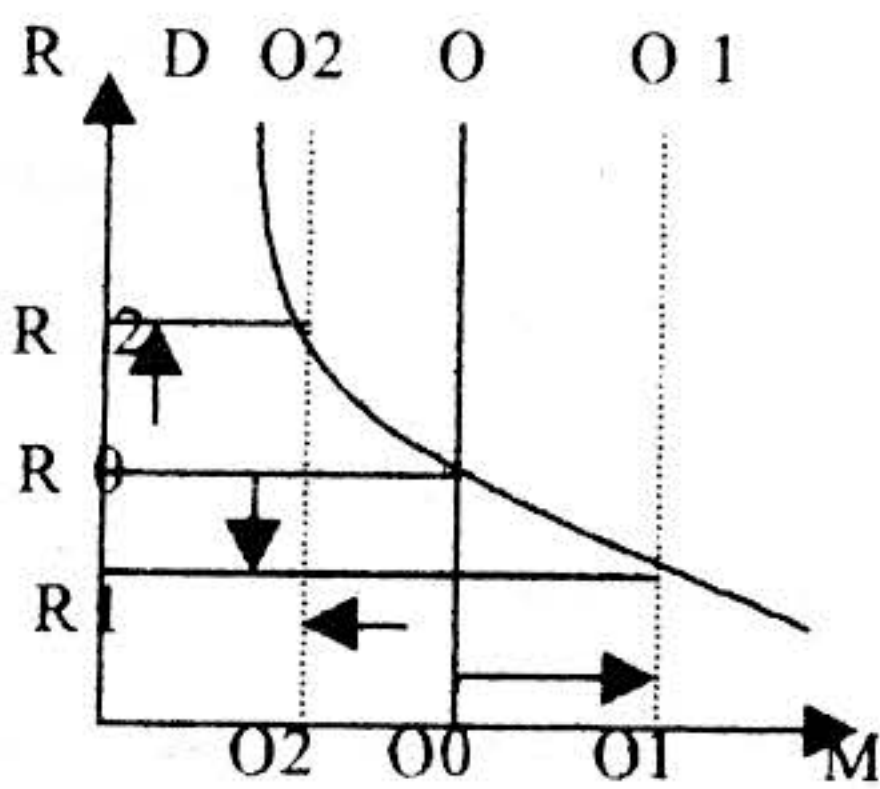
لقد أشرنا سابقا إلى أن النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيادي في التحليل الاقتصادي، على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي تم الفصل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي، أما في التحليل الكيترية فالنقود تعتبر عنصر غير حيادي، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج، والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

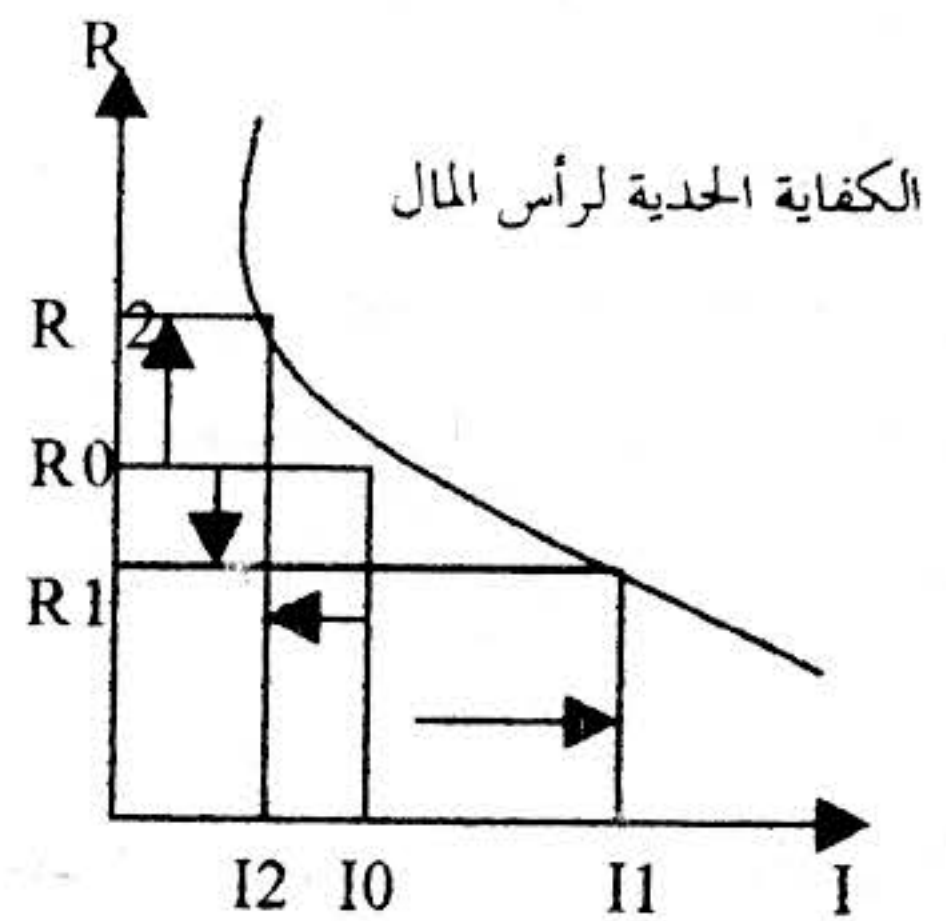
يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني. وان توضيح أثر تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي ككل يمكن برهنته والاستدلال به إما بالزيادة أو النقصان في كمية النقود.

2-1-1 أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشترى للأوراق المالية على سبيل المثال يقوم الأعوان الاقتصادية بإنفاق هذه الكمية من النقود المتاحة في شراء سندات، أو أي أصول أخرى تعود عليهم بالفائدة، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها، ومن ثم انخفاض سعر الفائدة (العلاقة بين سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصة هي علاقة عكسية)، هذا الانخفاض بدوره سوف يشجع الأعوان الاقتصادية على حيازة كمية أكبر من النقود (نظرا لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود).

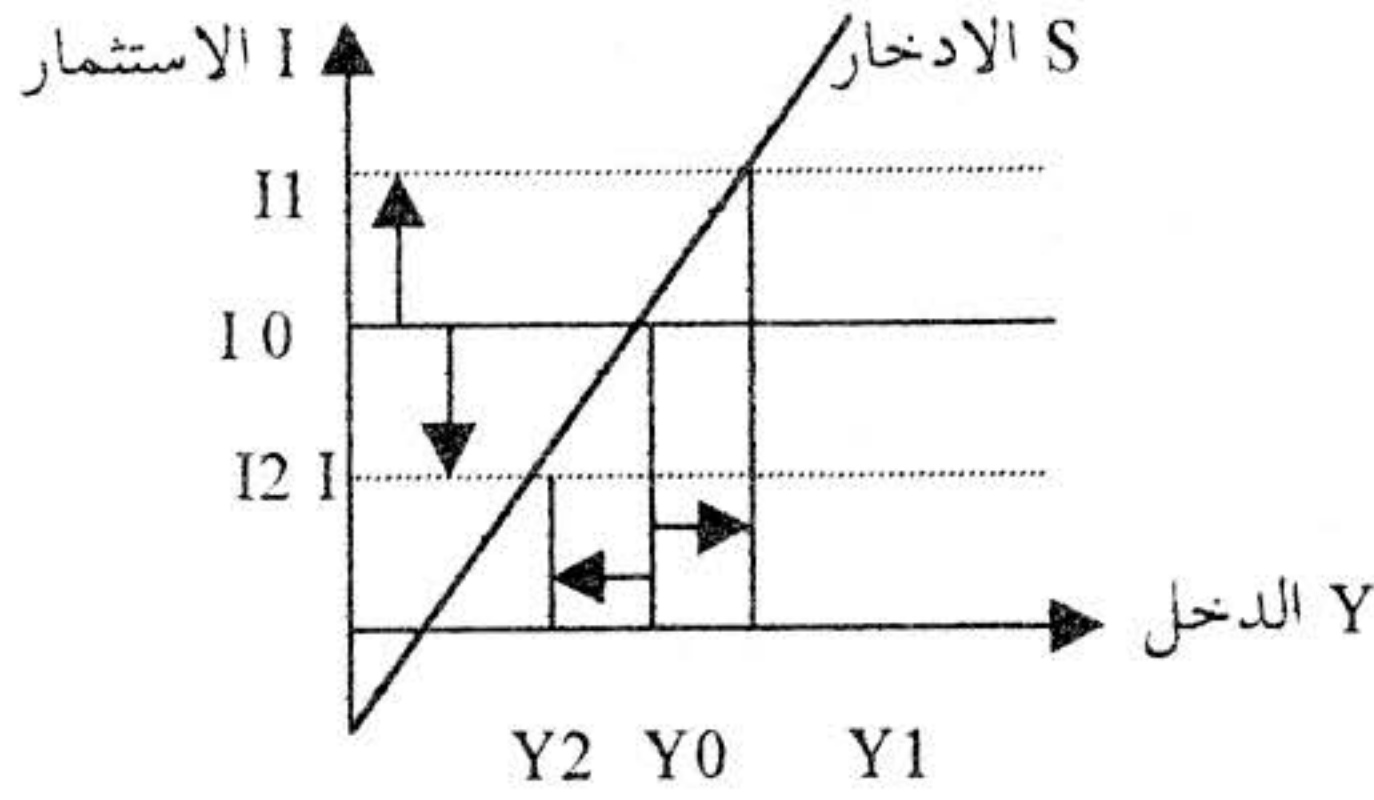
والنتيجة أن زيادة كمية النقود من منظور كيتري سترتب عليها حدوث انخفاض في سعر الفائدة، وفقا لما يبينه الشكل (1).



الشكل (1) أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة



الشكل (2) تغير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال.



الشكل (3) أثر تغير الاستثمار على الدخل.

يلاحظ من الشكل (1) أنه عند سعر الفائدة الابتدائي (R_0) تكون كمية النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات وهي (O_0)، وعند زيادة كمية النقود إلى (O_1)، فسوف يدفع الأعوان الاقتصادية إلى شراء أوراق مالية فيرتفع سعر الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى المستوى (R_1)، حيث تستعمل الزيادة في النقود عند سعر الفائدة الجديد لأغراض المضاربة.

2-1-2 أثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار: بإفترض ثبات المتغيرات الأخرى، فإن ارتفاع كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار (العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي العلاقة عكسية). وسبب ذلك هو انخفاض تكلفة الاستثمار وتوقع الحصول على المزيد على الأرباح - انظر الشكل (2) - الذي يوضح أنه إذا كان سعر الفائدة، عند المستوى (R_0)، يكون حجم الاستثمار هو (I_0)، وعند انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة كمية النقود، يصبح الاستثمار هو (I_1)، وهذه الزيادة متمثلة في المقدار (dI).

وكما هو معلوم فإن دافع الاستثمار يتوقف على متغيرين هما سعر الفائدة (علاقة عكسية) والكفاية الحدية لرأس المال (علاقة طردية).

2-1-3 أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل: إن العمل على انتهاج المزيد من الاستثمار من شأنه أن يزيد في حجم الدخل الوطني، وفقا لنظرية المضاعف، ومن الشكل (3) نجد أن المستوى الابتدائي لتوازن الدخل الوطني، الذي يتحدد بتقاطع دالة الادخار (S) مع دالة الاستثمار (I).

فانخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة كمية النقود، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بمقدار (dl)، فارتفع مستوى دالة الاستثمار (I₀) إلى الأعلى ليصبح (I₁)، والفرق بينهما هو زيادة في الاستثمار، فينتج عن هذه الزيادة في الاستثمار زيادة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

والنتيجة أن زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض في سعر الفائدة من (R₀) إلى (R₁)، فنتج عنه زيادة في الاستثمار من (I₀) إلى (I₁)، وهذه الزيادة في الاستثمار قد أدت إلى تغير الوضع التوازني للدخل من (Y₀) إلى (Y₁)، أي بمقدار (dY).

2-1-4 أثر تخفيض كمية النقود: إن دراسة اثر حدوث انخفاض في عرض النقود عن مستوى توازني معين من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية والطريقة السابقة فافترض أن المستوى التوازني للدخل هو (Y₁)، وعنده الاستثمار (I₁) يساوي الادخار وان سعر الفائدة الجاري هو (R₁).

فإذا حدث وان عمل البنك المركزي على تخفيض عرض النقود، فسوف تعتبر الأعوان الاقتصادية في هذه الحالة، أنها لا تستطيع الحفاظ على كمية النقود التي بحوزتها عند سعر الفائدة الجاري (المرتفع نسبيا) وهذا يعني أنها لا تستطيع إقراض ما ترغب فيه عند هذا السعر، ومن ثم تحاول هذه الأعوان تحويل جزء من السندات التي بحوزتها إلى سيولة نقدية، فيزداد عرض السندات للبيع، فينخفض سعرها وبالمقابل ترتفع أسعار الفائدة انظر الشكل (1) حيث نرى أن نقص عرض النقود ترتب عنه انتقال المنحى (O₁) إلى اليسار (O₂)، فيرتفع سعر الفائدة من (R₁) إلى (R₂).

هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيحدث آثاره على حجم الاستثمار الذي سينخفض تبعاً لذلك من (I1) إلى (I2)، لاحظ ذلك على الشكل (2).

ونتيجة الأثر العكسي للمضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الوطني نتيجة انخفاض مستوى الاستثمار، فيحدث مستوى توازني جديد للدخل هو (Y2) كما هو مبين بالشكل (3).

من التحليل السابق نخلص إلى نتيجة جوهرية مفادها، أن الفرق بين التحليل الكيترية والتحليل الكلاسيكي، هو أن زيادة كمية النقود عند التقليديين يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل مباشر وتلقائي. أما الدخل فيفترض أن يبقى ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، حيث لا تطلب النقود سوى للمعاملات والاحتياط، كما أن نقص كمية النقود يترتب عليه انخفاض في مستوى الأسعار.

أما التحليل الكيترية فهو يقوم على أن كل زيادة في المعروض النقدي، سيؤدي إلى زيادة في حجم الدخل الوطني نتيجة أن الموارد الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، وحيث تطلب النقود كذلك بدافع المضاربة بالإضافة إلى دافع الاحتياط والمعاملات، وبطريقة أخرى فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يشجع على الاستثمار والذي بدوره عن طريق المضاعف سيحدث تدفقاً جديداً في الدخل الوطني.

وفي الأخير فالنتيجة الحتمية لهذا التحليل هو البرهان على أن النقود لا تعتبر محايدة كما افترض ذلك التحليل النقدي التقليدي .

2-2 نظرية الاستثمار والدخل.

2-2-1 العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل: لقد ابتعد "كيتر" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما "كيتر" فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، نستعمل الرموز التالية: (Y) الدخل، (I) الاستثمار، (S) الادخار، (Q) الإنتاج، (C) الاستهلاك.

وعليه فنظرية "كيتر" لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالية:

$$Y = Q \dots (1) \quad \text{الدخل} = \text{قيمة الإنتاج}$$

$$Y = C + I \dots (2) \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$I = Y - C \dots (3) \quad \text{الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$Y = C + S \dots (4) \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$S = Y - C \dots (5) \quad \text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$S = I \quad \text{و من المعادلة (3) و (5) نجد الاستثمار} = \text{الادخار}$$

من هذا الاستنتاج يتبين أن "كيتر" لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي وعليه بات الاختلاف بينهم وبين "كيتر" في الأسباب و المتغيرات دون النتائج .

فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار ، إلا أن ما أضافه "كيتر" في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع ، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما "كيتر" فتوصل إلى عكس ذلك ، فجعل الاستثمار هو

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار .

2-2-2 نظرية مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية " كيتر " في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود ، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج و التشغيل ، عن طريق ما يسمى "بالمضاعف" .

تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة ، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره . فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة) كان حجم الدخل مرتفعا ، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا .

و تفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا ، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات . وإذا لم يعوض هذا العامل السليبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار ، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي ، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية ، تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني .

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار ، فإن حجم الإنتاج و التشغيل سيكونان متزايدين ، أما إذا تساوى الادخار و الاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن .

إذا فكرة المضاعف عند " كيتر " تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل . أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني .

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

كما يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار. ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار، ولتوضيح هذه الفكرة رياضيا نقوم بما يلي.

فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار (T)، و الزيادة في الاستثمار (d I) و الزيادة في الدخل (d Y)، والزيادة في الاستهلاك (d C). ولما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك وحيث أن هذا الأخير يقاس بنسبة التغير في الاستهلاك (d C) إلى التغير في الدخل (d Y)، وبما أن العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير، ارتفع المضاعف والعكس صحيح، أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للاستهلاك.

ويمكن توضيح ذلك كله رياضيا على النحو التالي :

$$d Y = T \cdot d I \dots (1) \quad \text{بما أن المضاعف :}$$

$$T = \frac{DY}{DI} \dots\dots\dots 2$$

$$Y = C + I \quad \text{و لما كان}$$

$$d Y = d C + d I \dots (3) \quad \text{فان}$$

$$d I = d Y - d C \dots (4) \quad \text{أو}$$

بقسمة طرفي المعادلة (4) على d Y نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{DI}{DY} = 1 - \frac{DC}{DY} \dots\dots\dots 5$$

$$\frac{DY}{DI} = \frac{1}{1 - DC / DY} \dots\dots\dots 6$$

بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة الآتية:

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

أي أن مضاعف الاستثمار (T): الميل الحدي للاستهلاك $T = 1 / 1 -$

ولما كان الميل الحدي للادخار $= 1 -$ الميل الحدي للاستهلاك

فإن مضاعف الاستثمار (T): الميل الحدي للادخار $T = 1 /$
أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وتظهر الدراسة أهمية و اثر نظرية المضاعف في الواقع العملي ، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري ، في حال وجود طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد ، فمن المتوقع أن يترتب عن ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج و الدخل و العمالة ، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار و الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للادخار) ، أن نقدر مقدار الزيادة الناتجة في الدخل الوطني .

أما نقطة الاختلاف الثانية بين "كيتر" والتقليديين، في هذا الموضوع هو أن التقليديين يعتبرون الادخار دالة لمتغير سعر الفائدة ، أما "كيتر" وإن كان لا يختلف عن التقليديين في المسميات ، ما يقصد به الطلب على الاستثمار يشبهه تماما ما يقصده الكلاسيك بالطلب على رأس المال - إلا أن وجه الاختلاف يتضح حينما يعالج الميل للاستهلاك والميل للادخار، فالكلاسيك يعتبرون سعر الفائدة عاملا فعالا ومحددا في التأثير على الادخار، ولكن هذا التصور والتفسير عند "كيتر" غير صحيح، فافتراض ثبات الدخل يتعارض تماما مع إمكانية حدوث تغير مستقل لكل من المنحنيين.

فالنظرية التقليدية إذا تفترض أن تغير منحنى الطلب على رأس المال لا يؤدي إلى تغير في وضع منحنى العرض، وإنما يرفع سعر الفائدة فتزداد الرغبة في الادخار ويتحقق التعادل بين الطلب على رأس المال وبين عرض الادخار عند

هذا المستوى المرتفع لسعر الفائدة. وبعبارة أخرى ترى النظرية التقليدية ضرورة ثبات مستوى الدخل بالرغم من تغير حجم الاستثمار، وهو فرض لم يقبل به "كيتز" إطلاقاً، فنظريته تعتبر أن التغير في منحني الطلب على الاستثمار يؤدي إلى تغير في وضع العرض بسبب تغير الدخل نتيجة تغير الاستثمار من خلال أثر المضاعف، وعليه فهو يرى أن الادخار هو دالة لتغير الدخل وليس لتغير سعر الفائدة، ويبقى على أن الاستثمار هو دالة لتغير سعر الفائدة.

2-3 العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال.

تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة العنصرين الأساسيين في تحديد حجم الاستثمار، ومن البديهي أن المنظمين ورجال الأعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على عائد مغر حقا، أي أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف أساسا على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه من خلال قيامهم باستثمار معين.

وبتعبير آخر يجب أن يكون العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار أعلى من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخراتهم إلى استخدامات أخرى كشراء الأسهم والسندات هذا من جهة، وان يكون العائد أو الغلة مساوية في أسوء الظروف لسعر الفائدة من جهة أخرى .

والنتيجة أن المنظم لكي يقبل على الاستثمار في أصل رأسمالي معين فسوف يقوم بالموازنة بين العائد الذي يتوقع أن يغله هذا الأصل خلال سنوات حياته وبين ثمن تكلفه أو ما يتحمله من نفقات حاضرة في سبيل الحصول عليه في الحال ، حيث عن طريق المقارنة بين هاتين القيمتين يتم معرفة مدى كفاءة هذا النوع وذاك من أنواع الاستثمار في تحقيق أقصى الأرباح.

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

ولما كان المستثمر في اغلب الأحيان لا يملك راس المال، ولكنه يقوم باقتراضه، ففي هذه الحالة يجب أن تعطي الغلات الصافية المتوقعة من الاستثمار الفائدة على راس المال المقترض على الأقل.

فلو افترضنا أن المنظم سيمول مشروعات استثمارية بالإقراض ويصدر في مقابل ذلك سندات تحمل سعر فائدة ثابت، فإن العائد المتوقع من استثمار وحدة واحدة من راس المال (الكفاية الحدية لراس المال) فلا يجب أن تقل بحال ما عن سعر فائدة السندات، حيث يكون قرار الاستثمار صائبا وسليما.

فالكفاية الحدية لراس المال يقصد بها، النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من سلعة رأسمالية معينة خلال مدة حياتها ككل بعد طرح كافة التكاليف (باستثناء الفائدة)، وبين ثمن هذه السلعة الرأسمالية في الوقت الحاضر.

إذا تُعرف الكفاية الحدية لراس المال بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.

أما التعريف الدقيق الذي عرف به "كيتر" الكفاية الحدية لراس المال فهو أنها تعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة للغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.

ولبيان ذلك رياضيا نتبع الطريقة التالية:

نرمز للغلة المتوقعة لأصل ما (آلة مثلا) بالرمز (K)، وبفرض أن المنظم يحصل عليها في شكل دفعات سنوية فإن الغلات المتوقعة تصبح: $k_1 + k_2 + k_3 + \dots + k_n$ وإذا كانت (R) هي سعر الفائدة السائدة في السوق.
(n) تعبر عن فترة (مدة) حياة الآلة.
فان (E) التي تعبر عن قيمة الآلة الحالية للاستثمار هي:

$$E = \frac{K1}{(R+1)} + \frac{K2}{(R+1)^2} + \frac{K3}{(R+1)^3} + \dots + \frac{Kn}{(R+1)^n}$$

وطالما أن قيمة الآلة (كما تحددتها $R; K$) تزيد عن ثمن عرض أو نفقة الإحلال التي نرمز لها بالرمز (H) ، فمن المربح أن يقدم المنظم على الاستثمار، أي أن المنظم عند ما يقرر القيام بالاستثمار في سلعة رأسمالية ما، فانه يقارن بين القيمة الحالية لهذا الاستثمار على النحو الذي سبق توضيحه (E) ، والتي تعبر عن مجموع الدخول والأرباح المنتظرة التي تحققها استخدام السلعة خلال سنوات حياتها المتوقعة، وبين النفقة النقدية الضرورية للحصول على السلعة الرأسمالية أو ما يسمى بتكلفة إحلال الاستثمار (H) ، وهذه الأخيرة تعبر عن نفقة إحلال وحدة راس المال.

و منه يمكن حساب معدل الكفاية الحدية لراس المال بنفس الطريقة:

$$H = \frac{K1}{(U+1)} + \frac{K2}{(U+1)^2} + \frac{K3}{(U+1)^3} + \dots + \frac{Kn}{(U+1)^n}$$

حيث (U) ترمز إلى الخصم الذي يؤدي إلى التعادل بين القيم الحالية للتدفقات السنوية و بين ثمن العرض أو نفقة الإحلال.

وطالما أن (U) اكبر من (R) أي أن معدل الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فانه من المربح للمنظم أن يقدم ويستمر في الاستثمار حتى تتعادل (U) مع (R) .. و بتعبير آخر يعمل المنظم على المزيد من الاستثمار في كل مرة تكون فيها الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة السائد (R, U) ، ويمثل الفرق بينهما ربحا صافيا يحصل عليه المنظم، ولن يتوقف عن الاستثمار إلا عند ما يتعادل أو ينخفض معدل الكفاية الحدية لراس المال، عن سعر الفائدة، حيث يكون الفرق بينهما خسارة يتحملها المنظم.

يمكن إيجاز أهم مميزات وخصائص الكفاية الحدية لرأس المال في النقاط التالية:

- منحى الكفاية الحدية لرأس المال هو منحى سلبي (متناقص).
- انخفاض العائد المتوقع من الأصل نتيجة زيادة حجم الاستثمار وفقا لقانون الغلة المتناقصة.
- ارتفاع ثمن العرض، فالعائد المتوقع سوف ينخفض نتيجة التوسع في إنتاج الأصول وإمكان إشباع الطلب على السلع التي تنتجها هذه الأصول، بدرجة أكبر ومن ثم تقل الحاجة إلى إنشاء أصول جديدة مماثلة.
- يرى "كيتر" أن الحافز على الإنتاج لكمية معينة من السلع الرأسمالية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال ومدى ارتفاعها نسبيا عن سعر الفائدة، وعليه فسعر الفائدة يلعب دورا هاما في تحديد الاستثمار وحجم التوظيف.

3- نظرية تفضيل السيولة:

بعد أن وجه "كيتر" انتقاداته لنظرية التقليديين - خاصة - ما تعلق بدافع الطلب على النقود ، حيث حصرت نظرية الكمية أغراض الطلب على النقود على دائرة المعاملات والاحتياط ، وأنه لا مجال لاكتناز النقود أو استعمالها في أغراض المضاربة ، وبذلك فنظرية الكمية قد أقصت نهائيا و بشكل غير مباشر أي دور للنقود في إحداث التوازن في سوق السلع و الخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ ، وإذا ما كان للنقود من أثر ، فانه يبقى محصورا في التأثير على الأسعار فقط.

بدأ "كيتر" تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما تفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة . وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل ، فان شكل حيازة النقود يكون له أهمية ، ومن هنا تظهر أهمية تفضيل السيولة في بناء نظرية جديدة ستكون لها انعكاسات ذات أهمية بالغة على التحليل النقدي و الاقتصادي .

3-1 عرض النقود .

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة ، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها . وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية :

أ- **المفهوم الضيق ($M1$):** ويعرف بمجموع وسائل الدفع و يشتمل على النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة ، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا .

ب- **المفهوم الواسع ($M2$):** تعرف بالسيولة المحلية الخاصة ، وتشتمل على ($M1$) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير ، وهي أقل سيولة من ($M1$).

ج- **مفهوم السيولة المحلية ($M3$):** تشتمل على ($M2$) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من ($M2$).

و النتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (ورقية ومعدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي ، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية ، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة .

إذا فالمعروض النقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم) ، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي) ، معدل النمو

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

ومستوى الرفاهية الاقتصادية. وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة الخ... و ذلك للتأثير على مضاعف الائتمان (1).

فإذا اعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية، خفض البنك من نسبة الاحتياطي النقدي بحيث يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح المزيد من الائتمان، أما إذا كان الهدف هو اتباع سياسة انكماشية، فإنه سوف يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك التجارية، فيحدد من قدرتها على إصدار المزيد من النقود المصرفية.

فتحديد كمية النقود تعود إلى السلطات النقدية وقرارها مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة (إلا في حدود ضيقة جدا)، و من ثم بات في النظم المصرفية المعاصرة اعتبار الكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة، أي أن عرض النقود يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وهو ما يبرر رسم منحني عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة.

3-2 الطلب على النقود.

يقصد "كيتر" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)، و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة.

مضاعف الائتمان = $(1 - m) \cdot C$ / $m \cdot C$ (ن) ترمز للوديعة النقدية، (م ق) معدل الاحتياطي النقدي.

ويرجع "كيتر" دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) إلى ثلاثة أغراض :

أ- **دافع المعاملات** : يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات ، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري ، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية و أجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإيجار العقارات و غير ذلك ، وهو ما يسمى بتمويل راس المال العامل .

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعا، فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد و المشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

إن اللجوء إلى الاحتفاظ بكمية من الرصيد النقدي لغرض المعاملات إنما يدخل في نطاق إحداث التوازن عبر الزمن - بين تدفقات النفقات و تدفقات المداخيل ، باعتبار أن هذه الأخيرة تدفقات دورية و الأخرى تدفقات تتسم بالإنفاق المستمر للفرد أو المشروع.

أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار ، و مستوى العمالة .
إلا أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذا الغرض هو الدخل ، باعتبار أن العوامل الأخرى لا يتغير في العادة في مدة قصيرة ، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل حيث (Y) الدخل و (dT) الطلب على النقود لغرض المعاملات : $dT = f(Y)$

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكثرية

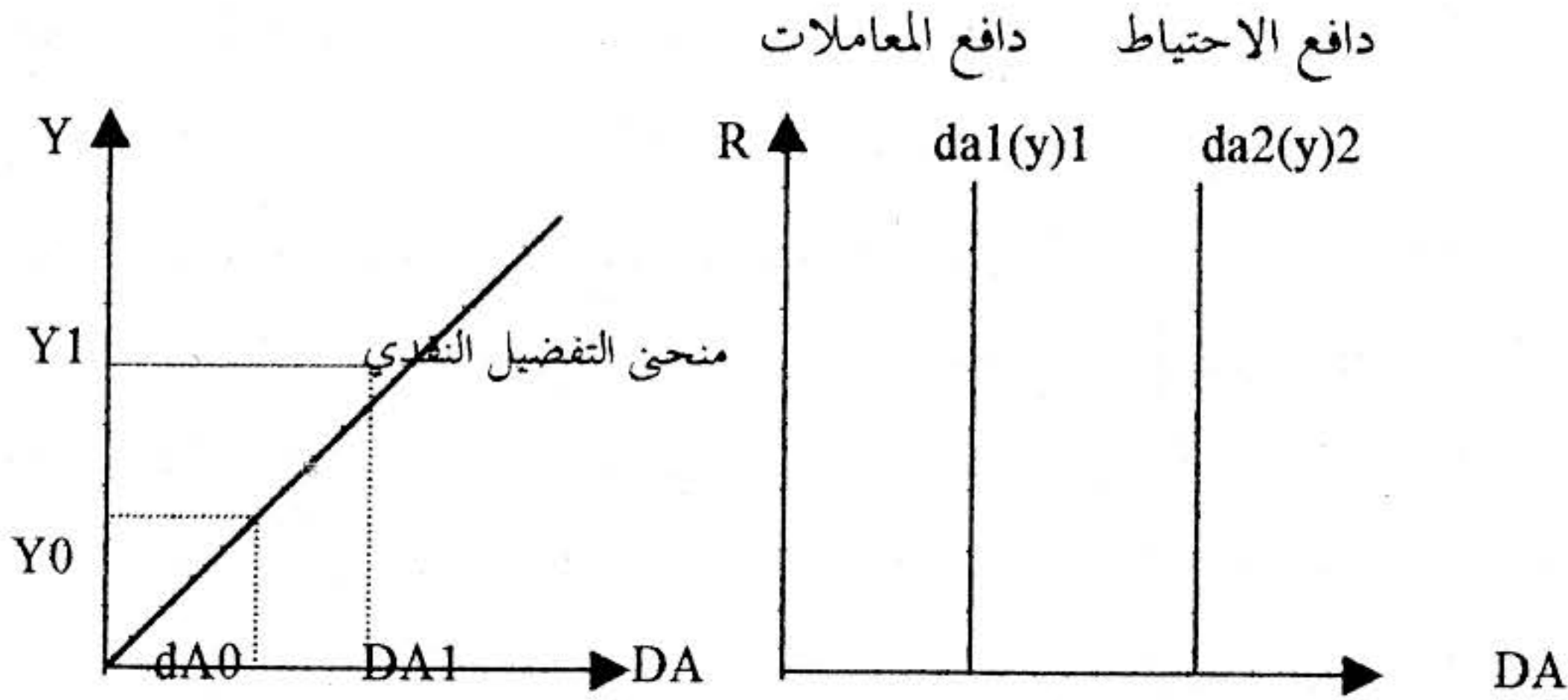
ب- **دافع الاحتياط:** يقصد بدافع الاحتياط (الحیطة) رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمرض و البطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانهخفاض أسعار بعض السلع. أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة .

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات) ودرجة نمو و تنظيم راس مال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال الخ...، باعتبار هذه العوامل لا تتغير عادة في المدى القصير. فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل .
وحيث (dp) يرمز للطلب على النقود للاحتياط. $dp = f(Y)$

يمكن التعبير عن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط (dA) رياضيا في صورة المعادلة التالية : $dA = f(Y)$

كما يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية التي تربط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (dA) وبين الدخل (Y) بيانيا في الشكل (4).
بما أن دالة الطلب على النقود في هذا الإطار لا علاقة لها بسعر الفائدة من منظور "كثير" فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود وبين سعر الفائدة بيانيا كما هو موضح في الشكل (5) .

يمثل الطلب على النقود العاملة (dA) بخط موازي للمحور الرأسي (سعر الفائدة) الذي يعبر عن عدم حساسية الطلب على النقود لذلك الغرض، وبالتالي عدم مرونته لسعر الفائدة.



شكل (4) منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط

شكل (5) العلاقة بين سعر الفائدة و دوافع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط

ج- **دافع المضاربة (1)**: إن الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية ليس تطور أو استنتاج من الوظائف التقليدية، ولكنه من ابتكار "كيتر". فالنقود التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة ترجع إلى وظيفة النقود كمستودع (مخزن) للقيمة، وهو دافع لم تهتم به النظرية التقليدية مطلقاً، على اعتبار أن دافع الطلب على النقود يقتصر عندهم على أغراض المعاملات والاحتياط فقط.

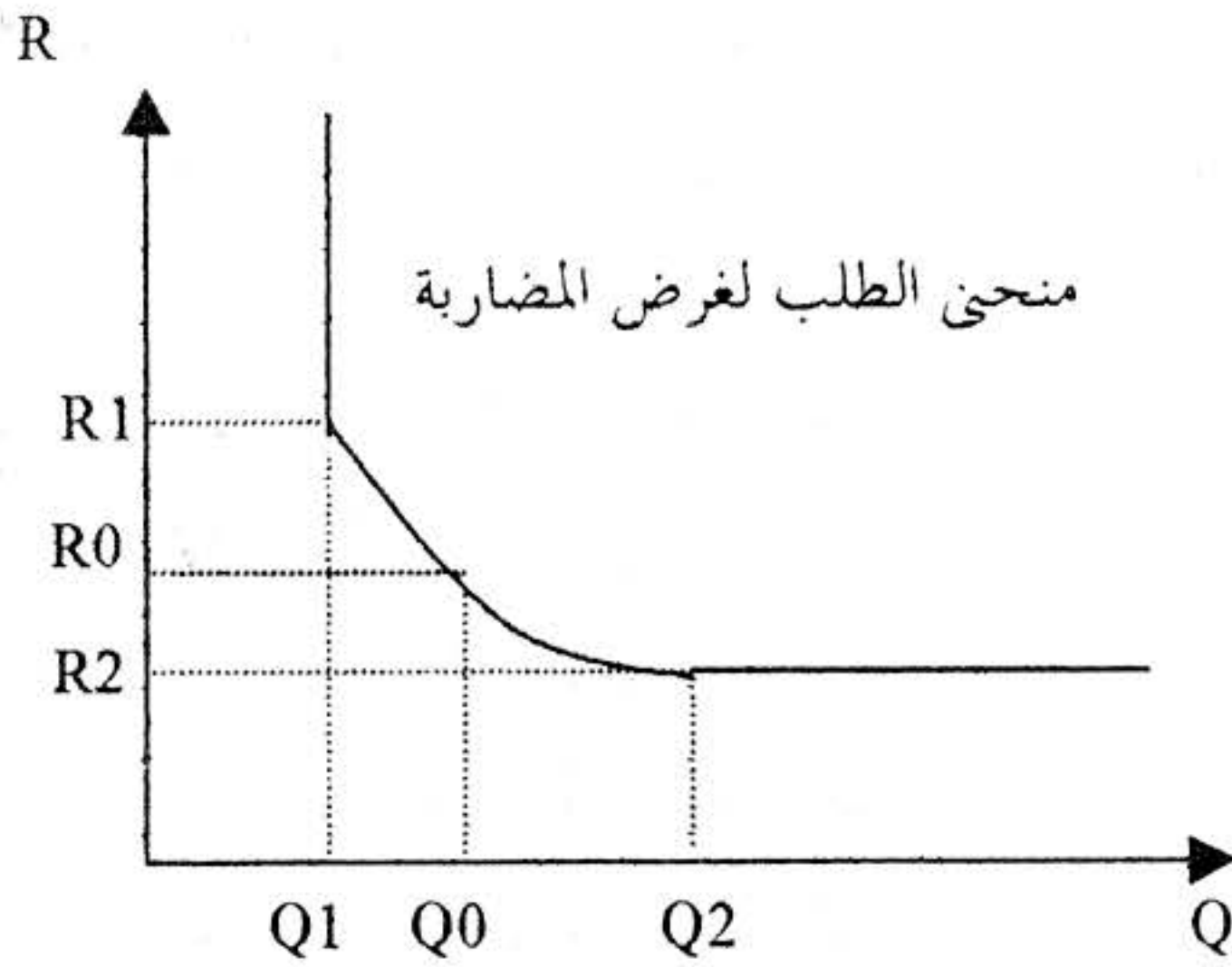
ويمثل الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الأرباح. فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظاراً للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحاً نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقاً لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي.

1- المضاربة عند "كيتر" هي إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول. أما المضاربة بمفهومها الواسع، هي التصرف بطريقة معينة، الهدف منها هو الحصول على ربح ينتج عن الفرق بين الثمن الحالي و الثمن المستقبلي لسلعة معينة، أو بتعبير أكثر دقة هي الفرق بين السعر النسبي الحاضر والمستقبل لسلعة ما.

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

أي أن الأفراد يفاضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة مالية بسيطة انتظار فائدة أكبر قيمة في المستقبل .

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديدة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة -انظر الشكل (6) لاحقا- بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة ،ويمكن كتابة ذلك رياضيا ،فاذا رمزنا للطلب على النقود لغرض المضاربة، نحصل على الشكل التالي: $dS = f(R)$



شكل (6) منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة

من الشكل (6) نلاحظ أنه عند مستوى مرتفعا جدا لسعر الفائدة يتجه الأفراد و المشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات ، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الراسي .

عندما يكون سعر الفائدة منخفضا جدا ، كما هو الحال عند $(R2)$ يفضل الأعوان الاقتصادية الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة ، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة ، فيكون

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

منحني دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي. ويبين هذا الخط أنه لا يجد عنده الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدهم السائلة في شراء سندات ، وهي الحالة التي أشار إليها "كيتر" بمصيدة (فخ) السيولة (La Trappe de la Liquidite) والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نخاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد.

يلاحظ أن الدالة لا تتناقص بعد حد معين لسعر الفائدة ، وقد كان هذا محل تساؤل لماذا لا ينخفض سعر الفائدة إلى الصفر ؟ و الجواب على ذلك من قبل العديد من الاقتصاديين و على رأسهم "كيتر"، حيث يرى في الواقع أن سعر الفائدة ينبغي ألا يتزل عند حد معين "أدنى" نظرا لان النقود و السندات ليست بدائل كاملة فتوجد دائما نفقة معينة ينبغي تحملها في مقابل تحويل النقود إلى سندات، ومن ثم لا بد من توافر حد أدنى من العائد لإقناع من يريد إقراض أمواله بتحمل هذه التكلفة .

3-3 تحديد سعر الفائدة التوازني .

قبل أن نتناول كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني ، نرى من الضروري إعطاء الصيغة الرياضية للطلب الكلي على النقود.

دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط : $dA = f(Y)$

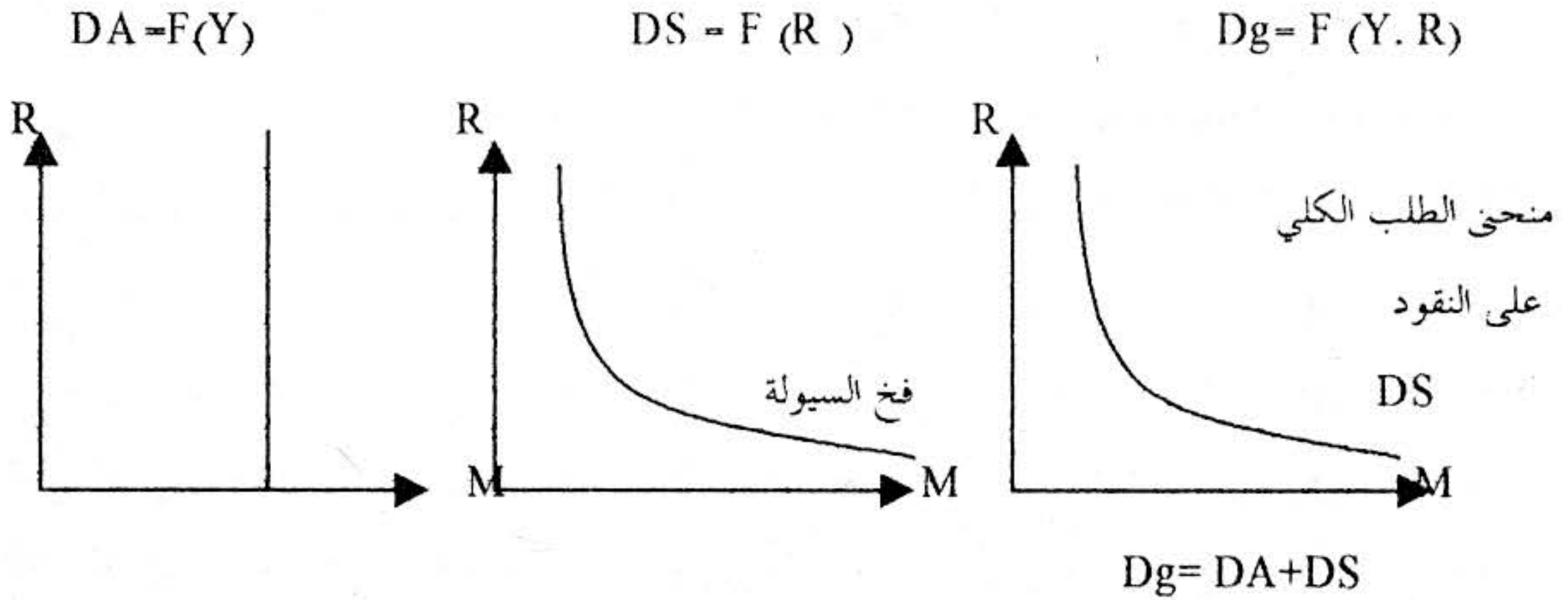
دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة : $ds = f(R)$

ومنه يمكن كتابة دالة الطلب الكلي على النقود (dG) كما يلي :

$$dG = dA + ds \quad \text{أي} \quad dG = f(Y, R)$$

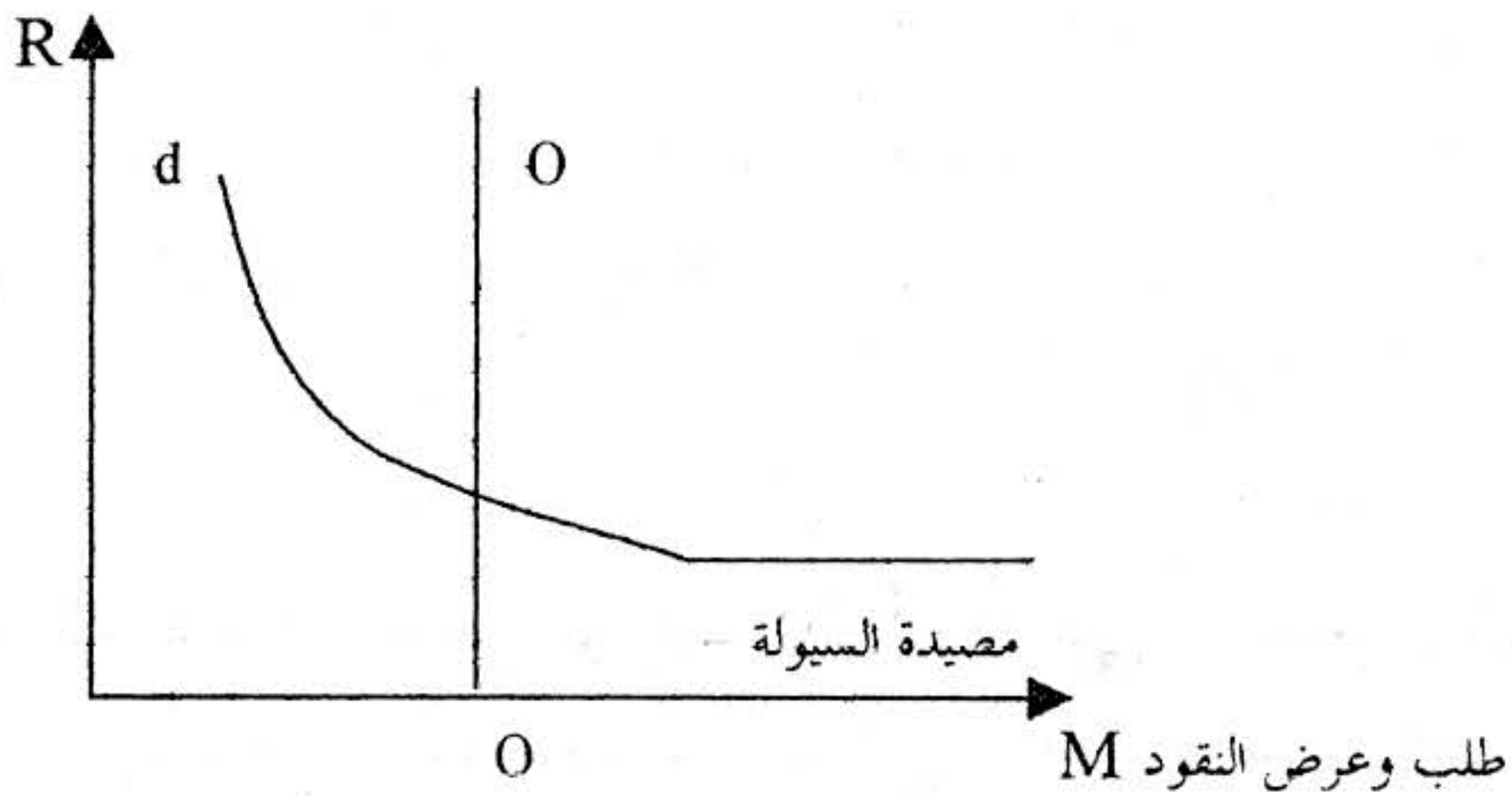
أما التمثيل البياني للطلب على النقود فيظهر في الشكل التالي .

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية



شكل (9) منحنى النقود
شكل (8) منحنى دافع المضاربة
شكل (7) منحنى الارصدة الطلب الكلي على النقود
النقدية بدافع المعاملات والاحتياط

أما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكيترية ، فإنه يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي على النقود (dG) -منحنى تفضيل السيولة - ومنحنى عرض النقود (OO)، وذلك كما هو مبين في الشكل (10).



شكل (10) توازن سعر الفائدة في نظرية التفضيل النقدي

4- تقييم النظرية النقدية الكيترية .

- كان لفكر المدرسة الكيترية أكبر الأثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات و الظواهر الاقتصادية ، فكان هذا الفكر محل إعجاب و تقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاءوا من بعده . لذلك يمكن اعتبار الأفكار الاقتصادية لكيتر بمثابة ثورة وثروة ، ثورة على مبادئ و قوانين ونظريات التقليديين و الكلاسيكيين الجدد (نيو كلاسيك)، وثروة لما قدمه من جهد فكري و علمي استطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي ، فوصف تفسيره و تحليله للأزمة بالواقعية و العلمية .

- منذ البداية كان تحليل "كيتر" تحليلا نقديا بحتا، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.

- كما عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية، واستخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومات، وبذلك فالتحليل الكيترى يواجه مشاكل الحياة العملية.

- قدم "كيتر" تحليلا اقتصاديا متميزا ، فجعل للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل ، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية ، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل و التشغيل .

كما عارض التقليديين على أساس أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة ، فاعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل و ليس لسعر الفائدة ، وخلص إلى أن

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

عرض الادخار يختلف عن الطلب على الاستثمار ، وأن هذا الأخير المحدد للادخار عن طريق مضاعف الاستثمار الذي يؤثر في مستوى الدخل .

وأن قرار الاستثمار إنما يرجع إلى متغيرين هما الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، و من ثم فلا يتوقع تساوي الادخار و الاستثمار .

- كانت تعمل النظرية التقليدية على الحد من الإصدار النقدي ، على اعتبار أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني (زيادة تضخمية) يجب تجنبه ، بينما ميز "كيتر" فيما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستويات التشغيل الكامل ، وبالتالي وجود موارد وإمكانات اقتصادية معطلة ، وإذا أرادت الدولة أن ترفع من مستوى التشغيل ، فهو لا يرى مانعا من أن تلجأ إلى زيادة كمية النقود ، فيزداد الطلب على النقود ويرتفع مستوى الإنتاج ، أي أنه ينظر إلى المرحلة التي يعيشها الاقتصادي الوطني ، وإلى أثر كمية النقود على الطلب الكلي ، ومن ثم أثر هذا الأخير على زيادة مستوى التشغيل و الدخل .

- استحدثت أدوات تحليل جديدة في نظريته العامة، فالعلاقة بين الاستثمار والادخار تعتبر من أدوات التحليل التي استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد في علاجهم وتفسيرهم لمشكلة نقص حجم العمالة.

و الحقيقة أن "كيتر" لم يكن مبتكرا لهذه الأداة، فقد سبقه إليها كل من "ريكاردو ، مارشال وروبينسون"، إلا أن أدوات التحليل التي كان له أكبر الفضل فيها هي تحليله لنظرية سعر الفائدة، فهو يرى أن تحديد سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، وهي لا ترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية.

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي، فقد كان مولعا بالقياس الكمي ، رغم انه لا يمكن اعتباره من المختصين في الاقتصاد الرياضي.

-لقي "كيتر" معارضة و نقدا شديدين في بناء نموذج التحليلي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك - حالة الكساد- ، إلا أن هناك من يرى أن المفهوم العام لنظرية "كيتر" جاء متناسقا ومتفقا من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد ، فقد جاء تفسيره كنتاج لها و مرتبطا بها ولكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الإطلاق في غير هذه الظروف ، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم .

إلا أن نظريته و بالرغم من ارتباطها بفترة الكساد إلا أنها قدمت منهاجا تحليليا وسع فيه دائرة عمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية ، فأخرجنا من دائرة العلاقة المباشرة بين كمية النقود و مستوى الأسعار ، كما ساهم وبشكل مقنع في إدخال مفاهيم جديدة ، كان لها أكبر الأثر في بناء نماذج النظريات المعاصرة ، خاصة ما تعلق بمفهوم المضاعف وأثره في الادخار والدخل ، ومفهوم الكفاية الحدية لرأس المال ، والسيولة النقدية وتحليله لمفهوم سعر الفائدة.

الفصل الثالث: النظرية النقدية المعاصرة.

تمهيد: بعد أن تعرضنا في الفصل الأول بالدراسة والتحليل والنقد للفكر التقليدي عن النظرية النقدية التي اعتبرت أن أي تغير في كمية النقود سيكون شديد الحساسية بالنسبة لمستوى الأسعار ، ومينا أن هذه النظرية كانت عاجزة عن معالجة أو تقديم تفسير للمتغيرات الاقتصادية خاصة- تلك التي حدثت في أزمة الكساد العظيم .

كما قمنا في الفصل الثاني بتحليل النظرية الكيترية التي اعتبرت فعلا ابتكارا حيث استطاعت أن تشرح الظواهر والمتغيرات الاقتصادية السائد آنذاك فأعطي تحليلا مقنعا إلى حد ما عن أزمة الكساد ، انطلاقا من الطلب الكلي الفعال، وفق نموذج متكامل قائم على تحليل مختلف عن التحليل النقدي خاصة عن مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال والطلب على النقود "الطلب على السيولة" .

إلا أن النظرية النقدية "لكيتر" لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة و تفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي .

فقد تعرض النموذج الكيترى لانتقادات كان سببها المباشر هو ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل تمثلت بالخصوص في معاشة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكيترين.

لذلك تعددت الدراسات والمحاولات الاقتصادية في تفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع العلاج وإعطاء

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتحديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكيترية .

انطلاقاً من الأزمات التي عرّفها النظام الرأسمالي في الستينيات من القرن العشرين دفع بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "م. فريدمان" إلى إعادة الحياة مجدداً إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة "فريدمان" الذي استطاع واتباعه "النقديين" من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للآخذ بآراء هذا المذهب الجديد "المذهب النقدي" من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول .

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة.

1-1 ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة.

إن تركيز "كيتر" على تشريح ظاهرة الانكماش، جعلت فكّره في محك صعب ثبت فيما بعد أنه كان عاجزاً عن إيجاد حلول ومقترحات أوحى تفسير ظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي سادة جنباً إلى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي، ومن ثم عبر العديد من الاقتصاديين وخاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكيترية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره أصيلاً، ولكنه فكر قائم في أساسه ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكيترية، والمتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر (المذهب النقدي).

تعتبر مدرسة شيكاغو "نظرية فريدمان" امتدادا للفكر الاقتصادي
نليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية.

فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية
انية إلى نهاية الخمسينيات إلى أزمة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخم
كساد، إلا أن طابعها العام كان تضخيما. حيث صاحب هذه الظاهرة
ففاع متواصل في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض
سلاقة بين الأجور والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة .

2- الوقائع والأحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي.

يمكن التمييز بين مرحلتين واجهت أوضاع النظم الرأسمالية ما بعد
رب العالمية الثانية، المرحلة الأولى امتدت مع بداية الحرب العالمية الثانية إلى
19م أما المرحلة الثانية فهي حقبة السبعينيات، حيث تزايد معدل التضخم،
اصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة واستمرت الضغوط التضخمية في
زائد إلى فترة التسعينيات .

في تحليلنا عن أسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتھا الدول
سناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، فإننا نرى أن
مرة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما ترجع
ما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد
مودج الكيتري القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل
ول في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة.

أما تفسير الظاهرة خلال السبعينيات إلى التسعينيات من القرن
شرين، فإن الكثير من الاقتصاديين إنما يرجعون ذلك إلى الإجراءات

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أزمة الدولار سنة 1971، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب، وما نتج عنه من انخفاض لقيمه 7,89% في نفس السنة، لينخفض إلى 10% سنة 1973 .

انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلبا على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

ويمكن الوقوف على آثار التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية، ومنها حتى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الآثار التي انعكست على أسعار النفط.

إلا أن هذه الزيادات في أسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الأمر لا تمثل زيادة حقيقية، بسبب ظاهرة التضخم العالمي وما نتج عنه من انخفاض لقيمة الدولار الذي يمثل العملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية.

2- الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة.

تعتبر نظرية كمية النقود وطلب حائزي الثروة والمشروعات، من أهم إسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي نظرية قامت أساسا على تحديد وإحياء نظرية "فيشر" و"مارشال" بفكر وإضافات جديدة وتحليل المتغيرات الاقتصادية وفقا لمنهج تجريبي مبني أساسا على الحقائق الإحصائية، والاستنتاجات العملية من جهة، والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية والاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة أخرى، وبالتالي فنظرية كمية النقود المعاصرة لا تعسد أن تكون فكرا تقليديا ولكنه متطور.

2-1 نظرية الطلب على النقود لفريدمان.

في سنة 1956 طور "فريدمان" نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم انه يشير مـراراً إلى "فيشر" في تحليله مما قد يوحي بان تحليله هو امتداد أو تطـور لتحليل "فيشر"، إلا أن نظرية "فريدمان" للطلب على النقود اقرب إلى تحليل "كيتز" ومدخل "كمبريدج" منه إلى تحليل "فيشر"، أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي، و التحليل الكيتزي.

فمن خلال فكر النظرية فان طبيعة النقود تختلف باختلاف استخداماتها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

وفي هذا الشأن يرى "فريدمان" أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، والأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وقبل التعرض لمفهوم الثروة وعوائدها، لا بد من الإشارة إلى فرضيات النظرية المتمثلة أساساً فيما يلي:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.

= يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات .

ومن ثم فقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية راس المال. والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين المشروعات (رجال الأعمال) الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

2-1-1 الثروة الكلية: يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم.

فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة، و من ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة.

ويرى "فريدمان" أن الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية، أي أن الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادرة الدخل، فالثروة إذا هي المخزون، والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة أو المخزون.

إذا مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة، أما الأجزاء الأخرى و المكونات الأخرى للثروة، فإنها تتمثل في الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية (الطبيعية)، فضلا عن الاستثمار البشري .

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معيناً، فهي أوسع فكرة، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية، أي أن الثروة عند "فريدمان" تشمل كل مصادر الدخل.

ولكننا نعرف أن تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة، وعلى هذا لا بد من استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية، وهذا المؤشر هو الدخل، ولكن أي دخل نستخدمه كمؤشر للثروة؟.

إن الدخل الجاري كما يقيسه الإحصائيون ينطوي على عيب كمقياس للثروة، فهو معرض لتقلبات شاذة و غريبة من سنة إلى أخرى، ثم إن الدخل الجاري هو مقياس ومعيّار للأجل القصير، ومن ثم يتطلب استخدام الدخل كمؤشر -أو بديل- للثروة، ولكنه في الأجل الطويل، وهذا ما قام به فعلاً "فريدمان" في بناء نموذج "الدخل الدائم".

إن مفهوم الدخل الدائم هو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل.

إذا يتحدد الدخل بعدة عوامل منها: المهارة والمهنية والقابلية الشخصية وتوقعات المستقبل، وخاصة الميل للاستهلاك، وبصفة عامة يتحدد الدخل الدائم (الدخل المتوقع) بثلاثة عناصر أساسية هي الثروة وأذواق المستهلكين ومعدل الفائدة، فضلاً عن هيكل توزيع السكان حسب السن.

2-1-2 العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة : إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وإن هذا التوزيع يتم وفقاً للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول.

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة، أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقد، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تغله هذه الأصول. إذا فالأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل أصل عند "فريدمان" يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-النقد: هي أكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر و الأمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة، كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي، وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك، ويمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقد في هذه الحالة كما يلي :

$$\text{معدل عائد النقد} = \text{معدل الفائدة على النقد} + \text{معدل التغير في القوة الشرائية للنقد}$$

وعليه فإذا كان المقصود بالنقد العملة فإن معدل الفائدة يساوي صفرا كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقد يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة ميل الأسعار للانخفاض.

وحيث أن معدل العائد على النقد يكون سالبا في حالة التضخم، فقد يتبادر إلى الذهن، أن هذا بالضرورة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على وحدات العملة كأصل واحد أشكال الثروة في محفظة الأصول، هذا التصور غير صحيح بالضرورة لماذا؟.

نفرض جدلا أن السندات كأصل بديل للنقد في حالة التضخم يميل سعر الفائدة إلى الارتفاع، فينخفض السعر الحقيقي (السوقي) للسند، مما يسبب خسارة رأسمالية لحائز السندات إذا أقدم على بيعه وقد تفوق الخسارة الرأسمالية على الفائدة الاسمية التي حصل عليها حائز السند، مما يجعل معدل العائد على

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

السند سالبا بمقدار يفوق معدل العائد السالب على النقود، ومن ثم فإن حيازة النقود (الطلب على النقود) يصبح مفضلا عن حيازة (الطلب على السندات).

ورغم أن منهج التحليل السابق واضح ويفض إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع معدل الفائدة على السندات سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، إلا أن "فريدمان" لم يرغب في التوصل إلى هذه النتيجة لأنه كان يريد التوصل إلى نفس التحليل والمنهج الذي أقامه رواد المدرسة الكلاسيكية خاصة فيشر- وهي أن سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود، أي أن الطلب على النقود عدم المرونة (غير حساس) لتغير سعر الفائدة.

وبالتالي فإن قيمة العائد الحقيقي للنقود، وفقا لوحدة النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع، أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار.

ومن ذلك فإن مستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم والفعال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي أشكال الثروة.

ب- السندات: تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (R_b)، يأخذ هذا العائد شكلين:

قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنويا ويطلق عليه سعر الفائدة على السند. تغير قيمة السند الفعلية خلال الفترة الزمنية، وهذا التغير قد يكون إيجابيا أو سلبيا.

فقيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة معينة، أو قيمة العائد الذي يحققه السند يساوي سعر فائدة السند في السوق زائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة .

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

في النهاية فإن عائد السندات كشكل من أشكال الثروة إنما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار، ونكتفئ اصطلاحاً بتسميته سعر الفائدة على السندات.

ج- الأسهم: تعتبر الأسهم من الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة وإن العائد أو التدفق (الدخل) الناتج عن حيازته قد تأخذ ثلاثة أشكال:

عائد أسمي ثابت يسلم سنوياً، في حالة ثبات واستقرار الأسعار.
تغير قيمة العائد الاسمي الثابت نتيجة تغير مستوى الأسعار.
تغير في القيمة الاسمية خلال الفترة الزمنية، والذي يمكن أن يحدث نتيجة تغير سعر الفائدة أو مستويات الثمن.

وعليه يطلق "فريدمان" الدخل المتحصل عليه من حيازة الأسهم سـ فائدة الأسهم في السوق (Re)، ومن ثم يمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة اسهم بالمعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = سعر فائدة السهم + (-) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (-) التغير في قيمة مستوى الأسعار خلال نفس الفترة.

فعوائد الأسهم تتمثل اصطلاحاً على الأرباح (Re) وعلى معدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية.

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

د-الأصول الطبيعية: نقصد بالأصول الطبيعية (العينية) هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل راس المال المادي كالألات و العقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها، والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول، أي أن العائد على حيلزة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، ويمكن أن نرمز لهذا العائد بـ $1/p * dp/dt$

حيث $(1/p)$ مقلوب المستوى العام للأسعار و (dp/dt) تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (T) .
ويمكن أن نطلق على السلع المادية وعائدها معدل التضخم المتوقع.

هـ-راس المال البشري: يقرر "فريدمان" بصعوبة تحديد العائد من راس المال البشري بأسعار السوق، إلا انه يرى أن هناك علاقة (نسبة) بين راس المال البشري وراس المال المادي، حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير البشرية في قائمة الأصول، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية، أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية.

ويمكن قياس ذلك، فإذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية هو (W) ولما كانت الثروة الكلية هي $W = Y/P$

العائد من راس المال البشري = الثروة الكلية مضروبة في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية .

ينتهي "فريدمان" إلى أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق

2-2-2 دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة:

حاول "فريدمان" - كممثل من سبقوه من الاقتصاديين- أن يجيب على السؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟.

وفي إجابته على هذا السؤال لم يحلل "فريدمان" الدوافع الخاصة بحيازة النقود (الطلب على النقود) كما فعل "كيتز"، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول.

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد (ثرواتهم) ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

بعد أن شرحنا أشكال الثروة وعائد كل صنف، حيث رمزنا لدخل كل شكل من أشكال الثروة برمز معين، فانه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم "فريدمان" في المعادلة التالية:

$$M = f(P , R_b , R_e , 1/p \cdot dp/dt , W , u)....(1)$$

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الوحدات النقدية الاسمية، وليس على أساس القيمة الحقيقية، لذلك يمكن أن تقوم صورة معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الطلب على الرصيد الحقيقي بضرب طرفي المعادلة بـ $(1/p)$ قصد تحويل كمية النقود إلى رصيد حقيقي (الناتج الحقيقي).

فنهصل على المعادلة التي تعبر عن دالة الطلب على النقود على أساس الرصيد الحقيقي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

وترتيب الأفضليات، وعليه فقد أدخلت النظرية الكمية المعاصرة الأذواق وترتيب الأفضليات في تحليل الطلب على النقود ويمكن أن نرمز لها بالرمز (U).

2-2 دالة الطلب الكلي عند "فريدمان".

2-2-1 فرضيات وأساسيات دالة الطلب عند " فريدمان": قبل دراسة دالة الطلب على النقود لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية لتحليل دالة الطلب على النقود عند "فريدمان".

تعتمد النظرية النقدية المعاصرة في دراسة دالة الطلب على النقود على الشروط التالية:

-الثروة الكلية التي بحوزة الأفراد والمشاريع تكون موزعة حسب الأشكال السابقة الذكر.

- أسعار وعوائد مكونات الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة.

- الأذواق وترتيب الأفضليات أو ما يسمى بالترتيب والاختيار لوحدة الثروة الكلية يعتبر محددًا لشكل دالة الطلب.

- تمثل دالة الطلب الكلي تفسيرًا لسلوك الأفراد في تنظيم المنفعة التي تتوقف أصلاً على اعتبارات عينية بغض النظر عن وحدات القياس المستخدمة (أي النقود المتداولة حالياً).

- يعتبر الدخل تياراً متدفقاً من الرصيد المتمثل في الثروة، فالدخل الدائم أو الدخل المتوقع يتحدد بعدة عوامل منها، المهارة، المهنة، القابلية الشخصية، توقعات المستقبل.

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

إذا كانت كمية النقود = عائد عناصر الثروة المختلفة.

فان كمية النقود/ السعر = الناتج = دالة التغير الحقيقي في عائد عناصر الثروة.

وقد عبر "فريد مان" عن معادلة دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي:

$$M/P = f (R_b , R_e , 1/P \cdot dp/dt , W , U) \dots (2)$$

يطلق على هذه المعادلة دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (M/p)

فعند "فريدمان"، يرتبط الطلب على النقود بمفهوم الثروة، وحيث النقود اصل، فان الطلب النقدي يرتبط طرديا مع فكرة الثروة، والدخل الدائم ينوب مؤشرا عن الثروة وخلافا لفكرة الدخل الجاري الشائعة الاستخذاء التحليل الاقتصادي التقليدي، فالدخل الدائم (الذي يمكن التفكير فيه على انه متوسط المتوقع للدخل في الأجل الطويل) يتميز بصغر التقلب قصيرة الأجل، لان كثير من التحركات والتقلبات أي أن الطلب على النقود - عند فريدمان - لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة التجارية سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتبدل بدرجة صغيرة بالدورة التجارية والاقتصادية .

من المعادلة المعبرة عن دالة الطلب على النقود يمكن أن نصل إلى معادلة النظرية الكمية بضرب طرف المعادلة في مقلوب الدخل ($1/Y$).

فان كانت كمية النقود (M) = دالة التغير في عائد عناصر الثروة المختلفة، وبضرب طرفي المعادلة بـ: ($1/Y$).

كمية النقود (M) / الدخل (Y) = دالة التغير في عائد عناصر الثروة المختلفة / الدخل.

لـة التغير في عناصر الثروة / الدخل = 1 / معدل سرعة تداول التغير في عناصر الثروة

$$M / Y = 1 / \text{معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة} .$$

الدخل (Y) = معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة مضروب M

قد عبر "فريدمان" عن معادلة النظرية الكمية بالمعادلة التالية :

$$M / Y = 1 / V (R_b , R_e , 1/p . dp/dt , W , U) \dots (3)$$

ن المعادلة رقم (3) يصل " فريدمان" إلى المعادلة النهائية لنظرية الكمية .

$$Y = V(R_b , R_e , 1/P . dp/dt , W , U) . M$$

يث (V) يرمز إلى سرعة دوران الدخل .

وبنفس الطريقة تقريبا يتم حساب دالة الطلب على النقود لأصحاب شروعات، باعتبار أن الطلب على النقود عند "فريدمان" لا يتوقف عند لب الأفراد بل يتعداه إلى أصحاب المشروعات (رجال الأعمال).

حيث يمكن حساب دالة الطلب على النقود في حالة طلب حائزي شروعات كما تم حسابه في طلب حائزي الثروة النهائي، مع استخدام مقدار غير في قيمة النقود والسندات و الأسهم والأصول العينية وقوة عمل (راس المال البشري)، ولكن يلاحظ أن ظروف الإنتاج تؤثر أيضا

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

على دالة طلب رجال الأعمال، والمعامل (U)، الذي يدل على معامل الأذواق وترتيب الافضليات بالإضافة إلى حالة الظروف الفنية والتقنية للإنتاج.

إذا يمكن الوصول إلى حساب الطلب الكلي على النقود بدلالة طلب الأفراد ورجال الأعمال، فالمعادلات السابقة، تعبر عن دالة الطلب على النقود للأفراد وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي تعبر عن دالة الطلب الكلي على النقود.

2-3 التباين بين نظريتي "فريدمان" و"كيتر" للطلب على النقود.

يعتبر تحليل "فريدمان" لنظرية الطلب على النقود أكثر شمولاً من التحليل الكيتر، وعليه يمكن التطرق بإيجاز لأهم فروق تحليل "فريدمان" عن تحليل "كيتر".

2-3-1 تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود: شملت دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" على الكثير من الأصول كبدايل للنقود، فاستعمل الأصول المالية من أسهم وسندات، والأصول الحقيقية كالألات والسلع المادية والثروة البشرية، ومنه فإن تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود، في حين اقتصر "كيتر" على نوع واحد من سعر الفائدة وهو ذلك العائد الثابت (سعر الفائدة) على السندات، وسبب ذلك أن "كيتر" لجأ إلى جمع الأصول المالية (غير النقدية) في نوع واحد كبير هو السندات ومنه فإن سعر الفائدة المتوقع على السندات سيكون مؤشراً كافاً للعوائد المتوقعة على الأصول المالية الأخرى.

2-3-2 أهمية الأصول العينية: أهمل "كيتر" الأصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، ومن هنا لم يظهر مؤشر للعائد على تلك الأصول العينية، بينما نظر "فريدمان" إلى السلع كبدايل للنقود.

فالأفراد يمكنهم أن يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية عندما يقررون كمية الأرصة النقدية الحقيقية التي يرغبون الاحتفاظ بها، وهذا هو سبب إدخال "فريدمان" للعائد المتوقع على السلع المادية مقارنة بالنسبة للعائد على النقود، وإن افترض أن السلع المادية والنقود بدائل لبعضها البعض، له أهميته الاقتصادية، تتمثل في أن الأفراد إذا وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الأرصة النقدية التي بحوزتهم إلى سلع حقيقية بإنفاق النقود في شراء السلع المادية، لذلك تمكن "فريدمان" من الخروج بنتيجة أساسية مفادها أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

2-3-3 استقرار دالة الطلب على النقود: بينما يذهب "كير" في تحليله النقدي إلى أن تقلب أسعار الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه، بسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود، ففي فترات انخفاض سعر الفائدة تنخفض سرعة دوران النقود، وعندما يرتفع سعر الفائدة ترتفع بدورها سرعة دوران النقود.

أما بالنسبة لـ "فريدمان" فيقترح أن، التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة، وإن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود، وعندما نجتمع بين هذا الاقتراح والافتراض القائم على عدم حساسية الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة، فهذا أن سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة.

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

وعليه فإن دالة الطلب على النقود مستقرة (وان كان استقرارها لا يعني ثباتها)، ولا تحدث فيها انتقالات ملموسة ، فانه يمكن التنبؤ بدقة الطلب على النقود ، ومن ثم التنبؤ بدقة سرعة دوران النقود.

يرى "فريدمان" أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للدخل النقدي ، وهو نفس الافتراض التي قامت عليها النظرية التقليدية لكمية النقود، فنظرية "فريدمان" هي في الحقيقة إعادة لصياغة نظرية الكمية ، وأنها تفضي إلى نفس النتيجة عن كيفية تفسير التغيرات في الإنفاق النقدي الكلي، ومن ثم الدخل النقدي وهي نتيجة لم يقبل ولم يسلم بها "كيتز" ،فهو يرى أن التغيرات في الدخل و حجم العمالة يمكن تفسيرهما بالتغيرات في الطلب على النقود.

2-3-4 استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود: لقد جعل "فريدمان" المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب على النقود ، وفصلها عن عرض النقود ، لأنه لم يتعرض مطلقا للمصارف وأشكال إحداث الائتمان ، على أساس أن ذلك يدخل في إطار عرض النقود و ليس الطلب على النقود ، وهذه نظرية تتعارض و النظرية الكثرية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود و الطلب عليها ، كما أن "فريدمان" لم يفرق في دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة و النقود الخاملة - كما فعل كيتز - حيث اعتبر كلاهما نقود نشطة (عاملة).

3-تقييم النظرية النقدية المعاصرة .

في خضم التغيرات و الأحداث الاقتصادية التي حدثت للاقتصاد الليبرالي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ، التي تمثلت على الخصوص في مشكلة التضخم المصحوب بالركود ، ومن ثم فقد تعددت الأبحاث

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

والدراسات الاقتصادية و النقدية في إيجاد تفسير لتلك الأحداث والظواهر لمعالجتها أو الحد من آثارها المدمرة.

أمام عجز التحليل الكيترى لتشريح أسباب الأزمة، ظهرت أفكار ونظريات اقتصادية جديدة، اعتمدت في تحليلها ودراستها على الأفكار العامة للنظرية التقليدية، ولكن بأسلوب جديد وروح وأدوات بحث تجمع بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل الكيترى، وقد شكل رواد النظرية المعاصرة "مدرسة شيكاغو" تزعمها الاقتصادي الأمريكي "م.فريدمان" وقد سمي رواد هذه المدرسة واتباعهم بعد أزمة التضخم لسنة 1970 بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) .

رغم أن النظرية النقدية المعاصرة في رأي الكثير من الاقتصاديين أنها وليدة النظرية النقدية التقليدية، ولكن في صورة موسوعة وبثوب جديد، إلا أننا نرى أن ثمة فروق أساسية بين النظريتين، حيث تقوم نظرية التبادل "لفيشر" و"مارشال" على أساس مبدأ افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، فان النظرية النقدية الحديثة تقوم على عدم افتراض حالة التشغيل الكامل، أي أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير ليس كمية ثابتة، كما يرى التقليديون.

كما يقوم تحليل التقليديين على مبدأ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظرا لافتراض التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

أما "فريدمان" فيرى انه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، فان أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل، ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة، فترتفع حينها الأسعار.

الفصل الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

يذهب "فريدمان" صراحة إلى اللجوء إلى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج (1)، بالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار، وهو إجراء معناه العودة إلى الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية (التضخم) التي يمكن أن تواجه خاصة الدول المتقدمة.

غير أن النقيدين يرون ضرورة استخدام السياسة النقدية بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها آثار سلبية، قد تكون مهلكة للاقتصاد.

لذلك نجدهم يؤكدون على ضرورة ربط النمو في كمية النقود بما تعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي.

أما عن دالة الطلب على النقود عند "فريدمان"، فقد اعتبر هذا الأخير أن المتغير الأساسي والحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) بجانبها المادي و البشري يضاف إليها الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة أقل الأذواق وترتيب الأفضليات.

في حين أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له من أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.

ثم إن صياغة المعادلة النهائية لـ "فريدمان" تعترضها في تقديرنا العديد من الصعوبات نجزها فيما يلي:

1- اقترح "فريدمان" على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 60-1970 نمو للكتلة نقدية بما يعادل 5% .

- اعتمادها على العديد من المتغيرات.
- يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد راس المال البشري، ومتغيرات الأذواق...).
- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي، أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي .
- هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل "لفيشر" و"مارشال" .

يمكن أن نلخص أهم آراء المذهب النقدي عن نظرية كمية النقود و السياسة النقدية في النقاط التالية:

- كمية النقود هو المتغير الأساسي لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية .
- السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج و الأسعار بفجوة زمنية طويلة و متغيرة ، ومنه فإذا كانت السياسة النقدية غير موجهة بشكل جيد فإنها ستلحق أضرارا بالاقتصاد متمثلا في عدم الاستقرار.
- تعتبر ظاهرة التضخم ، ظاهرة نقدية بحتة و ذلك بشكل دائم و في أي مكان ، و من ثم فالانضباط في إصدار كمية النقود بما يتماشى ومعدل النمو في الإنتاج .

تقوم النظرية النقدية المعاصرة في جوهرها على تحليل و تفسير المتغيرات الاقتصادية و النقدية وفقا للمنهج الاستقرائي المعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات و المعلومات و الإحصاءات و من ثم فهذه النظرية تقوم على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري ، و بذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة و المفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

تمهيد: سبق أن توصلنا إلى أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (سوق السلع و الخدمات) عند التقليديين هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، حيث العلاقة بين الادخار و سعر الفائدة هي علاقة طردية ، أما الاستثمار فهي دالة متناقصة في سعر الفائدة .

أما النظرية الكيترية فتري أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد بتفاعل قوى عرض النقود والطلب على النقود بدافع السيولة .

و قد قمنا بنقد النظريتين معا لاعتمادهما على التوازن الذي يتوافق مع أغراض التحليل في المدى القصير (تحليل جزئي)، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهما في تفسير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن العلاقة المتبادلة و المتداخلة بين سوق الإنتاج و سوق النقود .

وفي ظل الأوضاع و الظروف الاقتصادية المختلفة ، و في هذا الإطار قدم الاقتصاديان "هيكس" و "هانس" (1) في خضم الدفاع عن آراء و مبادئ "كيتر" من وضع نموذج سمي باسم "نموذج هيكس و هانس" أو نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)، وقد أطلق عليه كذلك "نموذج النظرية الكيترية الجديدة" .

1- ظهرت إلى جانب نموذج "هيكس و هانسن" نماذج أخرى للتوازن الاقتصادي الكلي ، أهمها نموذج "مندل" ونموذج "باتنكان" .

1- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي .

يقوم نموذج "هيكس و هانس" على أسلوب التحليل التوازن الكلي بدلا من التحليل التوازن الجزئي . وحتى نوضح أهمية التوازن الاقتصادي الكلي ، نفترض أن هناك زيادة في المعروض النقدي مع بقاء الطلب على النقود ثابتا ، فان هذا الأجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، ومن ثم زيادة الطلب على حجم الاستثمار بفعل مرونة الكفاية الحدية لرأس المال اتجاه التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة ، وسوف تؤدي هذه الزيادة في الاستثمار إلى اتجاه المستوى التوازني للدخل إلى الارتفاع بفعل مضاعف الاستثمار .

ولما كان الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل ، وان العلاقة بينهما طردية، هذا بدوره سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط إلى اليمين بفعل زيادة الدخل.

و حيث التغير في كمية المعروض النقود سوف يؤثر على سعر الفائدة بطريقة مباشرة من خلال تأثيره على أسعار الأوراق المالية، وبطريقة غير مباشرة عن طريق الأثر الناتج عن التغير في سعر الفائدة في الطلب على الاستثمار و في مستوى التوازن للدخل وهكذا تكون هناك سلسلة لانهائية من الأفعال و ردود الأفعال ،وبالتالي سندخل في حلقة مفرغة .

أما في سوق السلع و الخدمات سنلاحظ نفس الظاهرة ، حيث إذا تم استخدام اختراع تكنولوجي جديد مثلا- سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ،ومن ثم الزيادة في الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط ، وحتى يتم إقناع أصحاب

الفصل الرابع :نظرية التوازن الاقتصادي العام

الثروات بالتنازل عن السيولة التي يحتفظون بها لغرض المضاربة ، لا بد من رفع سعر الفائدة ، لكن ارتفاع سعر هذه الأخيرة سينجر عنه انخفاض في مستوى حجم الاستثمار ، وعليه سينخفض بدوره الدخل وهكذا ندخل الحلقة المفرغة من جديد .

1-1 أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي .

يمكن إرجاع أهمية دراسة نموذج التوازن الاقتصادي الكلي إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نتناولها فيما يلي :

- يهدف نموذج "هيكس وهانسن" الوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي اخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد، عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما.

فيشير منحنى (IS) إلى العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة من خلال سوق السلع و الخدمات عن طريق دالتي الاستثمار و الادخار. أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود و الطلب على النقود .

-تظهر أهمية الاعتماد على النموذج التوازني العام من خلال النظر إلى الصعوبات و المشاكل المتعلقة و المرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة خاصة و قد رأينا أن هذه الأخيرة عند التقليديين تتحدد بتقاطع منحنى الادخار بمنحنى الاستثمار ، إلا أن النظرية التقليدية بافتراضها ثبات مستوى الدخل تكون قد جانبت الصواب ، باعتبار أن الادخار - حسب رأي كيتز - يعتمد على الدخل ، وأن الدخل يعتمد بدوره على سعر الفائدة الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار، ومن ثم الاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر على

الفصل الرابع :نظرية التوازن الاقتصادي العام

الدخل ، وهكذا نكون أمام إشكالية مفادها أن معرفة سعر الفائدة مرتبطة بمعرفة مستوى الدخل ، وان معرفة هذا الأخير يتطلب معرفة مستوى سعر الفائدة ، وهكذا نجد أنفسنا نبحث ونساور في حلقة مفرغة ، إذا ما اتبعنا التحليل النقدي التقليدي او التفسير الكيترى لنظرية النقود .

- يقوم نموذج "هيكس-هانسن" على المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة و الدخل - ولقد بينا سابقا - أن النظرية التقليدية لكمية النقود تعتمد في إحداث التوازن الكلي ، ومن ثم التحكم في المستوى العام للأسعار بواسطة السلطات النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية النقود المعروضة ، وبالتالي فهي تعطي أهمية بالغة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي ، ذلك أن التقليديين يفترضون وجود مرونة تامة بين التغير في عرض النقود و التغير في مستوى الأسعار وأسعار الفائدة و الأجور ، إلا أن هذه النظرية تراجعت بعد أحداث أزمة الكساد العالمي بسبب عجزها تفسير ومعالجة هذه الأزمة، و من ثم ظهر قصور السياسة النقدية .

أما التحليل الكيترى فقد أعطى اهتماما متزايدا للسياسة المالية في تفسير ومعالجة المتغيرات الاقتصادية، وارجع أن مشكلة الكساد أو بالأحرى الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي، كان بسبب عدم التوازن والتعادل بين معدلات التغير في الإنفاق الوطني ومعدلات التغير في الناتج الوطني.

ولشرح نموذج التوازن الكلي ، لا بد من تتبع ثلاث مراحل :توضح المرحلة الأولى شروط التوازن في سوق السلع و الخدمات و اشتقاق منحنى (IS) ، أما المرحلة الثانية فتعمل على البحث على شروط تحقيق التوازن في سوق النقد و اشتقاق منحنى (LM)، في حين المرحلة الأخيرة تهتم بالجمع بين مختلف شروط التوازن في سوق الإنتاج و سوق النقد ، بغيت تحديد الشروط

الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

الواجب توفرها لأحداث التوازن الاقتصادي الكلي في كل من سوق السلع والخدمات و سوق النقد .

1-2 التوازن في سوق الإنتاج .

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار. ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل ، و الاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة ، ولتحقيق ذلك التوازن يجب أن يتساوى الادخار و الاستثمار . و حتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج ، لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين ، هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار و سعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار .

ولإيجاد التوازن بين الادخار والاستثمار باستخدام العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة وبالتالي اشتقاق منحنى (IS) ، فإذا افترضنا أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فإن منحنى الكفاية الحدية لرأس المال سيوضح لنا العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة ، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على الاستثمار ، وبما أن هذا الأخير هو دالة لمتغير سعر الفائدة و هي متناقصة ، فإنها تأخذ الشكل التالي : $I = I_0 - KR$

حيث: (I) الاستثمار ، (K) معامل سعر الفائدة R سعر الفائدة ، (I₀) ثابت وأن $0 < K$.

أما الادخار فهو دالة لمتغير الدخل وهي متزايدة و تأخذ الشكل التالي :

$$S = Y - C(y)$$

$$Y = C + I = C + S \quad \text{لان}$$

$$C = a + CY \quad \text{وعليه}$$

الفصل الرابع :نظرية التوازن الاقتصادي العام

حيث : (Y) الدخل ، (S) الادخار ، (C) الميل المتوسط للاستهلاك .
وبما أن شرط التوازن في سوق الإنتاج هو : $S = I$
فان $Y - C(y) = I_0 - K R$

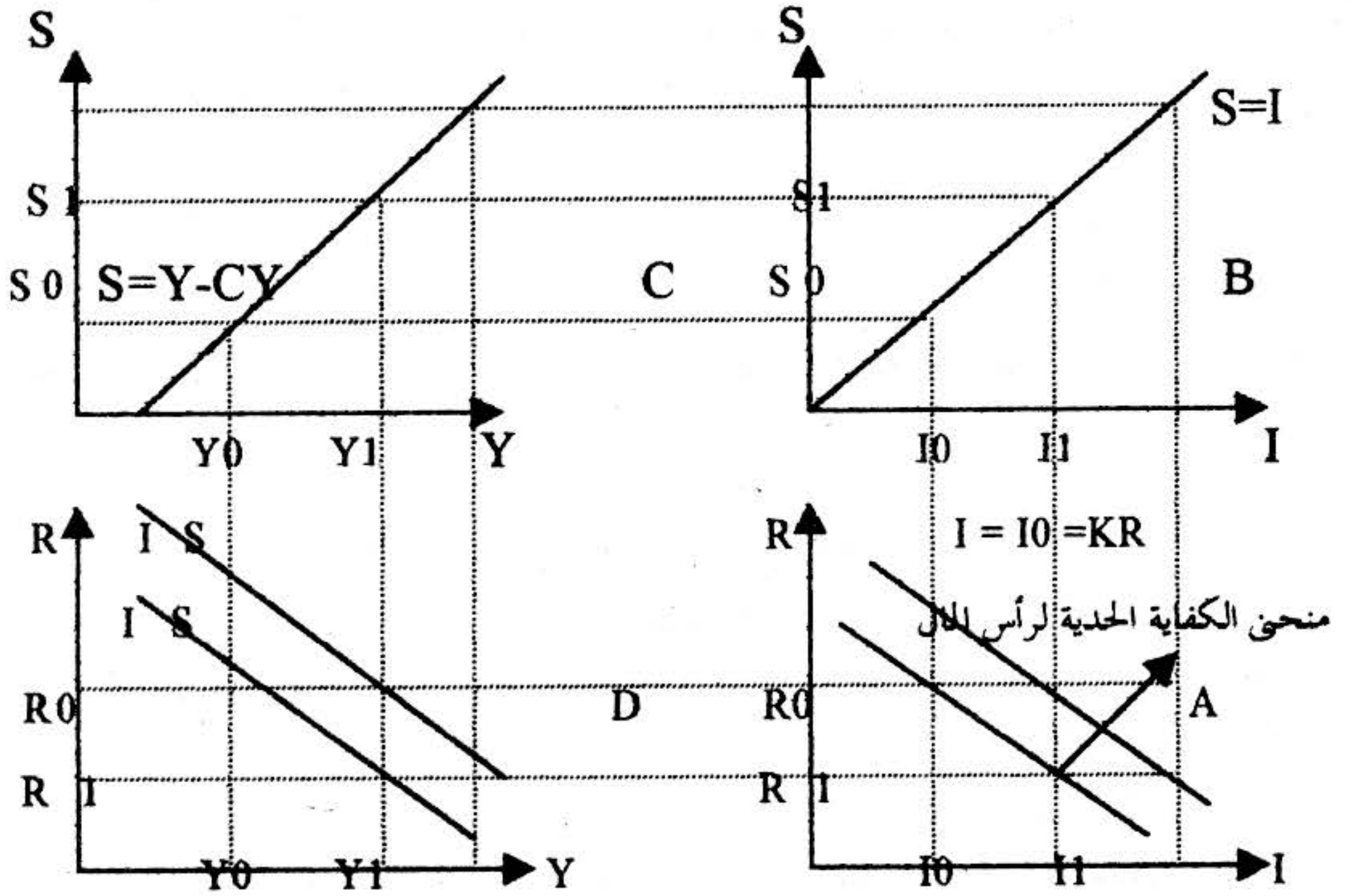
من المعادلة يتضح أنه من الضروري أن يكون كل من سعر الفائدة (R) ومستوى الدخل الوطني (Y) عند المستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي .

فعند سعر الفائدة (R0) ، سوف يكون هناك مستوى محدد للاستثمار (I0) والذي يمكن التعرف عليه بالنظر إلى منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ، وبمعرفة حجم الاستثمار يمكننا تحديد مستوى الدخل (Y0) عند مستوى التوازن الذي يحقق التساوي بين الادخار والاستثمار .

وإذا ما اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض إلى مستوى (R1) سوف يتجه الاستثمار إلى الارتفاع إلى مستوى (I1) والذي يؤدي بدوره من خلال مضاعف الاستثمار إلى مستوى توازني جديد للدخل (Y1) وبتكرار هذه العملية يتم الحصول على جدول كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل عند التوازن .

يطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم منحنى (IS) الذي يبين التراكيب الممكنة من سعر الفائدة و الدخل التي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار .

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة و كيفية اشتقاق منحنى (IS) بيانيا من خلال الشكل (11).



الشكل (11): اشتقاق منحنى IS

يتضمن الشكل البياني (11) أربعة مجموعات : الشكل (A) يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال، الذي يبين أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة .

أما الشكل البياني (B) فيبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) حيث يتمثل الاستثمار على المحور الأفقي، والادخار على المحور العمودي ويتحقق هذا التساوي عند كل نقطة تقع على الخط الذي يبدأ من نقطة تلاقي محور الاستثمار ومحور الادخار (نقطة المركز)، والذي ينصف زاوية الأصل، ويطلق عليه الخط الاسترشادي عند الزاوية 45.

أما الشكل (C) فيوضح أن الادخار وهو دالة متزايدة في الدخل، ميلها موجب، وهو يقل عن الواحد الصحيح، ويمثل الميل الحدي للادخار، حيث يبين اثر الزيادة في الدخل على الادخار.

الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

في حين الشكل (D) يبين العلاقة القائمة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة، التي يعبر عنها بالمنحنى (IS) والذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والتي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، ومن ثم يتحقق التوازن العام في السوق السلعي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إبراز بعض الملاحظات على المنحنى :

- من الممكن أن نفسر منحنى IS على أنه منحنى للطلب الكلي على السلع والخدمات، عند المستويات المختلفة لأسعار الفائدة، في حالة ثبات المستوى العام للأسعار.

إلا أن هذا التفسير يعتبر أقل شيوعاً من التفسير الآخر لمنحنى الطلب الكلي، الذي يربط بين مستوى الدخل الوطني الحقيقي والمستوى العام للأسعار، بافتراض ثبات سعر الفائدة، إلا أن هذا التفسير يتميز بدوره بأنه يبين التغيرات والتعديلات التي يجب إجراؤها في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، للمحافظة على التوازن نتيجة للتغير في سعر الفائدة.

- يعتبر منحنى التوازن في سوق الإنتاج (IS) عادة سالب كما هو مبين في الشكل (D) والسبب هو وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، بحيث كلما خفضنا سعر الفائدة كلما زاد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، وهو ما يدفع الادخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.

- سوف يؤدي انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي مثلاً - أو انتقال دالة الادخار نتيجة التغير في توقعات ميول المستهلكين، إلى انتقال مماثل في منحنى (IS) في الاتجاه نفسه وبمقدار يعادل الانتقال

الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

في أي منهما مضروبا في قيمة المضاعف. فإذا ما كانت التوقعات توحى بانتقال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار لرأس المال إلى اليمين (الزيادة) فإن هذا سوف يؤدي إلى انتقال المنحنى بنفس المقدار والحجم الذي انتقل به منحنى الكفاية الحدية لرأس المال انظر الشكل (A) و (D).

- إن انتقال المنحنى (IS) إلى اليمين أو إلى اليسار يكون مرتبطا بطبيعة السياسة المالية والنقدية للحكومة، في ما إذا كانت توسعية أو انكماشية.

فينتقل إلى اليمين عندما تتوسع الحكومة في إنفاقها مثلا، وينتقل إلى اليسار عندما تقلص من نفقاتها.

- إن منحنى IS الذي تم الحصول عليه يقوم على فرضية عدم وجود إنفاق حكومي، وكذلك عدم وجود التعامل مع العالم الخارجي.

وإذا تخلينا عن هذه الافتراضات، سوف يكون من الضروري أن نضيف الإنفاق الحكومي والصادرات إلى الإنفاق الاستثماري في الشكل (A).

1-3- التوازن في سوق النقد.

إن التوازن في سوق النقد يتحقق بتقاطع عرض النقود مع الطلب على النقود، ولما كان عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطات النقدية (البنك المركزي)، لذلك يفرض ثباته في الفترة الزمنية القصيرة، ومن ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة، أما الطلب على النقود، فهو يتوقف على متغيرين سعر الفائدة والدخل، ومنه يمكن اشتقاق منحنى (LM) من سوق

الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق.

وعلى هذا الأساس يمكن معالجة ذلك رياضيا كما يلي: $M_o = M_d$ حيث (M_o) عرض النقود ، (M_d) الطلب على النقود.

$$M_d = L_1(y) + L_2(R)$$

$$M_d = L(y; R)$$

$$M_d = M_o = L(y; R) \text{ أي أن}$$

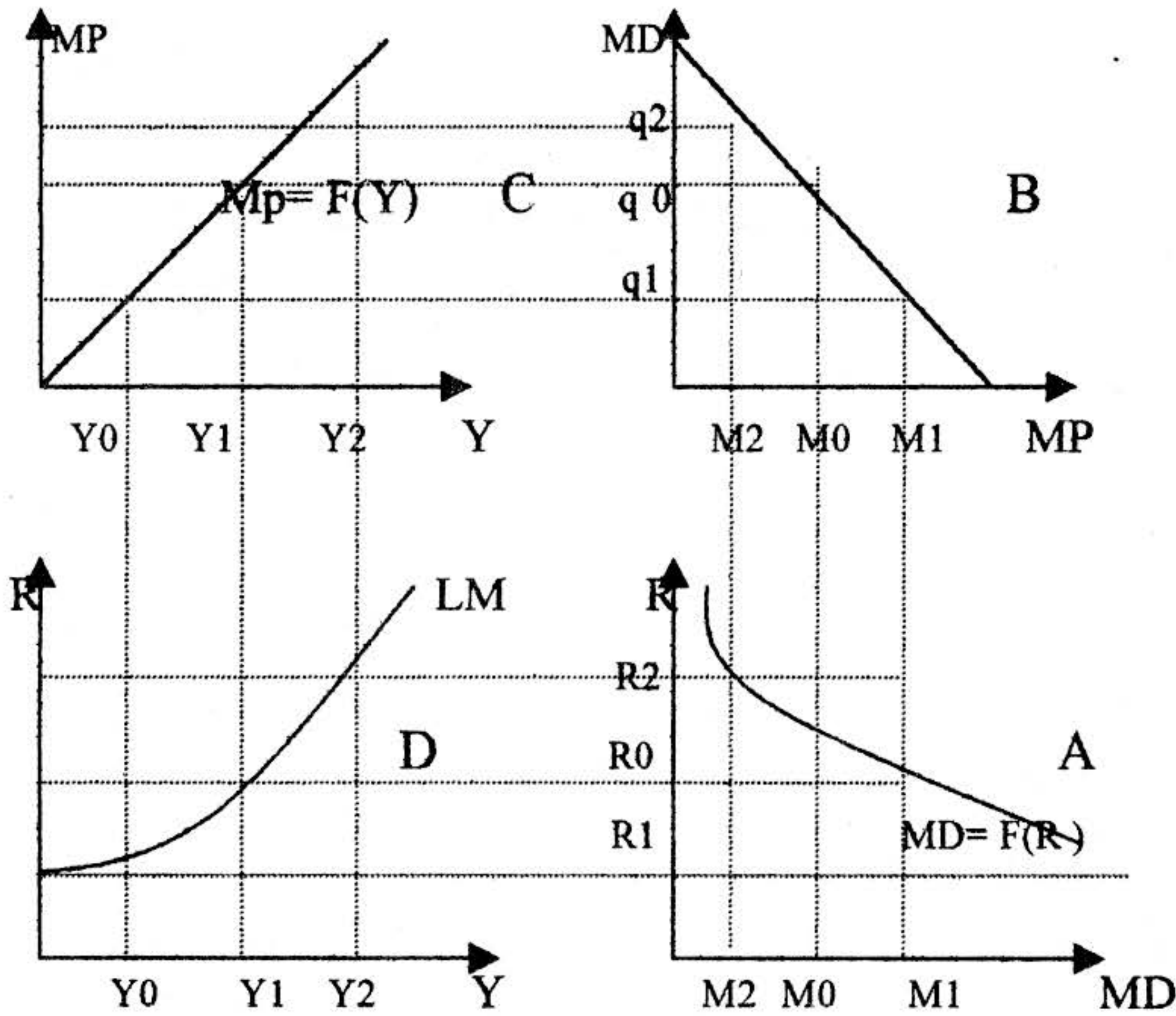
تشير هذه المعادلة إلى أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة ، فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن في سوق النقد ، يطلق على هذه العلاقة اسم منحنى (LM) حيث (L) يمثل الطلب على النقود و (M) عرض النقود .

ويتحقق التوازن في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق الإنتاج حيث التوازن يتحقق في المدى الطويل.

ويمكن اشتقاق منحنى (LM) بيانيا كما هو الشكل (12)

MP حجم الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط.

MD حجم الطلب على النقود لغرض المضاربة.



شكل (12): اشتقاق منحنى LM

ففي الشكل (A) تظهر الفائدة (R) على المحور الرأسمالي والطلب على النقود بدافع المضاربة على المحور الأفقي، والرسم البياني يوضح العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة، فعند مستوى الفائدة (R_0) يكون الطلب على النقود لفرض المضاربة عند المستوى (M_0). تكون كمية النقود المطلوب للمضاربة هي (M_1) عند سعر الفائدة قدره (R_1) الذي يمثل أقل مستوى يمكن أن ينخفض إليه سعر الفائدة، وهو الذي يناظر منطقة فخ السيولة كما يراها "كيت".

أما الشكل (B) فيبين الرسم البياني الطريقة التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين الأرصد النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع

الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

المعاملات والاحتياط. حيث يتضح فيه التساوي بين عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات وأغراض المضاربة.

في حين الشكل (C) يوضح علاقة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل حيث: $M_p = f(y)$
(M_p) تمثل حجم الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط.

نرصد على المحور الأفقي الدخل (Y) وعلى المحور الرأسمالي الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط.

ولتوضيح هذه العلاقة نرجع إلى الشكل (A) و (B)، فعند مستوى سعر الفائدة (R_0)، يكون حجم الأرصدة النقدية لغرض المعاملات والاحتياط هي (q_0)، ومن ثم فإن مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد هو (Y_0) المبين في الشكل (C)، وبنفس الطريقة نحصل على مستوى الدخل (Y_1) عند مستوى سعر الفائدة (R_1).

أما الشكل (D) فإنه يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM)، نرسم الفائدة في المحور العمودي ومستوى الدخل في المحور الأفقي، وأن المحل الهندسي لمختلف التوليفات (نقاط التقاطع) بين مستوى الدخل المختلفة ومستويات سعر الفائدة، تعطينا ما يسمى بمنحنى LM .

إن جميع نقاط التقاطع تحقق لنا شرط التوازن في سوق النقد وبالتالي توضح لنا التساوي بين كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة وعند مستويات معينة للدخل وينظره مستويات معينة من سعر الفائدة.

وقبل أن نحلل مستوى التوازن العام لمنحنى LM ; IS لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة المتعلقة بمنحنى (LM).

الفصل الرابع :نظرية التوازن الاقتصادي العام

-منحنى LM يعبر عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقد وبما أن العلاقة بينهما علاقة طردية فان هذا منحنى موجب، ذلك ان زيادة الدخل الوطني الحقيقي، سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط، وفي نفس الوقت سينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

-يعتمد الرسم البياني لمنحنى LM على شكل كل من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لذلك يتمتع المنحنى بمرونة لا نهائية فيكون موازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة للدخل.

يرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط سيكون منخفضا، ودافع الطلب على النقود للمضاربة سيكون مرتفعا، فيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يتم الوصول إلى مصيدة السيولة، حيث لا يمكن بعدها أن ينخفض سعر الفائدة أكثر من ذلك.

ومثل ذلك فانه عند المستويات المرتفعة من الدخل الوطني، يصبح منحنى LM خطا عموديا، والسبب هو أن عرض النقود لا يكون باستطاعته عند الحد الأدنى إلا أن يلي طلب النقود لغرض المعاملات والاحتياط، لذلك سوف يزداد ارتفاع سعر الفائدة حتى يتم التخلص من الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة، ويطلق على هذا الجزء من المنحنى عادة بالمنطقة التقليدية.

-إن زيادة عرض النقود بانتقال المنحنى إلى جهة اليمين في الشكل (B) أو انخفاض منحنى التفضيل النقدي، الذي يتمثل بانتقال منحنى الطلب على النقود للمضاربة اتجاه نقطة الأصل في الشكل (A)، سوف يؤديان إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين، في حين أن

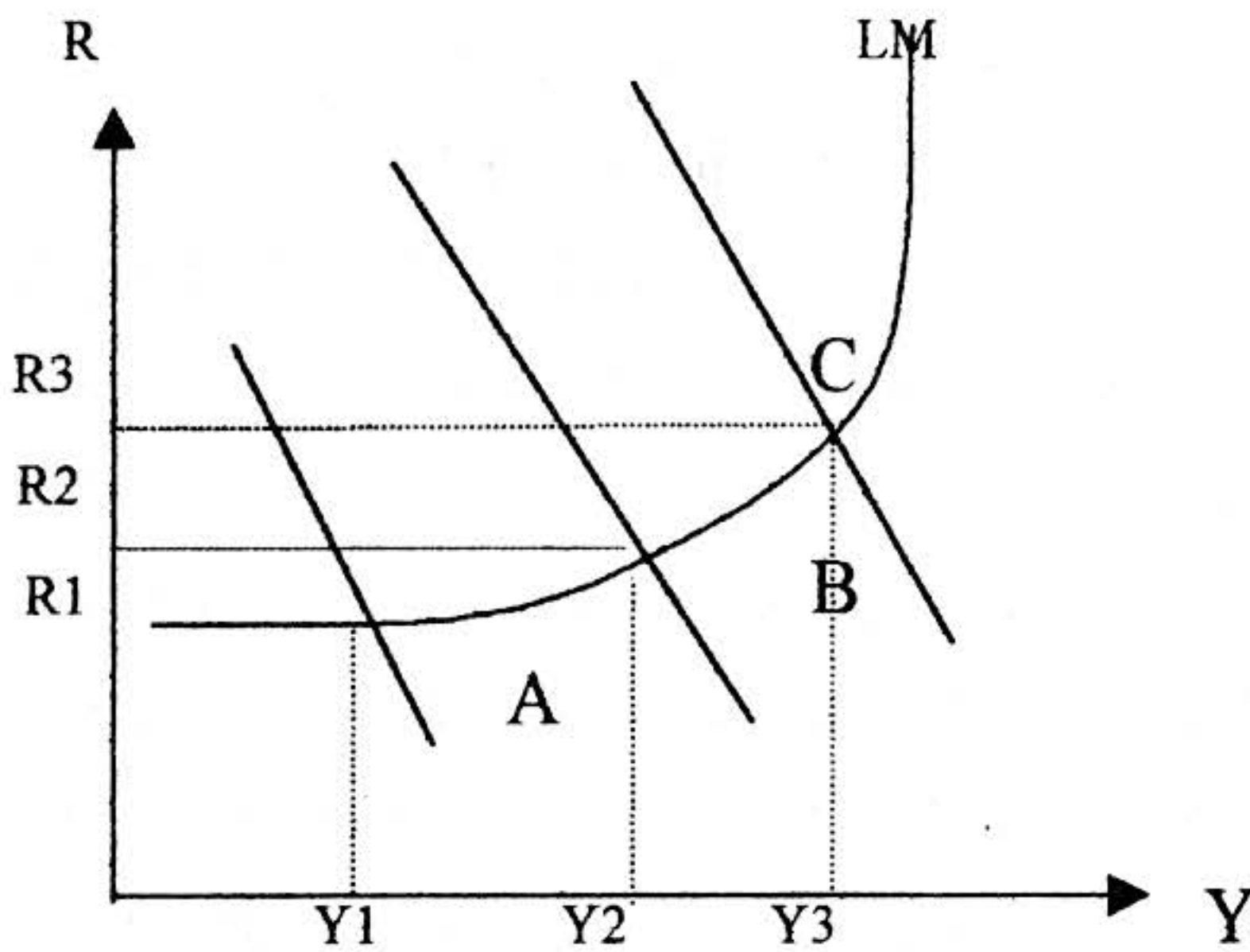
الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام

انخفاض عرض النقود، أو ارتفاع منحنى التفضيل النقدي سوف يؤديان إلى انتقال المنحنى إلى اليسار. ونلاحظ على الرغم من انتقال المنحنى فإن الجزء الخاص بفخ السيولة يبقى على ما هو عليه دون تغيير.

1-4- التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد ($IS = LM$).

بعد أن قمنا بتحليل شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، وقمنا باشتقاق منحنى IS ، وبعدها شرط التوازن في سوق النقود بتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، ثم اشتقنا منحنى LM ، فإن شرط التوازن الاقتصادي العام يتم من خلال توازن سوقي الإنتاج والنقود في نفس الوقت. أي الجمع بين المنحنى SI والمنحنى LM في رسم بياني واحد.

من إحداثيات التقاطع نحدد مستوى الدخل التوازني ومستوى سعر الفائدة التوازني كما هو مبين في الشكل (13).



شكل (13) نموذج التوازن العام

هناك ثلاثة احتمالات لتحقيق هذا التوازن، اذا رجعنا إلى الشكل (13) نلاحظ أنه قد يتحقق التوازن في منطقة مصيدة السيولة ، بتقاطع (IS1) مع (LM) فنحصل على (A) ، حيث مستوى الدخل (Y1) مقابل سعر فائدة توازني (R1) ، وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة .

و قد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع (IS2) مع (LM) في النقطة (B) ، وعندها يكون الدخل التوازي (Y2) و سعر الفائدة التوازي (R2) .

أما عند المنطقة التقليدية فيتحقق التوازن بتقاطع المنحنى (IS3) مع (LM) في النقطة (C) وعندها يكون سعر الفائدة التوازي (R3) و الدخل التوازي (Y3) .

2- أثر السياسة النقدية و السياسة المالية على التوازن الاقتصادي العام .

لقد بينا فيما سبق محدودية السياسة النقدية في معالجة أزمة الكساد التي تعرض لها النظام الرأسمالي في الثلاثينيات من القرن العشرين ، و فشل التحليل الكيترى الذي استعمل بدائل للسياسة النقدية لمواجهة تلك الأزمة ، فنتج عن ذلك اتباع سياسة مالية كان لتدخل الدولة دور فعال في التأثير على الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنفاق العمومي من جهة و اتباع سياسة النقود الرخيصة المرتبطة بالاحتفاظ بسعر فائدة منخفض من جهة أخرى .

الامر الذي أدى إلى الوقوع في أزمة مزدوجة سميت بأزمة الكساد التضخمي ، فقامت النظرية النقدية المعاصرة محاولة إعطاء تفسير لحالة التضخم لما بعد الحرب العالمية الثانية و أزمة ما بعد السبعينيات ، على اعتبار أن هذه الأزمة هي نتاج سياسة نقدية فاشلة كان مصدرها النمو المفرط في كمية النقود على حساب نمو حجم الإنتاج ، وبالتالي ارجع "فريدمان" أزمة التضخم إلى أنها ظاهرة نقدية بحتة .

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

ومن ثم ذهب النقديون الى أن الزيادة التي تحدث في الأسعار ، لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها من قبل السلطات النقدية بمزيد من التدفق النقدي دون ما حيلة ولا حذر .

قبل التعرض لأثر السياسة النقدية و السياسة المالية على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي يجدر بنا التعريف بمضمون و أهداف كل من السياستين ، دون الخوض في التفاصيل .

2-1 مضمون السياسة النقدية و السياسة المالية .

تُعد السياسات النقدية و المالية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و التوازن الاقتصادي العام ، و للوقوف على ذلك نتناول بإيجاز، وبدون الدخول في التفاصيل مفهوم السياسة النقدية و أهدافها ، و السياسة المالية وأهدافها- حيث سنتناول ذلك بالتفصيل في الفصل القادم - .

2-1-1 السياسة النقدية : يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد .

وبتعبير آخر ، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي .

أما أهداف السياسة النقدية، فإنها تختلف تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات. وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدولة (السلطة النقدية) مجموعة من الأدوات منها ما هو كمي (تقليدي) كإعادة سع الخصم (سعر البنك) سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية، وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، وغالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره.

كما يمكن للدولة استعمال أدوات أخرى مستحدثة ومساعدة، كالرقابة على الائتمان، والإغراء الأدي والبيع بالتقسيط إلى غير ذلك من الأدوات.

2-1-2 السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكيف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إذا فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي.

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

أما أهداف السياسة المالية فهي بدورها تختلف في مفهومها وأهميتها بحسب النظم الاقتصادية، ومدى تطور المجتمعات أو تخلفها، إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية وأدواتها تتمحور حول ما يلي:

- العمل على الاستقرار الاقتصادي.
- تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.
- التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية.
- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم.
- التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد.

أي إن السياسة المالية تهدف بالأساس إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

2-2 أهمية السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي.

من تحليلنا السابق توصلنا إلى أن المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية أو الكيترية، قد اختلفوا في مدى اثر كلا من السياستين المالية والنقدية ومدى فعالية كل منهما في التأثير على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي، فذهب التقليديون ومن بعدهم النقديون إلى أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية ونجاعة في التحكم في المستوى العام للأسعار (تحديد مستوى الدخل) باعتباره متغير تابع لعرض النقود، وبالتالي عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق ذلك، وان التحكم في المعروض النقدي هو أساس علاج مشاكل الاقتصاد المعاصرة، لان كل تغيرات الدخل تغيرات حقيقية تتطلب صرامة في الإصدار النقدي.

والنتيجة الحتمية لافتراضات التقليديين هو أن الادخار سيوجه تماما للاستثمار عن طرق متغير سعر الفائدة باعتبار هذا الأخير هو ظاهرة حقيقية.

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

إلا أن أزمة الكساد كانت بمثابة المحك الحقيقي لأطروحتهم، حيث عجزت عن إيجاد التفسير والعلاج لهذه الظاهرة، ومن ثم ظهر قصور هذه النظرية.

أما الكيتريون فقد اعتمدوا في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد الليبرالي على فعالية السياسة المالية ، على أساس عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب. وان مرجع عدم فعالية السياسة النقدية من منظور "كيتر" هو أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيـدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود لأنه يكون قد بلغ ادنى انخفاض لها، ومهما زاد عرض النقود لا تنخفض الفوائد ومن ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل.

إذا فالنظرية الكيترية تعتمد في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تتعرض لها دولة ما على السياسة المالية، واعتبرتها بالتالي الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال. أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

والحقيقة أن "كيتر" لم يبلغ تماما دور وأهمية السياسة النقدية إلا انه يرى أنها ذات فعالية اقل فهو يرى انه يمكن استخدامها كسياسة مكملـة أو مساعدة للسياسة المالية، خاصة أنها تؤثر في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق الكلي.

وهذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة، فإذا كان هناك تضخم تلجأ السلطات النقدية إلى الرفع من تكلفة الائتمان لتحديد من

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

قدرة المصارف على التوسع فيه. أما إذا كانت في حالة الركود، فإنها تقوم بإجراء معاكس للإجراء الأول.

وعليه ستكون هذه الفكرة هي نقطة مناقشتنا لمدى اثر وأهمية السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الكلي.

2-2-1 اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي: إذا أردنا معرفة اثر التغير في السياسة المالية على التوازن العام في سوق الإنتاج، نفترض أن الدولة قررت زيادة حجم نفقاتها للرفع من مستوى الدخل، ففي هذه الحالة سينتقل المنحنى (IS) إلى اليمين، مينا أن مستوى الدخل التوازني اكبر في سوق الإنتاج عند أي مستوى لسعر الفائدة متمثلا بالانتقال إلى المنحنى (IS1)، ولكن الزيادة في الدخل غالبا ما يصحبها زيادة في الطلب لغرض المبادلات والاحتياط، وانخفاض في الطلب لغرض السيولة، ومن ثم ارتفاع في سعر الفائدة.

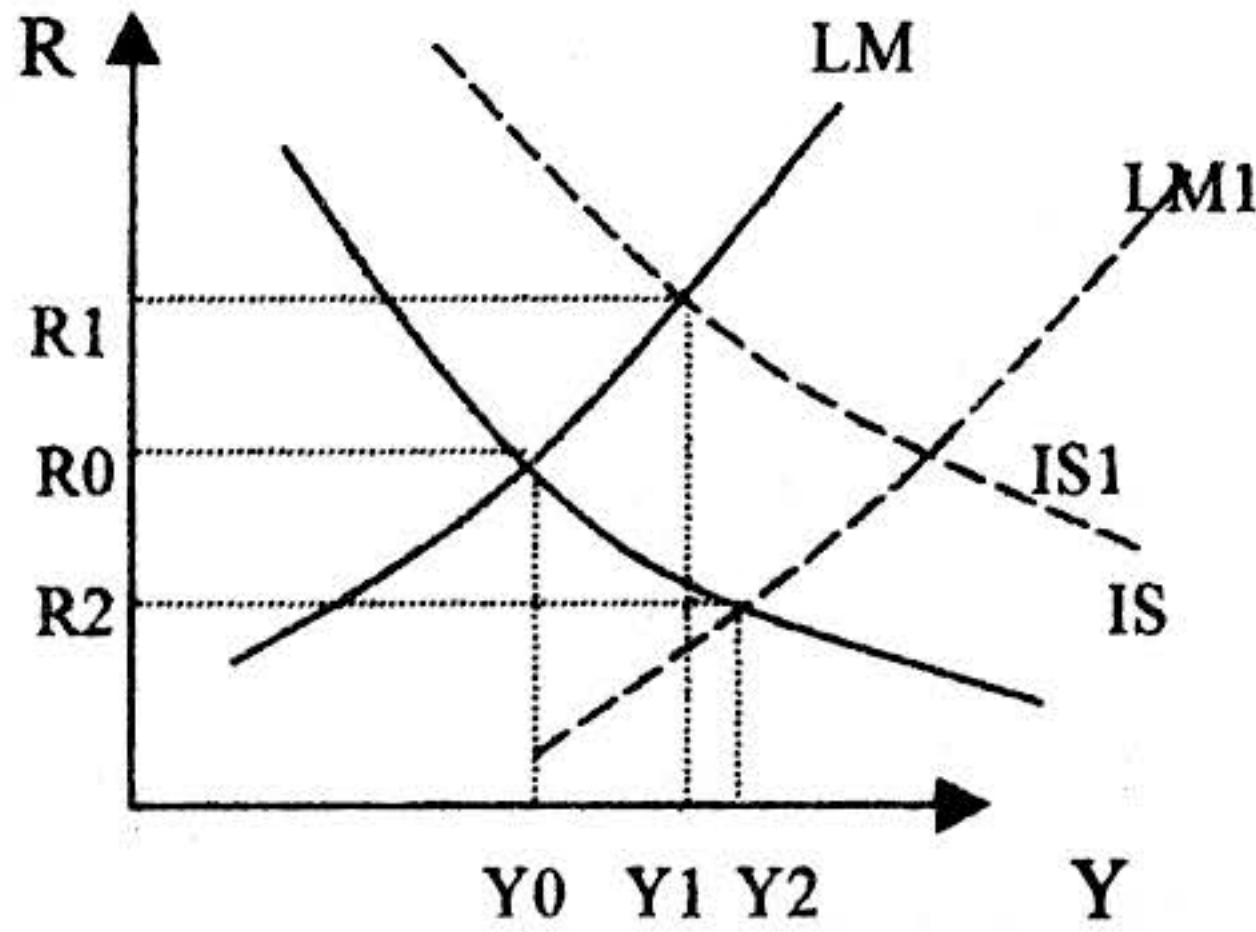
وعليه نحصل على توازن جديد في سوق السلع بزيادة الدخل (Y1) وزيادة سعر الفائدة التوازني (R1). ولما كان الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة فان ارتفاع المستوى التوازني لسعر الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للاستثمار. ومنه فالزيادة في الإنفاق الحكومي تعوض جزئيا الانخفاض في مستوى الاستثمار.

إلا أن هذا التعويض يقل عن حجم الزيادة في الإنفاق، فهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع كل من سعر الفائدة والدخل عن مستواهم التوازني الأصلي.

وهناك طريقة لمعرفة اثر زيادة الإنفاق الحكومي على التوازن العام، هو أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لزيادة حجم نفقاتها، من خلال قيامها ببيع السندات الحكومية. وبافتراض ثبات عرض النقود، يؤدي

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

ارتفاع مستوى الطلب الحكومي على النقود إلى خلق فائض طلب في السوق النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتبعاً لذلك يرتفع الدخل - انظر الشكل (14) -.



شكل (14) أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي.

من هذا الشكل نلاحظ ارتفاع مستوى توازن الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع العائد الحكومي، الشيء الذي يدفع الحكومة إلى تغطية جزء من الزيادة في الإنفاق عن طريق الإيراد الحكومي، ومن ثم يصبح حجم الإنفاق العام أكبر من حجم الاقتراض.

2-2-2 أثر الزيادة في المعروض النقدي: يظهر أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد، من خلال السلطات النقدية (البنك المركزي) التي ترفع من مستوى الدخل بزيادة حجم المعروض النقدي، بدلاً من استعمال السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام، ونتيجة لهذا الإجراء سيتحول منحنى (LM) إلى اليمين كما هو مبين في الشكل (4-4)، فينخفض سعر الفائدة بفعل زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل تبعاً.

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

ولما كانت الزيادة في حجم الدخل تزيد من حجم الطلب على النقود، إلا أن هذه الزيادة سوف لن تكون بنفس حجم الزيادة في عرض النقود ومنه سيستمر سعر الفائدة في الانخفاض. لذلك نجد أن هناك اختلاف جوهري بين أثر السياسة المالية المتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي وأثر السياسة النقدية المعبر عنه بزيادة عرض النقود على سعر الفائدة.

فمن التحليل السابق لاحظنا أن أثر زيادة الإنفاق العام أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، في حين زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض سعر الفائدة.

لهذا السبب يتم اللجوء إلى استخدام السياستين معا السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي تحقيق المستوى المطلوب من الدخل وسعر الفائدة.

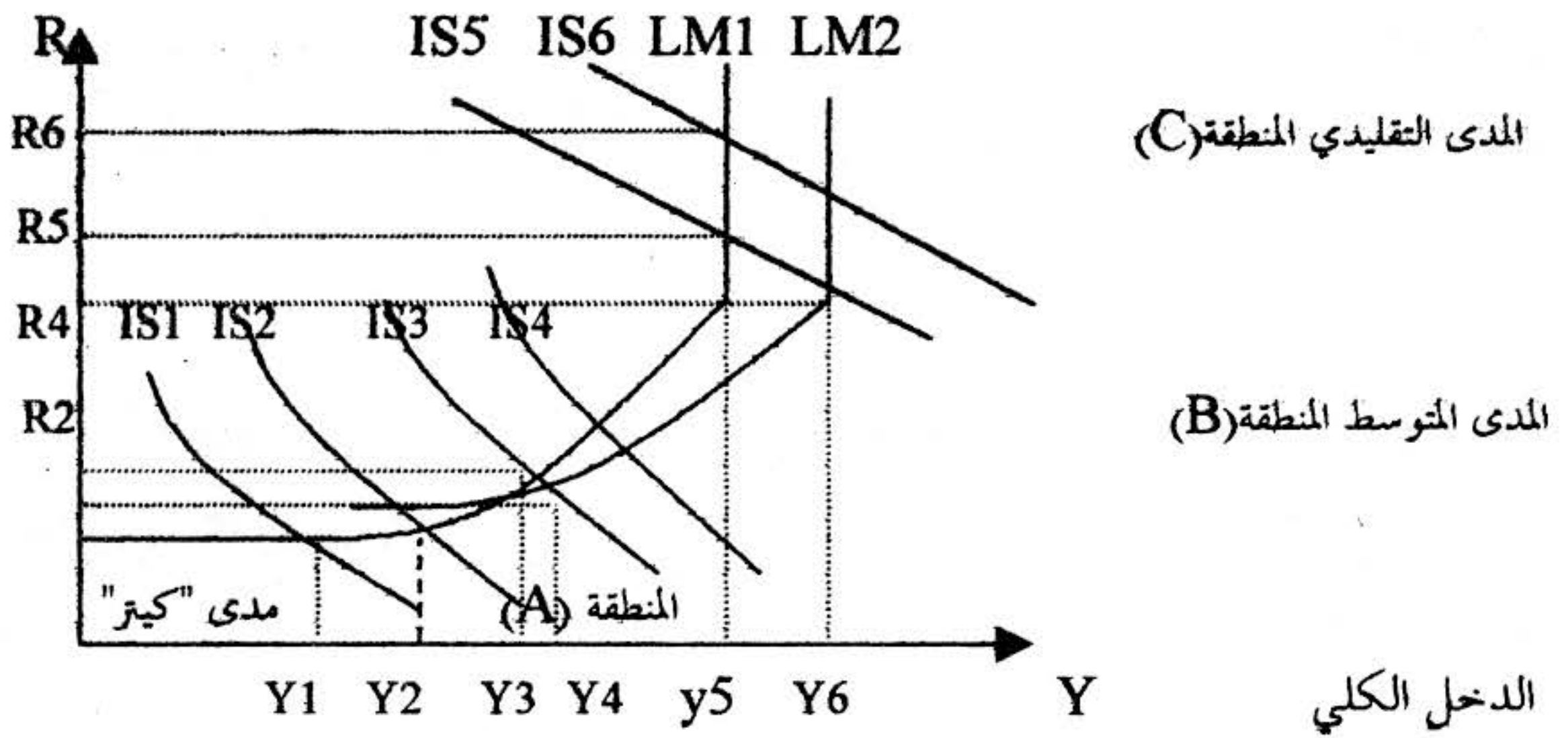
2-3 أثر السياستين معا النقدية و المالية .

تهدف السياستان النقدية و المالية إلى جعل الطلب الكلي - لسوقي الإنتاج و النقد - يساوي العرض الكلي - لسوقي الإنتاج و النقد - داخل الاقتصاد الوطني ، و بالتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي . فوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة تضخم ، و حدوث العكس ، يوقع الاقتصاد في حالة ركود .

ومنه فدراستنا ستتنصب على أثر السياستين النقدية و المالية على الدخل و سعر الفائدة في الأحوال الاقتصادية العادية وحالة التضخم والكساد، وحتى نوضح ذلك نستعين بالشكل البياني (15).

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

يبين الشكل البياني اختلاف مرونة منحنى (LM) مع أسعار الفائدة المختلفة وإمكانية التوازن بينه وبين منحنى (IS) وتحديد مستوى الدخل، ومنه يبين أثر السياستين المالية والنقدية معا، فالشكل البياني يوضح إذا مرونة الأجزاء المختلفة لمنحنى (LM).



شكل (15): فعالية السياستين المالية والنقدية.

و بيان إمكانية انتقاله بفعل تغير عرض النقود (السياسة النقدية)، وكذا ميل منحنى (IS) وإمكانية التأثير فيه و انتقاله بفعل الإنفاق الحكومي والضرائب (السياسة المالية)، ومنه أثر ذلك على الدخل.

يظهر في الشكل (15) - المنطقة (A) (مدى كير) - أن المنحنى (IS) منخفض المرونة نسبيا - يكاد يكون موازيا لمحور سعر الفائدة - في حين (LM) يكون تام المرونة عند مستوى أدنى لسعر الفائدة (R1) ودخل منخفض (Y1) في فترات الكساد الاقتصادي، فيكون الطلب على السيولة النقدية للأفراد مطلقا تماما، لذلك يكون الأثر الأساسي على سعر الفائدة يقع على

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

عائق السياسة المالية ، في حين تكون فعالية السياسة النقدية في التأثير على سعر الفائدة ، ومن ثم التأثير على الاستثمار وما يصحبه من تغير في الدخل منعدمة تماما ، وذلك بفعل ما اسماه "كيتز" بفخ السيولة.

إذ في حالة الركود يكون اثر السياسة المالية اكثر نجاعة وفعالية من السياسة النقدية، فزيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو كلاهما معا، حيث ينتقل منحنى (IS1) إلى (IS2) حيث نقطة توازن جديدة مع (LM) فيزيد الدخل من (Y1) إلى (Y2)، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال.

أما الشكل البياني عند المدى التقليدي (المنطقة C)-، فيظهر أن المنحنى (LM) يكون موازيا لمحور سعر الفائدة حيث يكون عدم مرونة عند ارتفاع سعر الفائدة إلى أقصى حد يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية.

في المقابل يحدث ارتفاع مرونة منحنى (IS) -الذي يكاد يكون منحناه أفقيا- بالقياس إلى الارتفاع في سعر الفائدة والدخل، لذلك تكون السياسة النقدية (التحكم في المعروض النقدي) هو الذي يؤدي إلى تغير مستوى الدخل -تبعا لنظرية الكمية التقليدية للنقود- أي السياسة النقدية تكون فعالية وذات نجاعة في حالة التضخم في التأثير على كل من سعر الفائدة ومستوي الدخل في مقابل تواضع أو انعدام فعالية السياسة المالية لنفس فترة التضخم، حيث ينصب تأثيرها على سعر الفائدة دون الدخل.

زيادة عرض النقود تنقل منحنى (LM1) إلى اليمين حيث منحنى (LM2)- كما هو مبين في الشكل (منطقة C)- فيرتب على ذلك انخفاض سعر

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

الفائدة من (R5) إلى (R4) الأمر الذي يحفز على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل (Y6).

ولا تؤدي السياسة المالية في مثل هذه الظروف إلى التأثير في الدخل، فلو زادت الدولة من نفقاتها أو قللت من الضرائب أو كلاهما معا - بعد استعمال السياسة النقدية - فإن منحنى (IS5) سينتقل إلى أعلى (IS6) فيزيد سعر الفائدة من (R5) إلى (R6)، ولا يتغير الدخل.

والنتيجة انه في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة التضخم ينصح الأخذ بالسياسة النقدية للتأثير على سعر الفائدة والدخل معا، وهو ما ذهبت إليه النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة من خلال تدخل السلطات النقدية في تغير حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يسمح بإعادة التوازن العام.

أما عند المنطقة (B) التي تمثل حالة المدى المتوسط (الحالة العامة العادية)، فعندها يتحدد المستوى التوازني لكل من سعر الفائدة وحجم الدخل. وعندها يتعادل الادخار والاستثمار، وتوازن الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، وأيضا يتعادل عرض النقود والطلب على النقود.

سبق أن أشرنا إلى أن سعر الفائدة المحقق في هذا الشكل لم يكن العامل الأساسي في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار كما في النظرية النقدية، كما أن التوازن بين الادخار والاستثمار لم يتحقق بفعل الدخل لوحده كما يفترض "كثير"، وإنما يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال المتغيرين الاثنين معا، هما سعر الفائدة والدخل معا، وهنا تظهر أهمية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الأثر التي تتركه كلا من السياستين على سعر الفائدة والدخل.

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

2-4- خلاصة أثر الجمع بين السياستين المالية و النقدية .

كانت النظرية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وفترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، في حين اعتمدت النظرية الكيترية على السياسة المالية ، لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي ، خاصة في فترات الكساد حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة فسخ السيولة . لذلك يرى "كيتر" أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود ، ويمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) .

إن استعمال السياستين المالية و النقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي ، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الضغوط الانكماشية .

فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي - حالة التضخم فسيترتب على ذلك حدوث بطالة ، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي - حالة الكساد - حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد، وهذا ما يعرف بمنحنى " فيليبس" الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة و التضخم .

لذا تواجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار و التنسيق والملاءمة بين السياسة المالية و السياسة النقدية ، ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بكل سياسة - خاصة وأن أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج و السياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو إلى بلد متخلف .

الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

و الخلاصة أن أهمية التنسيق و التلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم أو الكساد و تأثيرهما على كل من سعر الفائدة والدخل لأحداث التوازن الاقتصادي الكلي ، وعليه تعتبر السياستان النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامهما في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة . لذلك ينبغي التنسيق والملاءمة بين وسائل و أدوات و أهداف كل سياسة على حدة ، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف و أدوات هاتين السياستين أو بين وسائل و أهداف كل سياسة لوحدها .

و لتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين ، نفترض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم ، و لإيجاد توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي يمكن اتباع إجراءات و تدابير بواسطة السياسة النقدية و السياسة المالية كما يلي :

-تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية .

-الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري) عن طريق تقليص حجم القروض العامة ، أو امتصاص فائض المعروض النقدي .

-رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية .

- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل ، ومنه انخفاض الطلب الكلي .

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد ، فإنه ينصح باتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة ، فتقوم السياستين النقدية والمالية بالسماح بالتوسع في الائتمان أو تخفيض كمية الاقتراض الحكومي من الأفراد، فيزداد حجم الإنفاق العام و ينخفض حجم الضرائب بما يسمح بزيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي .

• القسم الثاني •

الفصل الخامس: السياسة النقدية .

تمهيد: إن تحقيق أي سياسة اقتصادية، كان لابد من الاعتماد على السياسة النقدية والسياسة مالية، وذلك مهما كان النظام الاقتصادي المتبع .

لقد كانت السياسة النقدية و السياسة المالية محل جدل منذ القرن 18م من حيث أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية و التوازن الاقتصادي، فظهرت مذاهب ومدارس منها ما تفضل السياسة النقدية-المدرسة التقليدية والمذهب النقدي-.

بعد وقوع أزمة الكساد العالمي، ظهرت النظرية الكيترية معتمدة على السياسة المالية لمعالجة التوازن الاقتصادي، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات اقتصادية (ظهور التضخم إلى جانب الكساد)، قيل أن من أسبابها السياسة المالية وظهر منذ 1943 إلى 1949 أن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها لا يجدي والسياسة المالية وحدها لا تنفع، فظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية أو الاعتماد عليهما معا.

وسنتناول السياسة النقدية التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

1- السياسة النقدية تعريفها أسسها وأهدافها:

تعد السياسات النقدية و المالية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام ، و للوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة النقدية ، أهدافها ، و أدواتها .

1-1 تعريف السياسة النقدية :

تُعرف السياسة النقدية على أنها : "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد .
وبتعبير آخر ، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.

كما تُعرف على أنها : "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

1-2 أسس السياسة النقدية.

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور و النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة . ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات

النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى:

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصاً عنصر العمل الفني وتخلف النظام المصرفي القائم وقلّة تأثيره ونطاقه فضلاً عن قلّة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.

1-3 أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة . فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لايجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع . فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري و زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

في هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، وفي هذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على أهداف السياسة النقدية كالتالي:

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي، لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق مالي نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

1-3-1 السياسة النقدية كسلاح مضاد للتقلبات الدورية .

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هدف علاج التقلبات الدورية التي تعترى الاقتصاد الوطني من تضخم أو انكماش والتخفيف من حدتها، بما لا يعرض الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل)، وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي، وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار.

ففي فترات الكساد ينخفض الاستثمار عن الادخار، وفي سبيل تحقيق التوازن بينهما تلجأ الحكومة إلى رفع نسبة الاستثمار العمومي (الحكومي) فضلا عن اللجوء إلى السياسة النقدية لحفز الاستثمار الخاص من خلال اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير شروط الائتمان، ومن بين هذه الإجراءات زيادة عرض النقود وتخفيض معدل الفائدة.

إلا أن هذه الإجراءات حسب نظرية "كيتر"، فإن تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري إلا في حالة اقتراب منحني الكفاية الحرة لرأس المال من الصفر، (مصيصة السيولة)، ففي هذه الحالة مهما بلغ سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لو تدنى إلى الصفر لن ينتج عن ذلك أي رفع للاستثمار.

لذلك فقد ألقى "كيتر" كثير من الشك حول فعالية السياسة النقدية في أوقات الكساد عندما يكون الطلب على النقود غير مستقر ويكون الاستثمار بصفة عامة غير حساس للتغيرات في سعر الفائدة.

أما السياسة النقدية المضادة لتضخم، فهي السياسة التي تسعى إلى تخفيض الإنفاق الكلي في فترات الرواج، وقد تقوم السياسة النقدية بدورها المنشود من خلال التحكم في تكلفة الاقتراض (سعر الفائدة) برفعها والحد من قدرة البنوك في المزيد من التوسع في منح الائتمان.

ومما هو جدير بالذكر أن التحليل النقدي الحديث يؤكد على فعالية السياسة النقدية من خلال أسعار الفائدة للخروج من أزمات التضخم مقارنة بفترات الكساد.

ويرى الكثير من الاقتصاديين⁽¹⁾ أنه لكي تصبح السياسة النقدية الانكماشية ذات فعالية لا بد وأن تصل سعر الفائدة إلى مستوى من الارتفاع مبالغ فيه، بحيث لا يمكن تجاهله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال.

1- من أنصار هذا الاتجاه "ماكينون"، شو، ادوردز، فراي... "راجع للتوسع :

ماكينون (رونالد)، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة و المعرفة العالمية، القاهرة ط1، 1996.

إن ارتفاع سعر الفائدة قليلا ما يعوق رجال الأعمال عن الإقدام على الاستثمار، حيث أن توقعات المؤسسات المالية بمزيد من الارتفاع في سعر الفائدة أملا في الأرباح يدفعهم إلى بيع السندات وتوفير المزيد من الأموال. فضلا عن زيادة إقبال المودعين على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات بهدف الحصول على سعر الفائدة المرتفع، إلا أن الارتفاع المبالغ فيه في سعر الفائدة لا يخلو من المساوئ .

1-3-2 التعارض بين الأهداف: رغم أن كثير من الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق دائما، فهـدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع ، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي.

ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة العرض النقدي وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة التضخم).

ثم إذا أراد البنك المركزي أن يخفض معدل نمو العرض النقدي لكي يمنع التضخم، ففي الفترة القصيرة فإن كلا من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد. فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة.

2- استراتيجية البنك المركزي.

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه. فخطة البنك المركزي تسيرو على النحو التالي:

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة" تلك الأهداف الوسيطة تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار.

وحتى إذا ما كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" مثل الاحتياطات الكلية و سعر الفائدة على أذون الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

يتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لأنه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت

سياساته تسير في الطريق الصحيح أم لا ،بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياساته على العمالة ومستوى الأسعار.

2-1 مخطط للاستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية .

الأهداف العاملة:

- 1-الاحتياطات الكلية(الاحتياطات ، الاحتياطات الغير المفترضة القاعدة النقدية، الأساس غير المقترض)
- 2-سعر الفائدة(سعر فائدة الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذونات الخزينة).

الأهداف الوسيطة:

- 1-مستويات العرض النقدي $M1$ ، $M2$
- 2-أسعار الفائدة(القصيرة، الطويلة الأجل)

الأهداف النهائية:

- 1-عمالة مرتفعة.
- 2-استقرار مستوى الأسعار وسعر الفائدة.

من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطة لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية، فبعد أن يضع الأدوات الأولية للسياسة النقدية، فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية والذي يمكن أن يسيطر عليه البنك المركزي ويراقبه يستخدم لتحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه.

وبعد ذلك السياسة النقدية تضع اتجاه تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في معدل نمو معين للعرض النقدي. ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطة في مجراها يمكنه إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية.

2-2 معايير اختيار الأهداف الوسيطة: إن المنطق وراء اختيار استراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها.

أ- القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.

لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة.

فالبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي. ولكن أيضا تقاس بيانات سعر الفائدة بدقة أكثر ونادرا ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة.

فسعر الفائدة يقاس بسرعة وبدقة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الأسمى، ولكنه مقياس رديء للتكلفة الحقيقية للاقتراض والذي يقرر لنا على وجه اليقين ماذا سيحدث للناتج الوطني، وهذه التكلفة الحقيقية للاقتراض أكثر دقة في القياس بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم المتوقع، ولكن يصعب قياس سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا توجد طريقة لقياس

التضخم المتوقع وحيث أن كلا من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية لهم مشاكل قياس، فإنه يصعب تفضيل أحدهم على الآخر كهدف وسيط.

ب- القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه، فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته.

بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملا.

ومن ناحية أخرى يمكن للبنك أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة مباشرة، ولكنه لا يمكن أن يتحكم في العرض النقدي تحكما كاملا، ولهذا فقد تتفوق سيطرة البنك المركزي على سعر الفائدة على سيطرته على العرض النقدي وفقا لمعيار القدرة على السيطرة، ولكن رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأن البنك المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم ولهذا مرة أخرى لا يمكن وضع حد فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.

ج- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

3- أدوات السياسة النقدية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (النقود الورقية والنقود المصرفية) من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، فالمصرف المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر من فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على المصارف.

ولما كان البنك المركزي هو السلطة النقدية المركزية في معظم الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ونظمها المسيرة للكتلة النقدية، فإنه يثار نقاش وجدل حاد عن مدى استقلالية البنك المركزي عن السلطات الحكومية(1).

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير و تنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات، لتحقيق الأهداف المسطرة، بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد.

فالسياسة التوسعية (حالة ركود) تقتضي عدم كفاية السيولة اللازمة للاقتصاد، فيقوم البنك المركزي بزيادة السيولة. أما السياسة الانكماشية (حالة التضخم)، فيفترض وقوع الاقتصاد في تدفق نقدي فائض عن الحاجة، الأمر الذي يستدعي من السلطة النقدية القيام بالحد من التوسع النقدي مما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد، دون أن يخل ذلك بالمؤشرات الاقتصادية الكلية .

1- عملت ألمانيا وهولندا وفرنسا بدرجة أقل - على استقلال البنك المركزي وأهميته في تنفيذ السياسة النقدية، في حين عملت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على عدم الفصل بين السلطات النقدية والتنفيذية. أما البنك الجزائري فمذ الاستقلال ، وضع تحت تصرف الخزينة ، ولكن قانون 90/10 المتعلق بالقرض و النقد فصل بينه و بين السلطة المالية .

فتحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، على اعتبار أن تلك الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، فإجراءات تحقيق تشجيع النمو (سياسة توسعية) يتعارض وإجراءات تحقيق الاستقرار النقدي (سياسة انكماشية).

و من ثم تستعمل الحكومة -بالإضافة الى وسائل السياسة المالية- مجموعة من أدوات السياسة النقدية منها أدوات كمية (تقليدية)، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية، وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، وغالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره.

إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد وتكامله، ومن أكثر الأدوات المستعملة تأثيرا على الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، هي الأدوات الكمية.

3-1 الأدوات الكمية:

3-1-1 سياسة معدل إعادة الخصم (1): يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839.

1- معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات اقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل. والعملية تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك) ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان-التمثلة في معدل الفائدة- فترتفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرين بالامتناع عن الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فسخ السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان. فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

ويتم تقديم القروض المخصصة من خلال تسهيلات البنك المركزي ويطلق على تلك التسهيلات "نافذة الخصم".

إن ميكانيكية تأثير سعر الخصم على حجم القروض المخصصة أثر مباشرة، إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، ومن ثم تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصصة، كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصصة.

ويدير البنك المركزي نافذة الخصم بعدة طرق تمنع إساءة استخدام قروضه، فعندما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك لكي تحصل على القروض المخصصة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى، لذلك يضع البنك المركزي قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك إلى الحصول

الفصل الخامس: السياسة النقدية

على القروض المخصصة فإذا تردد بنك على نافذة الخصم مرارا فإن البنك قد يغلق النافذة في وجهة ذلك البنك في المستقبل، فاللجوء للنافذة هو امتياز وليس حقا للبنك.

إذا هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة، خصوصا في الدول ذات أسواق مالية وأنظمة مصرفية متطورة، وهذه العلاقة هي علاقة تناسبية، فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح، فسعر إعادة الخصم هو المتغير المستقل وسعر الفائدة هو المتغير التابع.

يبدو استخدام أداة سعر إعادة الخصم أمرا سهلا، يعمل مباشرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية، إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك، إذ أن هذه الوسيلة تتطلب استحواذ البنوك لوحدها على تمويل المؤسسات ومعتمدي القروض، إلا أن هذا الوضع هو بعيد المنال، خاصة أن هذه الوسيلة كانت حقيقة أكثر نجاعة في ظل نظام قاعدة الذهب.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحنى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل، وهذا لوجود التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة يعتبر حجم الأموال المقرضة قليل المرونة اتجاه التغيرات في سعر الفائدة.

إن سياسة سعر الخصم تصبح أداة أقل فعالية في حالة الكساد منه في حالة التضخم إذ يؤدي الكساد إذا كان كبيرا إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال، وفي هذه الحالة يصبح الطلب على القروض عديم المرونة كثيرا اتجاه التغيرات في سعر

الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة قد لا يدفع رجال الأعمال إلى الاستثمار حتى وإن أصبح صفر إن لم يتوفر الدفع إلى الاستثمار أي الربح.

فالكثير من الاقتصاديين⁽¹⁾ يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو الأهداف التوسعية، وخاصة في ظل تنوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعدة الذهب، وحرية تدفق رؤوس الأموال، ومن ثم لم تصبح هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

3-1-2 سياسة السوق المفتوحة (Open Market): تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

أما "كيتز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثير مباشرة على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية

1- يعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة.

نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقد، فيتقلص حجم السيولة، وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.

فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات، ذلك يعني أنه سيزيد الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية، ولما كانت العلاقة بين قيم الأصول المالية (أسهم وسندات) وأسعار الفوائد علاقة عكسية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفوائد، ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة، على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذون الخزانة، وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي وهذه العوامل تكاد تكون محدودة في الدول النامية.

تتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:
- تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي، الذي يكون له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة.

- عمليات السوق المفتوحة مرنة فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر الحجم المطلوب، فيمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير أو حجم كبير .

- يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة عمليات السوق المفتوحة، فيمكن للبنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة، فإذا قرر أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة وقام بعمليات شراء أكثر من اللازم فيمكنه أن يصحح الوضع بممارسة بيع في السوق المفتوحة.

- يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تنطوي على تأخيرات إدارية فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات فهو فقط يعطي أمرا مباشرا لتاجر الأوراق المالية للشراء أو البيع.

- كما تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة، إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية.

3-1-3 سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني: إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي، يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك و المتعاملين (1).

يعتبر معدل الاحتياطي النقدي القانوني أحد العوامل المحدد للبنوك التجارية في أحداث (خلق) النقود المشتقة -مضاعف الائتمان-.

1- كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشرة في 1933.

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة، حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان.

تعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري) سهل الإدارة نسبيا، مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

كما تعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي، خاصة في الدول المتخلفة، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم (محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها) في هذه الدول.

2-3 الأدوات النوعية (الكيفية).

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الضويلة الأجل أو العكس، وكذلك تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، فقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج معه إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه، فالأدوات

الكيفية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل.

3-2-1 تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

3-2-2 السقوف التمويلية: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

ومن ثم فإن استخدام المصرف المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصرف لكل عميل لضمان تنوع وتوزيع الاستثمار يعود بدون شك بالفائدة على الفرد المجتمع.

3-2-3 تخصيص التمويل: يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن

يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

3-2-4 الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها المصارف المركزي إقناع المصارف التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

4- حدود السياسة النقدية في الدول النامية:

ما تناولناه من دراسة وتحليل عن السياسة النقدية أهدافها وأدواتها، إنما يتعلق أساسا باقتصاد متطور، فكل النظريات التي اهتمت بشرح فعالية السياسة النقدية لم توضع أصلا للدول النامية، وإنما لتفسير الأزمات الدورية التي تحتاج النظم الرأسمالية المتقدمة وتقديم العلاج المناسب لها.

فلا التحليل الكيترى اهتم بالدول النامية، ولا نظرية "فريدمان" صيغة لمعالجة أوضاع الدول المتخلفة، أضف إلى ذلك، العديد من العوامل التي تقلل من فعالية السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة.

4-1 عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية: تعاني هذه الدول من اختلال في البنيان الاقتصادي واختلال في علاقتها الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى اختلال هيكل الائتمان القائم في هذه الدول.

ومن ثم فعند فحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد الاقتصاديات الدول النامية لا تحوي عناصر النجاح من ذلك:

-تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية -إن وجدت- وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

-نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

-تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعية) وهو تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

-ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.

-عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في وضع موازين مدفوعاتها، وتختلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-من بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز). والنتيجة لذلك التضخم (ارتفاع الأسعار) في البلدان النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية، لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

-تركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبات اقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.

-يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود المادية (خاصة النقود الورقية)، أما النقود المصرفية (النقود الكتابية) فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات (ما عدا العمليات التي تتم بين المؤسسات والشركات، حيث يتم استعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول).

-يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية، لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز، وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.

-يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني من

الائتمان المصرفي طويل الأجل، أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

4-2 شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القـدـرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ... ، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.

- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.

- نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت.

- درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية .

- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ، ومدى أهمية السوق الموازية.

-مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

ونتيجة لما سبق فإنه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد

ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف، فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوطة به في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية و نقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية، و ثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بالسياسة المالية، دون تهميش، أو تقييد لدور و أهمية البنك المركزي .

5- سياسة الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي .

تنشأ الحاجة إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، حينما تعاني الدول اختلالا داخليا يتمثل في عدم توازن بين اجمالي الطلب الداخلي واجمالي العرض، مما ينعكس على ميزان المدفوعات (1).

فإذا ما كان التمويل الخارجي متاحا، فإن التوسع في الطلب قد يستمر لفترات طويلة ولكن على حساب تزايد عجز الحساب الجاري الخارجي، وفقد القدرة على المنافسة الدولية، وعدم كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة عبء الدين الخارجي. ومع استمرار هذا الاختلال تفقد الدولة جدارتها الائتمانية ومن ثم مصادر تمويلها الخارجي، فيفرض عليها الإصلاح الاقتصادي. وذلك بتدخل مؤسسات النقد الدولية أو التنسيق معها على أقل تقدير، ولعل هذا مرجعة أمور ثلاثة:

- إن الاقتصاد النامي لا يمكن أن يعمل بمنأى عن المحيط والبيئة العالمية.
- تعمق الاختلالات الداخلية، وتشعب أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى اختلالات خارجية جوهرية.

1_ اختلال العلاقة بين الطلب والعرض قد يرجع إلى عوامل خارجية أو عوامل داخلية، فلعوامل الخارجية قد تكون: تدهور التبادل الدولي أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، في حين العوامل الداخلية قد تتمثل في: عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة والتي توسع من الطلب الإجمالي الداخلي بسرعة تفوق الطاقة الإنتاجية للدولة.

-إن المساندة الدولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تكون ضرورية، نظرا لحاجة هذه الدول إلى تمويل خارجي يخفف وطأة عملية الإصلاح.

5-1 منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح: يستند منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية :

-إن كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.

- إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الأسمي، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

-إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.

وعلى ضوء هذه الفرضيات، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة :

- بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات، يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر، مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة.

-احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف.

- محاولة تحقيق العدالة في مجالات، توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.

الفصل الخامس: السياسة النقدية

ويرى الصندوق أن سبيل بلوغ تلك الأهداف هي:

-الملائمة بين الطلب الداخلي، والموارد المتاحة في الأجل القصير من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي.

-تمهيد الطريق لنمو قابل للاستمرار، في ظل استقرار الأسعار في الأجل المتوسط اعتمادا على ما يسمى ببرنامج التكيف الاقتصادي.

2-5 سياسات الإصلاح: إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تنطوي على إدماج سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي . أما سياسات التكيف الهيكلي فهي أطول أجلا ترمي إلى تخفيض جانب العرض في الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكلا النوعين من السياسات:

أ-سياسات التثبيت: هي السياسات التي تؤثر على كل من مستوى، ومعدل نمو الطلب الداخلي الإجمالي، بحيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي، وهذا التوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطا لحدوث التوازن الخارجي، ويتألف برنامج التثبيت من عنصرين أساسيين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية.

ب- السياسة النقدية: يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي، بغرض الحد من التضخم، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق اتباع أدوات السياسة النقدية التالية:

-وضع سقف على الائتمان المحلي: هذه الأداة لن تمكن البنك المركزي من التوسع في منح الائتمان للحكومة، أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيّد عرض النقود تلقائيا، ومن ثم ينخفض مستوى الانفاق الحكومي، وبالتالي الطلب على الواردات.

ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

-رفع أسعار الفائدة: يلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحقيق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني، ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.
 - إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات.
 - هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.
- لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن:
- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغيير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة، لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات.

- الاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك -بفعل سعر الفائدة المرتفع - يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود، ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.
- تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة -أخذا في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية -على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محليا، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

الفصل السادس : التضخم

تمهيد: لا يعتبر التضخم ظاهرة حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، فكانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب أو الفضة، أو عند ابتكار طرق تعدين الذهب الجديدة، التي من شأنها زيادة كميته، ويتضح ذلك جليا من خلال الحروب التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى سلب ونهب كنوز العملات المعدنية من ذهب وفضة.

ورغم أخطار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

من الشواهد الواقعية على حدوث التضخم، هو ذلك الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1775_1780) ثم خلال الحرب الأهلية (1861_1865)، وما أصاب فرنسا خلال الفترة (1789_1796)، وبريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

1- مفهوم التضخم، أنواعه وأسبابه.

1-1 التعريف العام لظاهرة التضخم:

يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد .

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن هنا فإن هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار.

وبالتالي فإن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل و المستمر للأسعار، الذي تسببه قوة تضخمية تختلف النظريات النقدية في تفسيرها.

غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ارتفاع متواصل في الأسعار هو ارتفاع تضخمي، فقد يكون سبب الارتفاع في الأسعار، هو الانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج، كتعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمد على الزراعة للجفاف لعدة مواسم متتالية، فالارتفاع المتواصل هنا، لا يعتبر تضخمي لأنه ناتج عن اتجاه جهاز الثمن لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه.

1-2 تعاريف مختلفة للتضخم.

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون و الأبعاد .

و على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد لدراسة تلك الظاهرة ، و شيوع استخدام هذا اللفظ فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم ، يلقي قبولا عاما في الفكر الاقتصادي .

فقد عبرت أغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثيرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود ، حيث أعطت تفسيرات سهلة و مبسطة

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

،ومن أبرز هذه التعاريف " أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود " .

غير أن هذا التعريف العام هو محاولة لجمع مختلف تعريف الاقتصاديين التي تصب كلها في المظهر العام للتضخم وهو الارتفاع المتواصل للأسعار .

وعلى هذا الأساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع و غير مستمر، أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار غير محسوس .
وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف بالتضخم .

*- "بيرو" التضخم هو: "ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات" .

*- "كورتير" التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع .

*- "قمف": "ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة" .

*- "ليرنر": "زيادة الطلب على العرض" .

*- "روبنس": "ارتفاع غير منتظم للأسعار" .

*- "مارشال": التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار .

*- "كلوز": التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن

العنصر النقدي كعامل محرك و دافع .

*- "بيجو" تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر

من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج .

1-3 النظريات المفسرة للتضخم .

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة

لارتفاع الأسعار المتواصل، وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية،

نتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاولت إعطاء تفسير مقنع عن التضخم .

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

1-3-1 النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم: يرى أنصار النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البسوا در التضخمية.

بمعنى آخر فكلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تنم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة "فيشر"، ومعادلة "كمبريج" -راجع تفاصيل ذلك الفصل الاول-.

ورغم أهمية تطوير معادلة التبادل لـ "فيشر" كمعبر عن النظرية الكمية إلا أن مدرسة "كمبريج" لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة للتبادل التي تربط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود .

فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورها ، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها.

ذلك أن أزمة الكساد (1929_1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذ لم تؤد زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضاً أكثر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاها زيادة على كونها وسيلة للتبادل.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

ورغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها، وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني .

1-3-2 النظرية الكثرية لتفسير التضخم: يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكثرية بنظرية فائض القيمة، حيث أثار "كيتر" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم ، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، وعند "كيتر" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.

ويتميز التحليل الكيتر في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كلا المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج ، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

غير أن مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام.

وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها.

فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات ، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر.

ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.

ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمى "كثير" هذا التضخم "التضخم البحت".

وفي تقييم للتحليل الكيترى للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا. ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، وناتج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عنها.

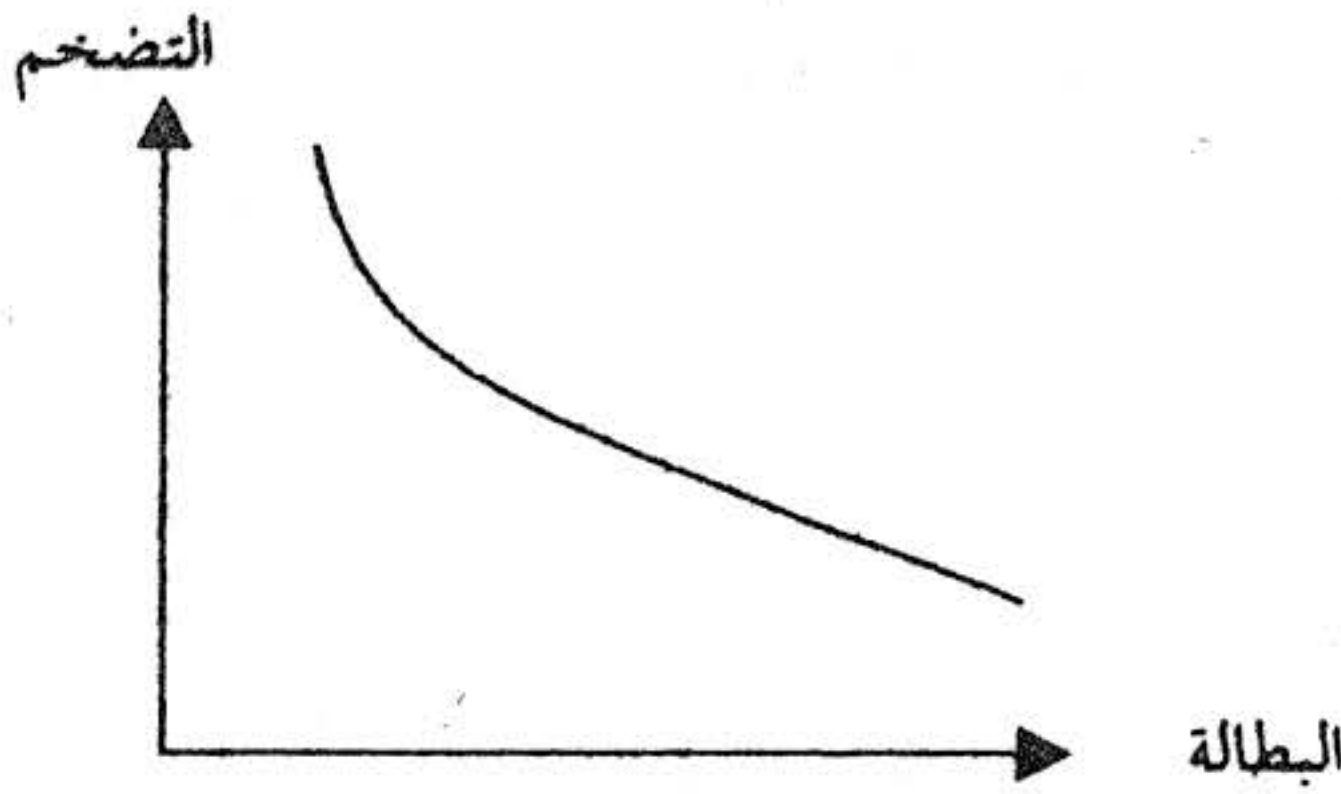
ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية و المتقدمة -راجع الفصل الثاني المتعلق بالنظرية النقدية الكيترية- .

1-3-3 نظرية التضخم الناشئ عن دافع النفقة: تلخص هذه النظرية في أن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

هذه النظرية ترى أن مصدر القوى التضخمية هو في جانب العرض فارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي، يدفع الاتحادات العمالية إلى ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال والمطالبة برفع الأجور.

وفي دراسة شهيرة "لفليس" عن بريطانيا، لاحظ أن هناك علاقة بين معدلات الأجر النقدي ومعدل تغير البطالة، حيث صاغ هذه الفكرة في منحناه المسمى "منحني فليس" انظر الشكل (16).



وقد أكد هذا المنحنى على العلاقة العكسية بين معدل التضخم، ومعدل البطالة، ومحتوى هذه العلاقة أن انخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى أعلى وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار.

وعن الربط بين نظرية فائض الطلب، ونظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة، يمكننا القول أن ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل. ومن ثم ينخفض مستوى البطالة، ويبدأ عمل الاتحادات العمالية في المطالبة برفع الأجور، وعند حصول ذلك ترتفع نفقة الإنتاج، فيحدث ارتفاع الأسعار.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أجور الأفراد يرفع من دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب ،و بالتالي زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على العمل، ثم تخفيض مستوى البطالة الذي يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار مرة أخرى.

1-3-4 النظرية المعاصرة لتفسير التضخم: أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فليس".

وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكثرية، وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية، هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية "فريدمان" على مبدئين:

ـ المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج ، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.

ـ التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ونخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود — راجع تفاصيل الفصل الثالث الخاص بالنظرية النقدية المعاصرة — .

1-4 أنواع التضخم .

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير و الأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة و المختلفة للتضخم ومنها:

1-4-1 التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

1-4-2 التضخم المقيد (المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقض عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، بصفة مؤقتة، ومن ثم

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

الحد من استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الإرتفاع، الرقابة على الصرف تثبيت أسعار الفائدة الخ....

1-4-3 التضخم الزاحف: هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 02% سنويا.

1-4-4 التضخم الجامع: هو أشد أنواع التضخم آثارا وضرا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، وبسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها و ما يصحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

والشواهد على مثل هذا النوع من التضخم كثيرة، منها التضخم الذي عرفته اليونان حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 25 ألف مرة سنة 1948 عما كانت عليه سنة 1939، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11 ألف مرة، وفي فرنسا 1000 مرة، وفي إيطاليا 6000 مرة. وبعد الحرب العالمية الأولى اتصف التضخم الذي أصاب الاقتصاد الألماني بالجموح.

1-5 أسباب التضخم:

بمقتضى التحليل الكيترى فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج، والاستهلاك والاستثمار والادخار، تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال.

وفي حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض.

1-5-1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى مايلي:

أ-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتوازن، والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

ب-التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة. ، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبثا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

ج- العجز في الميزانية: تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع. والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحداثه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي. وإن عجز الميزانية هو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام، والمعروض السلعي.

د- تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

هـ- الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور. فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية:

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

- *الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.
- *الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم محافظة على استقرار ولو نسبي للأسعار.

و- التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تخزين أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

5-2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها:

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع الطلب الكلي .

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة. وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كـالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ج-النقص في الرأس المال العيني: قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع، والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

2- آثار التضخم وكيفية معالجتها.

2-1 الآثار المترتبة عن التضخم:

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع.

2-1-1 إعادة توزيع الدخل الوطني: الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية:

* بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

* ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

* ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

* ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

أ- أصحاب الدخول الثابتة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

ب- أصحاب المرتبات والأجور: تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة ، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

ج- أصحاب المشروعات: أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل .

2-1-2 إعادة توزيع الثروة: إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية. فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه .

فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

وحتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقترض شخص "أ" مبلغ "س1" من شخص "ب" على أن يسدده بعد 5 سنوات وحدث وأن ارتفعت الأسعار فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي "س1" رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقرض قد انخفضت إلى النصف مثلاً، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء.

وبذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة وخشية ذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أخطار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بليغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود.

2-1-3 آثار التضخم على النشاط الاقتصادي: تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد.

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار .

وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم.

وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

2-2 السياسات المباشرة لمواجهة التضخم.

لقد بذل الكثير من الاقتصاديين جهودا كثيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع ، إذ يتسبب في أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وذلك باستخدام وسائل السياسة المالية والنقدية.

تتمثل الوسائل المباشرة في إجراءات اختيارية أو إجراءات إجبارية، فتمثل الإجراءات المباشرة في تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم، وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي.

وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع حجم ادخاراتهم، وحتى تكون فعالة في معالجة التضخم، يجب أن يتحقق الادخار على نطاق واسع، وذلك حسب درجة استجابة أصحاب الدخل المنخفضة اختياريًا على تقليل حجم إنفاقهم الاستهلاكي .

كما أنه من الصعب إقناع أي فرد على الادخار في حالة التضخم وهو يعلم أن قيمة النقد في تناقص دائم، وباستطاعة الحكومة أن تنجح في هذا الميدان

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

إذا عمدت إلى مراقبة الأسعار، وتحديد الاستهلاك، وإذا برهنت للأفراد بأنها لن تسمح للأسعار بالارتفاع أكثر وأنها مستعدة لمكافحة التضخم، وفي هذه الحالة يمكن للأفراد أن يقبلوا على الادخار وعلى الاكتتاب في سندات الحكومة، ولكم رغم ذلك يعتبر أثر وسائل الادخار الاختياري محدودا جدا في معالجة التضخم، لذلك من الضروري اللجوء إلى طريقة الادخار الإجباري وهو اقتطاع جزء من مداخيل العمال (أجور، رواتب) والاحتفاظ بها في حساب خاص بادخارات العمال.

كان "كيتر" أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع الذي يعرف باسم الدفع المؤجل، حيث يتم الاحتفاظ بمداخيل العمال خلال فترة التضخم، ولا يجوز إطلاقها إلا بعد الدخول في حالة الركود، ويعتبر مشروع "كيتر" وسيلة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، طالما يستهدف معالجة التضخم أو الانكماش.

هناك وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها لمعالجة فائض الطلب الكلي من خلال السيطرة على الأسعار وذلك باتباع سياسة تقنين توزيع السلع الضرورية، بكميات قليلة للحد من الإنفاق الاستهلاكي وتعتبر هذه الوسائل مرفوضة وغير فعالة خاصة إذا لم تحض بتأييد من أفراد الشعب .

لكن التجارب و الواقع العملي لهذه الإجراءات و الوسائل ثبت فشلها ، و لم تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منها ، لذلك تعتمد الحكومات الحديثة في مواجهة مخاطر التضخم على نجاعة وفعالية أدوات السياسة النقدية من جهة و السياسة المالية من جهة أخرى .

2-3 السياسة النقدية في معالجة التضخم.

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، ويهدف باستخدامه لهذه الوسائل إلى تقليل عرض النقود لغرض

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، هذا ما يجعل الأفراد يقللون من رغبتهم في الاقتراض من أجل شراء وتخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض .

ويعتمد البنك المركزي على مجموعة من الادوات الكمية و النوعية والادوات المساعدة، خاصة سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وغيرهم من أدوات السياسة النقدية التي سبق التعرض لها في الفاصل السابق- الفصل الخامس-.

2-3-1 صعوبات استخدام وسائل السياسة النقدية: تكمن صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم في المسائل التالية :

*إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و التقليل من حجم الاستثمارات، وانخفاض مستوى الدخل و يترتب عن انخفاض الإنتاج ارتفاع الأسعار.

*إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكن أن يحصل عليها الجمهور مما يطرح مشكلات جديدة أمام الحكومة.

*إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية.

*قد تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ الاقتصاد التشغيل الكامل حيث تتدخل الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أنه في هذه الحالة ستواجه السياسة النقدية مشكلة تحديد أو معرفة مستوى التشغيل الكامل.

بواسطة هذه الوسائل الكمية، فإن البنك المركزي يستطيع تحديد الحجم الأمثل الأعلى للائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترة معينة، أي العمل على تنظيم عرض الائتمان بما يخدم السياسة

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

الاقتصادية الانكماشية التي تتبعها الدولة في فترات التضخم ، بينما الأدوات النوعية تنظم الطلب على الائتمان أي تدخل البنك في تبيان شروط وكيفية استخدام الائتمان وتبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بموجبها وهي تتمثل خاصة فيما يلي :

* سياسة سعر الفائدة: في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي ليحدث التوازن عن طريق سعر الفائدة، حيث يقوم برفع هذه الأخيرة على القروض الاستهلاكية للحد منها.

* سياسة البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على ثلاثة عناصر، الحصة الأولى، الحصة المتبقية وسعر الفائدة، ففي حالة التضخم تقوم هذه السياسة على أساس رفع الحصة الأولى والتقليص من المدة المتبقية ورفع سعر الفائدة.

* الإغراء الأدبي: يقوم البنك المركزي بتوجيه الاقتراحات والإجراءات المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها، ولا بد على البنوك التجارية الإلزام بها، ففي حالة التضخم ترفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لغرض تخفيض مستويات الأسعار والطلب الكلي إلى المستوى اللازم والمعقول.

* سياسة الإجازات والعقوبات: البنك المركزي يمنح امتيازات وإجازات لبعض البنوك، كما قد تكون له عقوبات صارمة يفرضها على البنوك التي لا تلتزم بسياسته، فقد تصل عقوبته إلى إقصاء البنوك التي لا تلتزم بقراراته.

2-4 السياسة المالية في ضبط التضخم:

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية ، وإن من أهم تلك الأدوات ما يلي :

2-4-1 الرقابة الضريبية: تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة تقلبات الاقتصادية.

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش وكونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة وكأداة بجميع لفوائض القيم من جهة أخرى.

في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

2-4-2 الرقابة على الدين العام: تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل.

غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي.

إن ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو في مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

2-4-3 الرقابة على الإنفاق العام: تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية.

الفصل السادس : التضخم مظهره واسبابه و مواجهته .

في حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار.

من المناسب القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورات التنمية في البلدان النامية.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالة الكساد-لما تتمتع أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كفيلتان بمعالجة الأزمات فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة الإيرادات الميزانية عن طريق الاكتتاب بالقروض العامة لامتناع فائض القوة الشرائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان وبتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه.

و في الأخير وصلت الدراسات الاقتصادية إلى حقيقة تتمثل في أن التضخم أمرا ضروريا ولا غنى عنه للاقتصاد بفرض نفسه من استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي تتمثل في ارتفاعات تضخمية للأسعار، أو كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي تتمثل في سياسة التمويل بالعجز في الميزانية وانتهت تلك الدراسات إلى حقيقة إيجابية تكمن في أن التضخم هو ثمرة العلاقة السلبية بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن التضخم يعبر عن اختلال التوازن بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتحلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر.

تمهيد: العولمة الاقتصادية ظاهرة من ظواهر القرن، تسعى الكثير من الدول لمواكبتها بشكل أو بآخر، والجزائر باعتبارها دولة موجودة في محيط عالمي يتسم بالتحول والتغير كان لزاما عليها أن تسير هذا النمط من التحول، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية خاصة أنها في إطار خوض تجربة جديدة في نمطها الاقتصادي المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المسير مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي يسير وفق مبادئ وأسس اقتصاد السوق.

ولا شك أن هذا التحول في نظر الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين الجزائريين والأجانب أنه إذا لم يأخذ هذا التحول في بعده التنظيمي والاستراتيجي متطلبات العولمة، فسوف يكون مآله الفشل الذريع.

انطلاقا من ذلك فإن برامج الإصلاح التي تعاقبت منذ السبعينيات الى منتصف التسعينيات، الى الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة (1986-1993)، وما أعقب ذلك من إصلاحات على مستوى السياسة النقدية من خلال قانون النقد و البنك 1986، و القانون المعدل و المكمل الذي صدر في سنة 1988، و خاصة قانون 10-1990 المتعلق بالقرض و النقد .

وفي الأخير الإصلاحات في إطار الاتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولي، من خلال برنامج الاستعدادي الأول 1989، و الثاني سنة 1991، ثم الإصلاحات الاقتصادية الموسعة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت (1994-1995) و برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

1- معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد اشتراكي.

تعتبر النقود في عصرنا الحاضر متغير مهم، تؤثر في شتى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فالمختصون في النقدية يعرفون حقيقتها العملية والمخاطر التي يمكن أن تحدثها. أما على مستوى العلاقات الدولية فهي تعتبر "سلاح فعال" في أيدي الدول المتقدمة لامتناع ثروات وخيرات الدول المختلفة.

لذا كان لزاما للتحكم في الظاهرة النقدية هو البحث عن وضع قانون خاص بها، لأنها تشكل موضوعا معقدا، يقول المختصون في هذا المجال، ليس بالسهل تسير النقود أكثر مما هو سهل تسير المصانع.

في هذا الموضوع، وقبل أن نتناول تطور الكتلة النقدية في الجزائر وعناصر تغطيتها، والعلاقة بين تطورها وتطور حجم الإنتاج المحلي ما بين الفترة 1962-1986، نتطرق إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي الذي كثير ما يطرحه الباحثون والمختصون عن محددات أو شروط إصدار النقد بالجزائر، فهل هناك فعلا سياسة نقدية معتمدة من قبل السلطات النقدية للتأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة -خاصة- إذا علمنا أن الإنتاج النقدي في الجزائر والإنتاج الحقيقي (السلع والخدمات) هما وجهان لعملة واحدة.

1-1 طبيعة النقود في الاقتصاد الجزائري:

يؤدي التغير المستمر لقيمة النقود بالضرورة إلى تغير ثروات ومكتسبات الأمم والشعوب لذلك فالمشاكل النقدية والمالية تمثل مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين.

فدور النقود في الاقتصاد أحدث انعكاسات ونظريات عديدة حول ماهية النقود ودورها، وهل هي حيادية أو غير حيادية، في هذا الشأن يقول الأستاذ "أحمد هني": "نلاحظ أن البلدان التي تهدف في إطار خطتها للتنمية إلى

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

إخضاع النقود والعملية إلى هذه الخطة، هي البلدان التي لم تتمكن من جعل هذه العملة والنقود كوسيلة نشيطة في التنمية أو في علاقتها الدولية".

وفي الجزائر وقبل قانون القرض والنقد سنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية. فبالرغم من أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية، فأنشئت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"⁽¹⁾، وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، وتم تأميم المصارف. وكانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي -خاصة- هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي (سنة 70-1971) فتحملت الدولة عبأ كل الاستثمارات الوطنية، وهذا التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي أصبح يتجلى لا طبقا للمنظور النقدي والمصرفي وإنما حسب ظروف التغير النقدي كمادة أولية.

فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبتروول، أي أن النقود لم تعد تتداول كرأس مال، بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول

1- تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 10/4/1964، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها -آنذاك- قيمة الفرنك الفرنسي - 180 ميلغرام من الذهب -.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

1-2 عرض النقود في الاقتصاد الجزائري.

إن عرض النقود غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، وبما أن الجزائر منذ 1965 انتهجت التسيير الاقتصادي المركزي المشابه لدول أوروبا الاشتراكية، فالمشكل الحقيقي الذي اعترض الجزائر التي أرادت أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، الأمر الذي أدى بها في كثير من الأحيان إلى الاعتماد في تمويل الاستثمارات إلى المزيد من الإصدار النقدي، الشيء الذي نتج عنه عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية، وقلة مردوديتها، سواء قطاع الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، وهو ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار وقلة في السلع، وتنامي الأسواق غير الرسمية.

ولما كان عرض النقود يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، حيث بنك الإصدار والخزينة العمومية والبنوك الأولية (Banque primaire) (1).

فالجزائر كغيرها من الدول الاشتراكية أو كلت مهمة الإصدار بالدرجة الأولى إلى وزارة المالية التي تقوم بالوصاية على كل الأعوان النقديين والماليين، أي أن

1- قبل الإصلاح المالي والنقدي سنة 1986 كانت الخزينة العامة هي المصدر الرئيسي لإصدار وتسيير العملة الوطنية، عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أنه مؤسسة إصدار وتسيير للنقود.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

دراسة عرض النقود ترجع أساسا إلى تقدير كمية النقود الواجب إصداره حتى تسمح لتمويل وتسيير الاقتصاد وفقا للأهداف المخططة .

ونتيجة لذلك، فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المعطيات هو هل هناك مراقبة فعلية وحقيقية للمعروض النقدي؟ فأي محاولة لمراقبة الكتلة النقدية المتداولة لا معنى لها إلا إذا كانت السلطات النقدية - خاصة - المصرف المركزي يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، أي أن تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة يرجع أساسا للسلطات النقدية.

1-2-1 تطور الكتلة النقدية: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية. إذا فالكتلة النقدية في الجزائر تتكون من العناصر التالية:

- أ- النقود الورقية (Fiduciaire): تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.
- ب- النقود الكتابية (Scripturale): تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.
- ج- أشباه النقود (Quasi-Monnaie): تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع الأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة (Placement) للأعوان الاقتصادية، وهذه العناصر يطلق عليها اسم " السيولة المحلية" (M 2) .

1-2-2 تطور مكونات الكتلة النقدية: إن الباحث في مجال تطور مكونات الكتلة النقدية يلاحظ ارتفاع شديد في المعروض النقدي ، إذ وصلت في سنة 1985 إلى

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

دج، بعدما كانت 4,8مليار دج في سنة 1964، أي أن الكتلة النقدية تضاعفت بـ: 46,6 مرة خلال الفترة 1964 - 1985.

فتداول النقود الورقية كان بزيادة نسبتها 30,6 مرة ما بين سنة 1964-1985، بينما تداول النقود الكتابية كان بزيادة تقدر بـ 62,8 مرة خلال نفس الفترة، أما أشباه النقود فقد سجلت زيادة معتبرة وصلت إلى 254,5 مرة في الفترة نفسها.

إذا الزيادة المتوسطة السنوية كانت كما يلي:

مجموع الكتلة النقدية:	20,43%	ما بين سنة 1964-1985.
النقود الورقية:	17,83%	ما بين سنة 1964-1985.
النقود الكتابية:	22,20%	ما بين سنة 1964-1985.
أشباه النقود:	29,00%	ما بين سنة 1964-1985.

و عليه فقد ظهر تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 1964-1985 كما يلي:

المرحلة الأولى 1964-1971	المرحلة الثانية 1972-1978	المرحلة الثالثة 1979-1985
-النقود الورقية: 40%	40,3%	37,9%
-النقود الكتابية: 52,3%	53%	53,2%
-أشباه النقود: 7,7%	6,7%	8,9%
-المجموع: 100%	100%	100%

1-2-3 تطور تغطية الكتلة النقدية (Contre-partie): إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري إلا من العناصر التالية:

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

أ- **الذهب والعملات الصعبة:** تأتي من إيرادات صادراتنا من السلع والخدمات (المحروقات)، ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة) وتحولات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة المهاجرين الجزائريين بالخارج)، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سبائك و عملات ذهب، و عملات أجنبية حرة التداول.

ب- **ديون على الخزينة:** تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

ج- **قروض للاقتصاد:** تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم (Rescompte) على أساس معدل سعر فائدة.

إن من بين العناصر الثلاثة لتغطية النقد فإن أخطرها هي الدين على الخزينة العامة (المجموعة ب) التي تمثل خطرا حقيقيا للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار خاصة أن هذه الديون توجه بالدرجة الأولى على شكل نفقات على الاستهلاك أو على الاستثمار الذي لا ينتج سلع وخدمات مباعه، أي هناك خطر للديون القصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من المصرف المركزي على شكل تسبيقات.

ما يلاحظ على تطور مكونات الكتلة النقدية أن الدولة قد زادت من الديون على الخزينة خلال الفترة 1985-79 إلى 2,9 مرة، في حين التغطية من الذهب والعملية الصعبة لم تتزايد إلا ب: 1,3 مرة، في حين القروض للاقتصاد ارتفعت ب: 2,9 مرة لنفس الفترة.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

تمثل القروض على الاقتصاد أكبر نسبة لتغطية الكتلة النقدية بـ 75%، تليها ديون على الخزينة وبدرجة أقل التغطية بالذهب والعملات الأجنبية .

1-2-4 الكتلة النقدية والنتاج المحلي الخام: يتعلق الأمر هنا بمقارنة زيادة الكتلة النقدية بالنتاج المحلي الإجمالي، من الإحصائيات يتضح أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجم الكتلة النقدية في كل مرحلة من المراحل الثلاثة -المذكورة سابقا- كان دوما أعلى من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، فإن الكتلة النقدية تضاعفت بنسبة 47 مرة ما بين الفترة (64-1985)، بينما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,22 مرة لنفس الفترة، وبإجراء مقارنة لكل مرحلة نلاحظ ما يلي:

الفترة	الكتلة النقدية.	الناتج المحلي الإجمالي.
المرحلة الأولى (64-1971):	2,9 مرة	1,9 مرة
المرحلة الثانية (71-1978):	3,7 مرة	3,2 مرة
المرحلة الثالثة (79-1985):	2,8 مرة	2,2 مرة

يظهر من خلال المعطيات أن المرحلة الثانية هي الأكثر زيادة بمعدل متوسط 4,25% متبوعا بالمرحلة الثالثة، ثم المرحلة الأولى .

فالزيادة المطردة للكتلة النقدية على حساب حجم الناتج المحلي الإجمالي تمثل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي، نتيجة أن التدفقات النقدية أكبر من التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، الشيء الذي نجم عنه تضخم حقيقي فعلي أثر بطريقة مباشرة على القيمة الشرائية للعملة وبالتالي على القوى الشرائية للفرد والمجتمع رغم سياسة الدعم التي كانت تتحملها الخزنة العامة.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

1-3 النظام المصرفي الجزائري.

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

فتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع خاصة إذا علمنا أن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه وتأثيره، وهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

كان بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشآت المالية العامة والخاصة (بنوك تجارية وبنوك أعمال ومؤسسات مالية بل كان بها حتى بنك إصدار دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة)، إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، هو في الحقيقة امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم.

أما بالنسبة للسياسة الائتمان فقد كانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط، فخصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين والدليل على ذلك هو توزيع هذه المصارف وتركزها في المناطق الآهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية .

وعليه فنشأة وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الأولى الجزائريين، بل كان في كثير من الأحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

معدلات الفوائد الممنوحة للفلاحين الجزائريين، الشيء الذي أدى في الأخير بالكثير منهم إلى فقدان أراضيهم - الزراعة كانت مصدر رزق معظم الجزائريين - لعجزهم عن سداد أقساط الديون وفوائدها.

ورغم تناقضات وسلبات الجهاز المصرفي آن ذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحض به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

1-3-1 النظام المصرفي في الجزائر المستقلة: ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعًا اقتصاديًا مزميًا وصعبًا، بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، إلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد، واتباعهم في السنوات الأخيرة - قبل الاستقلال - سياسة "الأرض المحروقة".

والنتيجة أن ظهر ازدواجية نظامين مصرفيين، واحد قائم على أساس ليبرالي، والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز البنك المركزي احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة، ومنه لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد (1).

(1) - تضمن الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال دائرتين: الأولى دائرة مالية وتشمل البنك المركزي (BCA) وثلاثة مصارف تجارية (مصارف ابتدائية) BNA, CPA, BEA، ومصرفا متخصصا BAD، أما الدائرة الثانية فهي دائرة ادخارية استثمارية وتتكون من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ومؤسسات مالية منها الشركة الوطنية للتأمين SAA والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

إن المتبع لتطور النظام المصرفي للجزائر المستقلة يمكن أن يرجعه إلى ثلاثة مراحل تتشابه إلى حد بعيد مع مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

1-3-2 إقامة جهاز مصرفي وطني: إن تاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة.

أ- البنك المركزي الجزائري: يعتبر إنشاء البنك المركزي الجزائري (1) في حد ذاته حدثا تاريخيا ومكسبا للجزائر بعد استقلالها، أمام المهام والوظائف التي أسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول.

وفقا لقانون المالية سنة 1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة، بمنحها تسبيقات و قروض غير منتهية بدون قيد أو شرط، وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب للخزينة العامة.

ب- الصندوق الجزائري للتنمية (2): الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية، بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية، وقد أكلت له مهام منها إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، تسيير ميزانية التجهيز .

1- تأسس البنك المركزي الجزائري بقانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13.

2- تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 63-165 الصادر في 1963/05/07.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

النتيجة أن هذه المرحلة كانت من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، فما كان على الحكومة آن ذاك إلا أن تقيم جهاز مصرفي قوي وبسرعة خاصة أمام التقاعس والرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية.

1-3-3 تأميم المصارف وإقامة البنوك التجارية: بدأت هذه المرحلة 1966، إذ تم تأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم، فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك (1) لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية.

1-4 الإصلاح المالي سنة 1971: جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع.

هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها.

1- سنكتفي في هذا الموضوع بالتعرض لتأسيس البنوك الوطنية بحسب تاريخ نشأتها، دون الدخول في تفاصيل وظائفها .

- تأسس البنك الوطني الجزائري BNA بالمرسوم رقم 66 / 178 المؤرخ في يوم 1966/06/13.

- تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA بالمرسوم رقم 66-336 الصادر في 1967/05/14.

- تأسيس البنك الخارجي الجزائري BEA، بموجب مرسوم 204-67، بتاريخ 1967/10/19 .

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة النقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية(1)، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول(70-1973) أو المخطط الرباعي الثاني(74-1977).

1-5 مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وقد تزامنت مع الخطط الخماسي الأول (80-1984)، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي.

ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانبثق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR، وبنك التنمية المحلي BDL(2).

كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة(1985) صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد .

1- تأسيس البنك الجزائري للتنمية(BAD) وفقا للمرسوم 46/ 71 المؤرخ في 30/06/1971.

2- تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية بمرسوم 82/106 والمؤرخ في 13/03/1982

- تأسيس بنك التنمية المحلي بالمرسوم رقم 85/65 في 30/04/1985،

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

و في النهاية يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري، هو بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحث أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر الجهاز المصرفي الجزائري هو جهاز وسيط بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) و المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار، رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات.

فالنظام المصرفي و المالي الجزائري المتكون نظريا من قانتين، الخزينة العامة والبنوك الأولية ، إلا أنه من الناحية العملية فلا يعرف الا قناة واحدة هي الخزينة العامة، إذ الفيض النقدي راجع أساسا إلى نشاط الخزينة.

ومنه، نرى أن إصلاح الجهاز المصرفي هو إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة كل مدخرات المجتمع الجزائري، فيجب ألا يبق كوسيط يعيش على هامش الفائدة التي يحصل عليها من عمليات الإقراض والاكتتاب في السندات.

2- الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة.

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية، و على أهدافها وادواتها . و إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي، تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ، تمثلت -خصوصا - في الإصلاح النقدي لسنة 1986، ثم إصلاح 1988، ووصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض و النقد ، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، و أعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه ، وخلق سوقا نقدية بين البنوك.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

لكن كل هذه الإصلاحات لم ترق للمستوى المرغوب ، مما دفع الجزائر لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية لمساعدتها في القيام بإصلاحات اقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية .

2-1 الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح.

2-1-1 الأسباب العامة للضرورة : عرف الاقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ، منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل:

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات ، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص، الخ....

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات (عرفت فترة الستينيات والسبعينيات بوضوح نموذج التنمية الاقتصادي)، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلياً على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

- مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات هو ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل"، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

- سياسة التمويل، اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الامر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية، والنمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات واعتمادات من البنك المركزي، دون قيد أو شرط.

2-1-2 انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية: إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار.

لقد كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى، دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب أزمة البترول، وانتهى به المطاف إلى مصادر أخرى، حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 بعيدا كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آن ذاك 32 دولار للبرميل.

ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار \$ سنة 1986، أي انخفاض قدر ب 4,8 مليار \$ خلال سنة واحدة، أي نسبة انخفاض 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

2-1-3 أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي: وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-1973) والمخطط الثاني (74-1977).

خاصة وأن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود خلال هذه الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية، لتستقطب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية، فخرجت الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب، وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية، الأمر الذي أدى بها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة منه المساعدة للخروج من ورطتها، ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية فارضة شروط محففة لتقديم المساعدة، وتسهيل عملية إعادة جدولة هذه الديون.

لذلك يمكن تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 الى 1993 عبر المراحل التالية .

أ- المرحلة الأولى من 1970 إلى 1985: قدرت المديونية الخارجية 1970 بحوالي 0,95 مليار لتصل إلى 17 مليار في 1980 أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة أما خدمات الدين انتقلت من 0,05 مليار \$ 1970 إلى 3,9 مليار \$ 1980 أي تضاعفت 84 مرة.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 مليار لترتفع بعد ذلك إلى 19,8 مليار في سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل أي خطر أو حرج، حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة.

ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية الغير المناسبة بالنسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980-1985، حيث انخفضت المديونية الى 14 مليار دولار في سنة 1984.

ب - المرحلة الثانية: من 1985 إلى 1993: تميزت هذه المرحلة مرة أخرى بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في سنوات 89، 90، 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك الى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل، كما يوضحه الجدول (1).

جدول (1): تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1985-1993

الوحدة: مليار دولار

السنة	85	86	87	88	89	91	92	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19,8	23,7	27,8	25,8	26,8	27,9	26,7	25,7

المصدر: بنك الجزائر نشرية سنة 1996.

أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه المرحلة 91، 92، 1993 فقد بلغت على التوالي 9,5 مليار \$، 9,3 مليار \$ وأكثر 9 مليار \$، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12,9 مليار \$

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

12,1 مليار \$، و 11 مليار \$، مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين، بلغت هذه النسب 73,9 % في 1991، 76,5 % في 1992، و 82,2 % في 1993.

و يمكن ارجاع أسباب ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة الى أربعة عوامل رئيسية :

-انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

-تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95 %.

- ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، و ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال، كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60 %.

-ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، لصالح الدول المصنعة، في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية و مالية ونقدية، انطلاقا بقانون النقد والبنك سنة 1986، و قانون النقد والقرض سنة 1990، مروراً بقانون المعدل والمكمل لقانون 1986 وغير ذلك من الإصلاحات التي مست مختلف قطاعات الإنتاج و مؤسسات الخدمات، إلا أن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 (أحداث 1988/10/5).

وبعد هذه الأحداث المأساوية كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي - خاصة - بعد انهيار النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية واتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبرالي، لعبت مؤسسات النقد الدولي والولايات المتحدة

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

الأمريكية دورا فعالا في استدراج هذه الدول الى نظام اقتصادي عالمي قائم على مفاهيم وأسس تختلف عن المفاهيم السابقة، في إطار ما يسمى بالعملة الاقتصادية.

وأمام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية لم تكن أمام السلطات الجزائرية إلا التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستنعدة بسياسته وتوجيهاته، في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة والتي جرت في سرية تامة .

2-2 إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق.

بعد أن تعرضنا لأسباب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية في سنة 1986، حيث توقفنا عند أزمة البترول ، وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات ، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين ، بسبب تقلص موارد الدولة من عائد الصادرات ، كانعكاس مباشر لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الاقتصادية ، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية و المالية .

إن تخلص الدولة من قيود الضغوط الهيكلية التي عرفت بها القوانين السابقة المسيرة و المنظمة لعمل البنوك ، دفعها إلى إحداث عدة إصلاحات في هياكلها، وخاصة على مستوى الجهاز المصرفي، حتى تكون قادرة على إعطاء الوجه الحقيقي الذي لا بد أن تظهر به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

2-2-1 قانون القرض والبنك لسنة 1986 : تحت ضغط أزمة النفط الخانقة ، فلول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف الى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

السوق ، هو إصدارها لقانون بنكي جديد(1)، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية ، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين ، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة ، ومراقبتها تماشيًا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معتمداً على المخطط الوطني للقرض، مستعملة آليات و أدوات نقدية لأحداث التوسع أو الانكماش المطلوب .

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان.

وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون، يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية :

- تقليص دور الخزينة المتعاضد في التمويل الاستثمارات واشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك .

- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة .

1- قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض .

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية ، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على 'مستويين'.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، و الحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد .

2-2-2 قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 : لم يخل قانون 1986 من النقائص العيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06-88 (1) المعدل والمتمم للقانون 12-86.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية :

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

1- قانون رقم 06-88 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 12-86 المتعلق بالبنك و القرض.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لاجل إحداث التوازن في الاقتصادي الكلي
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- والنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية و المالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، والتي أصبحت تسيّر وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، على اعتبار أن هذا قانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية .
- و من هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

2-3 قانون القرض و النقد 10-1990.

وضع قانون المتعلق بالقرض والنقد (1) النظام المصرفي الجزائري على مسار

1- قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 14/04/1990.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14 / 04 / 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة.

تم إلغاء الاكتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات .

2-3-1 مبادئ قانون القرض و النقد: سمح قانون 10-1990 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد.

يعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

أما عن مبادئه الأساسية فانه يمكن أن اختصارها في النقاط التالية :

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

وقد تبني قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعظم للخزينة.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المترتبة عليها.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و من ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

د- أهمية السياسة النقدية : كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومغيبة خلال ثلاثة عقود من الزمن ، و نتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية.
- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة (معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة).

2-3-2 أهداف قانون القرض و النقد: يمكن التعرض بإيجاز لاهم أهداف قانون 10-1990 في النقاط التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض .
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني .
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية .

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

و أخيرا يمكن القول أن قانون القرض و النقد قد وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

3- برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي ، كانعكاس أزمة النفط 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية و المالية ، او اجتماعية كأحداث 1988/10/05، او سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989، والانتقال الى تجربة التعددية الحزبية .

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق .

3-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989 و 1991) : دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقت على اتفاقيتين:

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

الأولى في 31 ماي 1989، و الثانية في 3 جوان 1991 و كان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي :

* - مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة.

- * - تحرير الأسعار و تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- * - الحد من التضخم، و تخفيض قيمة الدينار.
- * - تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- * - إلغاء عجز الميزانية، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

3-2 تقييم البرنامج الاستعراضي .

للوخوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج، و ما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة، نورد الحقائق التالية :

- * - جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.
- * - رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5% إلى 11,5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17%، وكانت تهدف هذه الاجراءات الى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات .
- * - نمو الكتلة النقدية (M2) 21,3% 1991، بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر بـ 11,3%. في حين تغير (PIB) بمعدل 0,8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يفضي إلى وجود كتلة
- * - أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرته 9,3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17,9%، ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب .
- * - القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

*- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية - المرتفعة أصلا - ، حيث قدرت 26,7 مليار \$ في سنة 1992 بعدما بلغت 28,8 مليار \$ سنة 1990 ، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9% في 1991 الى 76,5% سنة 1992 .

4- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية ، و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية و الأمنية ، كانت السلطات الجزائرية -مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين :

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994-21 ماي 1995 ، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998 .

و على اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن . قبل ان نتناول كل ما يتعلق بحيثيات البرنامج الأول و الثاني ، يجدر بنا استعراض الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية ما قبل 1994 .

4-1 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994:

للقوف على حقيقة هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية و النقدية في النقاط التالية:

*- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 ما قيمته 10,41 مليار \$ منها 9,88 مليار \$ محروقات و هو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات ، عند سعر 17,8 \$ للبرميل الواحد . في حين بلغت الواردات 7.99 مليار \$ ، و تمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الإيرادات ، مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2,42 مليار \$.

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر .

*- كان عامل المديونية الخارجية وخدمات الدين من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مما حذى بالحكومات الجزائرية اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة المساعدة لإعادة جدولة هذه الديون ، وتظهر الأرقام حقيقة وضع ميزان المدفوعات في سنة 1993 ، فقد بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار \$ منها نسبة 97,3% ديون متوسطة و طويلة الأجل، 2,7% ديون قصيرة الأجل.

أما خدمات الدين في نهاية 1993 فقد بلغت حوالي 9 مليارات \$، أي أن نسبة خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2%، وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها الدولية و المقدرة بين 25%-30%.

*- نمو مطرد للكتلة النقدية (M2) ، فقد ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 الى 627,4 مليار دج في 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21,6% . و في المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب قدر 2,2%- في نهاية 1993 .

*- إن انحصار معدل التضخم عند مستوى 20,5% في سنة 1993 بعدما كان 31,7% في 1992 ، إلا انه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه ، و نتيجة لذلك سادت أسعار الفائدة الحقيقية بقية سالبة (5,12%-)، الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات، رغم ارتفاع الفائدة الاسمية (الموجهة) في 1993 إلى حوالي 13%.

*- كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية و انخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات)، أثر مباشر على الاحتياطيات الصرف بالعملة الصعبة ، حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1,5 مليار \$، و هو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24 شهرا ، و هذا لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي لمواجهة الالتزامات الخارجية للدولة.

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

*- إلى جانب المؤشرات الاقتصادية و النقدية التي تعرضنا لها، يمكننا ان نقدم مؤشرات اخرى متعلقة بالجانب الاجتماعي ، خاصة ما تعلق بالبطالة والقدرة الشرائية ، أين سجلنا معدل بطالة قارب 25% من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنويا.

أضف الى ذلك انخفاض في متوسط دخل الفرد ، فمن 3524 \$ سنة 1990 ، تقلص الى حوالي 1853 \$ ، الأمر الذي أدى الى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6,4% سنة 1993 وهذا رغم الاستقرار في أسعار السلع و الخدمات ، واستقرار سعر الصرف خلال الفترة 1991-1993 ، ما بين 22,5-23,3 دج/\$ (5).

*- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 ، بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية، بالإضافة الى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحا منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية في 1983.

*- مشكل تطهير المؤسسات العمومية ، حيث سجل عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير ب 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سنة 1993 مقابل 1,3% سنة 1992.

4-2 محتوى اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع مع (ص ن د) 1994-1998.
وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر ، الممتد خلال الفترة 1995-1998 ، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994-ماي 1995) بشكل مرض ، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس و لندن.

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

واحتوت رسالة النية المحررة من قبل السلطات الجزائرية 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية (برنامج التعديل الهيكلي) للفترة مارس 1995-أفريل 1998 متضمنة على الخصوص قبول الجزائر سلسلة إصلاحات من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك منذ نهاية الثمانينات، رغم التراجع خلال سنتي 1992-1993.

يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994-ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995-1998.

و يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986، رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية (الاتفاقيات السرية) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور 1989.

كما يهدف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء، و تدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل، في إطار احترام مبادئ أساسيين:

- المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية.
- المحافظة على مكاسب العمال، وحماية الشبكة الاجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

4-3 أهداف برنامج التثبيت 1994-1995: تركز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار البرنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2)، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لاجداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، (هو الأوسع و الأشمل يمتد إلى 3 سنوات)، هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي:

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01/01/1996، والعمل على تحويل (د ج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث، سينخفض العجز من 9,6% من (PIB) في 1995/1994 إلى 2,2% من (PIB) خلال 1998/1997.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداء من 1998.

4-4 إجراءات تحقيق أهداف البرنامج: إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع، قد اتسمت بسياسة ميزانية صارمة.

لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2)، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية، فيما بين البنوك (InterBancaire)، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16,5%.

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي، كلنت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث في 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني، لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض، والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996.

كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات القادمة، مما تطلب من السلطات اعتماد نظام ضريبي فعال ومرن و شامل. والتحكم بشكل صارم في نفقات الحكومة، والعمل على زيادة الإيرادات العامة.

أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي، فقد تم تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة، وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة ب 8% في نهاية 1995، وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي، ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية، وكذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية، لرفع نسبة تعبئة الادخار، وانتقاء أكفأ المشروعات الاستثمارية، والرفع من إنتاجية راس المال.

4-5 تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع: عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة الى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وسياسة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية:

الفصل السادس: انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر

-ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1 مليار \$ سنة 1994 الى 7 مليار \$ سنة 1998 (تضاعف 6,36 مرة).

-ارتفاع المديونية الخارجية من 29,49 مليار \$ سنة 1994 الى 30,47 مليار \$ سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات، التي بلغت حوالي 10 مليار \$، هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة في سنوات 1996 (13,8 مليار \$) و 1997 (13,7 مليار \$).

أما نسبة خدمات الدين فقد عرفت ارتفاعا بالقياس الى سنة 96-1997، فمن 30,9% و 30,3% على التوالي بلغت 48% في سنة 1998 - رغم إعادة جـدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الإصلاح الموسع مع نادي باريس و لندن- نتيجة انخفاض موارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية .
-انخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دج/\$ سنة 1994، بلغ سعر الصرف 1998 حوالي 58 دج/\$، أي انخفاض بنسبة 61%.

-من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 الى 5% سنة 1998، و نتيجة لذلك انخفض معدل اعادة الخصم من 15% سنة 1994 الى 9,5% 1998.

-ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19,1% ، في حين بلغت نسبة نمو 10,5% سنة 1995. راجع الجدول العام (14) لاهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي .

الفصل الثامن: انعكاس الاصلاحات على التوازنات النقدية

تمهيد: إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، كتمويل الاقتصاد وتعبئة الإدخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لرأس المال .

ان تخلي النظام المصرفي عن أهم مهامه بحيث أصبحت البنوك مجرد شبائيك تنفذ توجيهات المخطط، وأصبح كل من تقييم المخاطر وتخصيص القروض وفقا لمعايير تجارية يشكلان هدفين ثانويين بالنسبة للبنوك .

كان لهذه السياسة انعكاساتها السلبية على أداء البنوك و المؤسسات و سلوك المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال ، و لم تنتبه السلطات النقدية الى مدى خطورة هذا النهج الى بعد أزمة النفط ، أين وقفت على مدى الاختلالات التي حلت بكل المؤشرات الاقتصادية والنقدية ، ومن ثم لم يكن أمامها الى الالتزام بإجراء إصلاحات و تعديلات على الكثير من المتغيرات الاقتصادية ، كان من أهمها قوانين القرض والبنك و قوانين استقلالية المؤسسات ، وإجراءات التحرير المالي، و التحرير التدريجي لسعر الفائدة ، و قرارات إلغاء التمويل المباشر و المدعم للمؤسسات والهيئات، و إعادة الاعتبار للسياسة النقدية و جهازها التنفيذي (البنك المركزي)، وفتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي .

وقد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 الى 2002 تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من 1986، للانتقال من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق ، بهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية، و توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية ، بغية العودة الى التوازنات الاقتصادية الكلية ، من خلال تحكم أكثر في نمو

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

الكتلة النقدية واستقرار في الأسعار و أسعار الصرف و رفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

نذكر أنه ابتداء من سنة 1994 ، حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول البرنامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي، أصبح دور السلطة النقدية وبالتالي دور السياسة النقدية عنصرا من عناصر السياسة الاستقرارية المسطرة في هذا البرنامج .
كما أن هدف هذه السياسة و الأدوات المستخدمة لتحقيقها محددة بالتوافق الكلي مع تلك التي تخص السياسة المالية والأداء اليومي لعملية الاستقرار ويتم بتنسيق كامل بين الدائرتين النقدية و المالية .

1-أثر الاصلاحات على نمو الكتلة النقدية.

لا شك أن النهج الذي اعتمدته الجزائر في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أعقبت أزمة النفط، والتي امتدت على مراحل انطلاقا من 1986 إلى 1991، ثم من 1994 إلى 1998 في إطار برنامج التعديل الهيكلي مع مؤسسة النقد الدولية كان له انعكاس على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية.

وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية الداخلية سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية و عناصر مكوناتها.

1-1 تطور نمو الكتلة النقدية:

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، أين يتم الاعتماد في تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أنه مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة النقدية المتداولة.

هذه السياسة أفرزت وضعاً غير مستقر، نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها، والنتيجة الحتمية لهذا النهج هو أن نمو الكتلة النقدية كان دائماً أكبر من نمو الناتج المحلي الخام عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1964-1986 كما يظهر في الجدول (2).

جدول (2): تطور نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام الفترة 1964-1986
%

المرحلة	متوسط نمو الكتلة النقدية %	متوسط نمو الناتج المحلي الخام %
مرحلة 1960-1971	17	8,5
مرحلة 1972-1978	25,4	22,5
مرحلة 1979-1986	19,1	16

1-2 تطور مؤشرات الكتلة النقدية : كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994-1998 ،هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال رفع اسعار الفائدة الاسمية ، بهدف تحقيق تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من 21% الى 14% خلال فترة البرنامج .

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

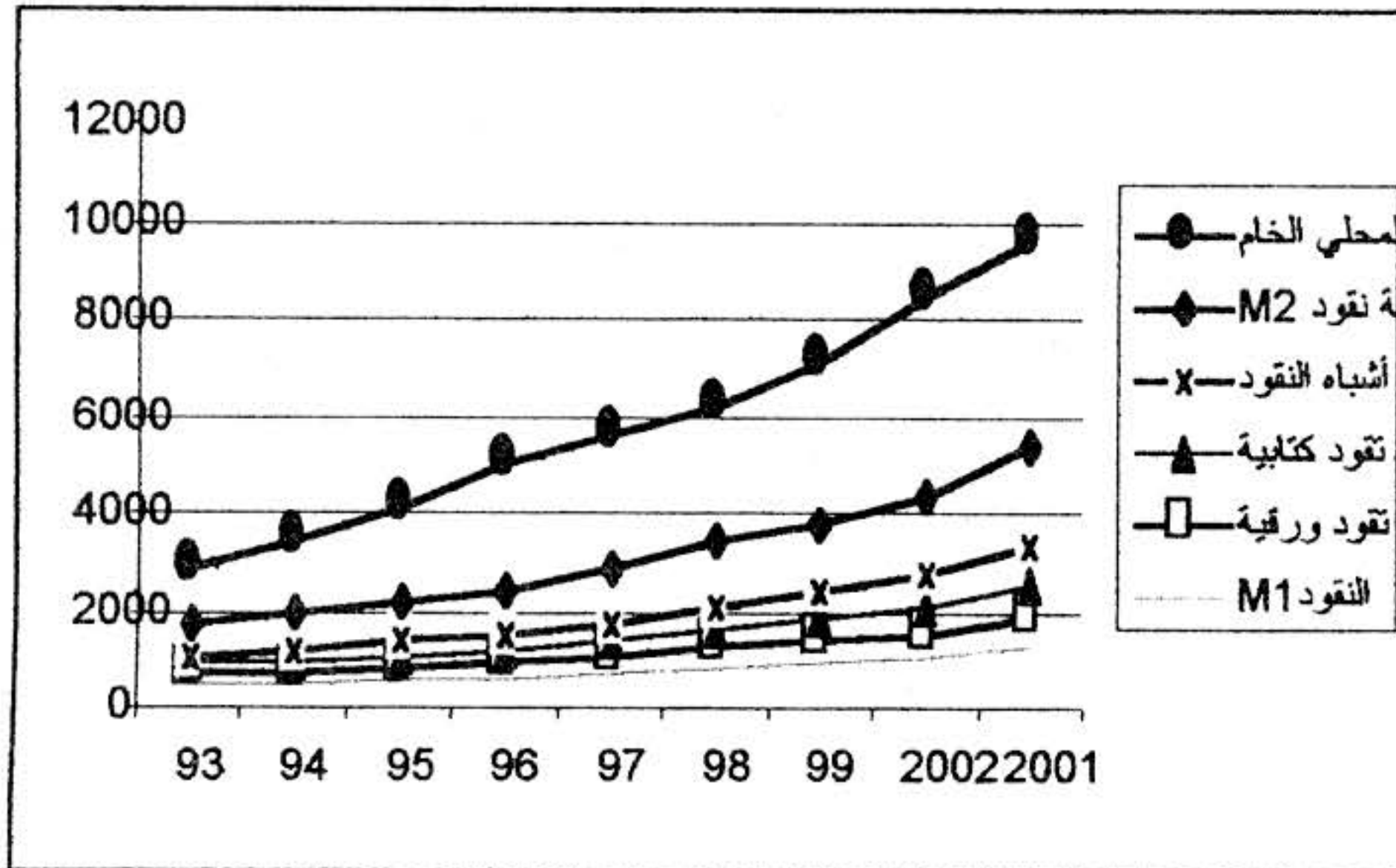
جدول رقم (3): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1993-2001

الوحدة: مليار دج

السنة	النقد M1	نقد ورقية	نقد كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %	ناتج محلي خام Le PIB	معدل نمو Le % PIB
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6	1189.7	10.7
1994	475.9	223.0	252.9	247.7	723.6	15.3	1487.4	25.0
1995	519.1	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5	2002.6	34.6
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	15.0	2564.7	28.1
1997	671.6	337.7	333.9	409.9	1082	17.6	2780.2	08.4
1998	813.7	390.8	422.9	474.2	1288	19.1	2810.1	01.1
1999	889.8	440.3	449.5	578.6	1468	14.0	3215.2	14.4
2000	1041.4	485.0	556.4	617.9	1659	13.0	4078.8	26.9
2001	1235.6	577.3	658.3	836.2	2072	24.9	4222.1	03.5

-L Algerie En Quelque Chiffre .Resultats.1998-1999 .ONS Ed 2001.

منحنى بياني لتطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-1993



الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

من الجدول (3) نلاحظ أن التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق، قد سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 14.9% خلال الفترة 94-1998، لتتخفض هذه النسبة إلى 13% سنة 2000. ويرجع تفسير سبب تقليص النمو هو اتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تحميد أجور العمال، تخفيض العملة و تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.

أما ارتفاع حجم السيولة المحلية الخاصة M2 في سنة 2001 إلى 2071,8 مليار دج مقابل 1659,3 في سنة 2000، أي نمو للكتلة النقدية بنسبة 24,9%، إنما يرجع تفسير ذلك الى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية -راجع الجدول (5)-، والانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ بحوالي 7 ملايين دولار (حوالي 520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات، ابتداء من افريل 2001 إلى افريل 2004.

جدول (4): هيكل الكتلة النقدية (%) الفترة 1993-2001

التعيين	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نقود ورقية	33,7	30,8	31,2	31,6	31,2	30,2	30,0	29,3	27,9
نقود كتابية	37,5	35,0	33,7	33,1	30,9	32,8	30,5	33,5	31,8
أشباه النقود	28,8	34,2	35,1	35,3	37,9	40,0	39,5	37,2	40,3
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

من هيكل الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول رقم(4) نلاحظ أن هناك ارتفاع في الودائع للأجل (أشباه النقود) حيث بلغت 40,3% سنة 2001، في حين كانت النسبة 28,8% سنة 1993.

أما النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فعرفت تراجع ، حيث لم تعد تمثل إلا 31,8% من إجمالي الكتلة النقدية سنة 2001، بعدما كانت تمثل 37,5% سنة 1993 في حين عرفت النقود الورقية شبه استقرار خلال الفترة (1994-2000)، لتسجل انخفاضا طفيفا سنة 2001، إذ لم تعد تمثل سوى 27,9% من مجموع الكتلة النقدية .

لم تتجاوز أشباه النقود متوسط نسبة 15% خلال الفترة 1964 - 1992، في حين بلغت في سنة 2001 نسبة 40,3%، وتفسير ذلك لا يتعلق بنجاعة الجهاز المصرفي أو تغير للسلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات ، بقدر ما كان يتعلق ذلك بإجراءات برنامج التعديل الهيكلي ، كالتحكم في نمو الكتلة النقدية ، و تراجع معدل التضخم ، واستقرار سعر صرف الدينار، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات فوائد حقيقية موجبة .

1-3 عناصر مكونات الكتلة النقدية: عرفت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة تصاعدا مطردا ، فقد بلغت الأرصدة النقدية الصافية 26,3 مليار دج 1995 لتضاعف خمس مرات فتبلغ 133,9 مليار دج في 1996 الجدول (5).

استمرت التغطية بالذهب والعملات الصعبة في ارتفاع مطرد، لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ البرنامج 350,3 مليار دج في 1997. ثم تراجعت إلى 169,6 مليار دج سنة 1999 بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال 1998-1999، وقد وصفت هذه الحالة بالصدمة (le choc).

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

بلغت الأرصدة النقدية الصافية 1310,7 مليار دج سنة 2001، مقابل 775,9 مليار دج سنة 2000 أي زيادة بنسبة 68,9 %، و تفسر ذلك يعود إلى التحسن في احتياطات الصرف و احتياطي الذهب .

إن تغير عناصر مكونات الكتلة النقدية كانت دائما مرتبطة بمدى نشاط الخزينة ونشاط المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن الدولار هو العملة ذات القرار الاقتصادي.

جدول (5): تطور عناصر مكونات الكتلة النقدية خلال المدة 1993-2001

الوحدة : مليار دج

السنة	أرصدة نقدية صافية	ديون داخلية	ديون للدولة	ديون للاقتصاد	عمليات أخرى صافية
1993	19,6	748,1	527,8	220,3	-140,3
1994	60,4	774,3	468,5	305,8	-111,1
1995	26,3	967,1	401,5	565,6	-193,8
1996	133,9	1054,3	282,2	772,1	-268,6
1997	350,3	1164,9	423,6	741,3	-433,7
1998	280,7	1273,4	542,3	731,1	-266,2
1999	169,6	1593,8	658,7	935,1	-295,0
2000	775,9	1282,9	506,6	776,2	-399,5
2001	1310,7	1234,1	394,7	839,3	-473,0

-L Algerie En Quelque Chiffre .Resultats.1998-1999 .ONS Ed 2001.

- Evolution Economique ET monetaire En Algerie Rapport 2001- Juillet 2002.

-Retrospective Statistique .ONS,-1970-1996 Ed .1999.

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

1-4 هيكل القروض الداخلية: من جدول هيكل الديون الداخلية يمكن استنتاج الملاحظات التالية :

*صاحب مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي انخفاض معتبر في حجم الديون على الخزينة (قروض قصيرة الأجل) ، فقد بلغت 32% في سنة 2001، بعدما كانت تمثل 70% سنة 1993 ، ويرجع تفسير ذلك إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية .

*أما القروض المتوسطة والطويلة أي قروض الاقتصاد فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى 68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية ، وقد كانت لا تتجاوز نسبة 30% في 1993 ، ويعود سبب ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون منذ سنة 1994 باتجاه الجهاز المصرفي وخاصة ديون البنك المركزي .

جدول (6): هيكل الديون الداخلية (%) الفترة 1993-2001

البيان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
ديون للدولة	70,0	60,0	41,5	26,8	36,4	42,6	41,3	39,5	32,0
ديون للاقتصاد	30,0	40,0	58,5	73,8	63,6	57,4	58,7	60,5	68,0
ديون داخلية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

— Evolution Economique ET monetaire En Algerie Rapport 2001- Juillet 2002.

— Retrospective Statistique .ONS, -1970-1996 Ed .1999.

الفصل الثامن : انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

2- أثر الإصلاحات على معدل التضخم :

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسسية و هيكلية كما يقول الأستاذ "حسين بن يسعد".

جدول (7) تطور معدل التضخم، وفق مؤشر الاستهلاك لمدينة الجزائر العاصمة

الفترة 1990-2001

السنة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
مؤشر عام	148	195	236	304	394	468	495	519	532	534	558
التغير %	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2

المصدر : أعداد مختلفة من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 2001-2002-2003.

من الجدول (7) نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل حوالي 32% كأقصى حد له سنة 1992، ثم انخفض في سنة 1996 ليبلغ نسبة 18,7%، ثم عرف تراجع مهم بلغ 5,7% سنة 1997، ليستمر في الانخفاض إلى 2,6% سنة 1999، ليصل إلى انحصار قياسي بلغ 0,34% عام 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال .

إن تفسير أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر ، يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، كتحريك الأسعار ، و تعديل اسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية سنّي 1994 و 1995 ، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة ، و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية .

إن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم إلى 4,2% سنة 2001، إنما يرجع ذلك الى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (9,24%) ، بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي(1).

3-الأثر على سعر الفائدة .

إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية ،وهي تمويل الاقتصاد وجمع الإدخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لراس المال ،وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال. وعليه فإن تخلي النظام المصرفي عن أهم مهامه بحيث أصبحت البنوك مجرد شبائيك تنفذ توجيهات المخطط، وأصبح كل من تقييم المخاطر وتخصيص القروض وفقا لمعايير تجارية يشكلان هدفين ثانويين بالنسبة للبنوك .

3-1 تطور معدل الفائدة: إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة ، و تطبيق معدلات فائدة تفاضلية ، حيث تميز بين القطاعات الاقتصادية و بين فترات سداد القرض ،إضافة إلى التسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار.

1- عاد معدل التضخم الى الانخفاض سنة 2002 ، حيث بلغ بحسب مؤشر الاستهلاك للجزائر العاصمة ما مقداره 1,2% .

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، متبعة في ذلك نموذج "ماكينون، شو، و فراي" المطبق على بعض الدول و منها "الشيلي ، كوريا الجنوبية ، مصر الخ.... " ،ومن ثم فان الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية:

- *- إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات .
- *- إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها اتجاه استعمال القروض، بالقيام بالاستثمار الأكثر كفاءة.
- *- تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة .

2-3 تطور معدل إعادة الخصم: للمحافظة على سيادة معدل فائدة موجب كان على البنك المركزي أن يتدخل لتصحيح الوضع من خلال أحد أدوات السياسات النقدية الممثلة في معدل إعادة الخصم ، حيث يلجأ إلى رفع هذا المعدل مما يؤثر على أداء البنوك التجارية ، التي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية .

قبل قانون القرض و النقد، لم يمارس البنك الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على المصارف ،و لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة و القروض اللازمة.

فمعدل إعادة الخصم الممارسة من طرف البنك الجزائري والذي يشكل أداة تحليلية مهمة من حيث أنها معيار حقيقي لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، و في هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم كما يلي :

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

- *- ثبات المعدل من 1964_1971 عند مستوى 03,75%.
- *- انخفاض المعدل بنقطة واحدة من 1972-1986 ليبلغ 02,75% وهي فترة تطبيق مخططات التنمية.
- *- ارتفاع المعدل إلى نسبة 05% من 1986 _ 1989 ، ليبلغ في سنة 1990 06%.
- *- ارتفاع المعدل إلى 11,5% _ 1991-1993-، ليصل إلى 15% كحد اقصى 1994.
- *- انخفاض المعدل بنقطة في نهاية 1995 ليصبح 14% ، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل 09,5% في سنة 1998 و هي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.
- *- استمرار انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 06% سنة 2001-انظر الجدول (8)-.

جدول رقم (8): تطور معدل سعر الفائدة و معدل التضخم (%)

الفترة (1990-2001)

البيان	90	-91 93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
م أ خ % (نهاية السنة)	6,0	11,5	15,0	14,0	13,0	11,0	9,5	8,5	6,0	6,0
م ف م % (متوسط)	8,0	12,8	18,0	17,8	16,3	14,2	10,2	9,3	8,5	8,5
معدل التضخم %	18,0	25,8	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2
*م ف ح %(متوسط)	-10	-13	-10	-12	-2,4	8,5	5,2	6,7	8,2	4,3

م أ خ (معدل إعادة الخصم)، م ف م (معدل الفائدة الموجه)، م ف ح (معدل الفائدة الحقيقي).

*معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

-Statistiques Financieres Internationales .-FMI-Juin 2001.

-Rap2001- Banque D Algerie .

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

أما فيما يخص معدل الفائدة الموجه (Taux D interet directeur)، و هو السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض ، فمن الجدول أعلاه يمكن استنتاج النقاط التالية :

من الجدول نلاحظ أن متوسط معدلات الفائدة الاسمية ارتفعت بوتيرة عالية، حيث انتقلت من 8% سنة 1990 إلى 18,5% كحد أقصى سنة 1994، مدشنة بذلك بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، و المتميز بسياسة تقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي ومالي .

انخفض متوسط معدل الفائدة تدريجيا إلى أن وصل نسبة حوالي 10% سنة 1998، وهي سنة نهاية فترة البرنامج، ثم استمر الانخفاض ليستقر عند 8,5% خلال السنتين 2000-2001.

من الجدول لاحظنا سيادة أسعار فائدة حقيقية بقيم موجبة ابتداء من 1997.

4- أثر الإصلاح على ميزان المدفوعات و سعر الصرف .

للقوف على أثر الاصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات و سعر الصرف ، يجدر بنا التطرق الى الميزان الخارجي للجزائر من خلال تطور المديونية الخارجية و خدمات الدين ، و تأثير ذلك على احتياطات الصرف ، و من ثم تأثير ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري ، خاصة خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات النقد الدولية .

4-1 انعكاس المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات.

4-1-1 تطور المديونية الخارجية : لقد تميزت المرحلة الممتدة من 1990 الى 2001 بالتقلب المستمر لأسعار البترول في السوق العالمية ، وانخفاض مستويات الطلب

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

عليه، وتميزت بتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه ومخطط إلى اقتصاد السوق، وظهور التكتلات الاقتصادية وسعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يستوجب ذلك من إصلاحات جمركية وضريبية ومصرفية، و اعتماد آجال تسديد أقساط الديون الخارجية في إطار برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع (ص ن د) والذي يغطي الفترة من 1994 إلى 1998، التي كانت ترمي إلى استعادة النمو الاقتصادي وتعميق الإصلاح الهيكلي.

رغم الإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر في المرحلة الانتقالية فقد بقيت المديونية الخارجية في ارتفاع مستمر إذ بلغت حوالي 28 مليار \$ سنة 1991، مسجلة زيادة 8,3 مليار \$ عن حجم الديون في 1985.

وبسبب اضطراب السوق العالمي للنفط لجأت السلطات الجزائرية، إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية، و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

إلا أن الاتفاقية الأولى فيفري 1989 والاتفاقية الثانية 3 جوان 1991 لم تكن كفيلة بإعادة الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية، نظرا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي كانت سائدة آن ذاك، حيث بقيت القروض الخارجية عند مستوى 28 مليار دولار - كما هو موضح في الجدول (9) -.

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

جدول (9): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1993-2001 .

الوحدة : مليار دولار

البيان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
ق م ط الأجل	25	28,9	31,3	33,23	31,0	30,3	28,14	25,1	22,31
ق ق الأجل	0,7	0,6	0,26	0,26	0,2	0,2	0,18	0,18	0,26
مج القروض الخارجية	25,7	29,5	31,6	33,65	31,2	30,5	28,32	25,27	22,57

ق م ط (قروض متوسطة وطويلة الأجل)، ق ق (قروض قصيرة الأجل)

-MediaBank, N 58 , Bank Of Algeria Fevrier/Mars 2002

من الجدول يتضح لنا أن متوسط حجم الديون الخارجية قدرت بحوالي 30 مليار دولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998 ، و يرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من "نادي باريس ولندن" كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية .

بعد الانتهاء من برنامج الاتفاق تقلصت الديون الخارجية إلى 22,5 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعاً قياساً بقيمة 7,9 مليار دولار عن سنة 1998 ، أي أن قدرت الديون الخارجية 30,47 مليار دولار، و يعزى هذا التراجع في حجم المديونية إلى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات.

الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل فقد تقلصت الى مستوى 22,3 مليار دولار سنة 2001، بعدما بلغت مداها الأقصى 33,2 مليار دولار سنة

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

1996، في حين لم تتجاوز الديون قصيرة الأجل في 2001 نسبة 1% من إجمالي الديون الخارجية أي 260 مليون دولار.

و عليه فإن النتائج المسجلة في مجال تسديد الديون الخارجية تحسنت بفضل استقرار العلاقة بين الديون والصادرات، وتبقى حصة الدولار الأمريكي تمثل أكبر حجم من الديون الخارجية حوالي 42%.

4-1-2 خدمات الدين الخارجي : من الجدول أسفله يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

جدول (10): تطور خدمات الدين الخارجي للفترة 1992-2001

الوحدة مليار دولار

البيان	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
المبلغ الأساسي	7,0	7,2	3,13	2,47	2,02	2,35	3,20	3,40	2,82	2,99
الفوائد	2,3	1,9	1,39	1,77	2,26	2,11	1,98	1,72	1,68	1,47
مجموع خدمات الدين الخارجي	9,3	9,1	4,52	4,24	4,28	4,46	5,18	5,12	4,50	4,46
مداخيل الصادرات	12,1	11,0	9,60	10,9	13,9	14,7	10,8	13,1	21,6	19,1
*خدمات الدين / قيمة صادرات %	76,5	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	48,0	39,1	20,8	23,4

● نسبة خدمات الدين بعد تأجيل السداد خلال الفترة إعادة الجدولة (94-1998).

-MediaBank, N 58 , Bank Of Algeria Fevrier/Mars 2002.

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

لو تطرقنا إلى خدمة المديونية (العلاقة بين التسديدات وعائدات التصدير) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001 لوجدنا أن نسبة خدمة الديون إلى إيرادات الصادرات من السلع والخدمات تعبر عن الثقل المفرط لخدمة المديونية، والتي اتسمت بالتزايد الثابت حتى سنة 1993، أين وصلت إلى نسبة 82,2٪، وأن عملية إعادة الجدولة مع كل من نادي باريس ولندن في إطار برنامج الإطار قد سمحت بالتقليل من خدمة المديونية في سنوات 1994-1998، حيث انخفضت في نهاية الفترة إلى 5,2 مليار دولار أي بنسبة 48٪، رغم الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات سنة 1998، - انظر الجدول العام رقم (14) -.

إن تفسير النسب المرتفعة في خدمات الدين التي سجلت في 1998 (48٪) و 1999 (39٪)، فذلك بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار المحروقات، حيث بلغت في 18 \$ للبرميل الواحد في 1998، أما نسبة خدمات الدين سنة 2001 و المقدرة 23,4٪، مقابل 20,8٪ سنة 2000 إنما يعود إلى انخفاض عائدات الصادرات، إلا أن هذه النسبة المسجلة في سنة 2001 انخفضت إلى الحد المقبول عالميا والمقدر ب 30٪.

4-1-3 تطور احتياطي الصرف: عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعينيات، فتعديل ميزان المدفوعات، وتحسن وضعية المالية العامة، واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، سمح للجزائر برفع حجم احتياطها من الصرف الأجنبي، و الجدول (11) يعكس ذلك.

جدول (11): تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي الفترة 1993-2001

الوحدة مليار دولار \$

السنة	93	94	95	96	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطي الصرف	2,2	1,1	2,3	4,5	8,3	7,0	4,7	12,5	18.2

المصدر: البنك الجزائري، تقرير - 2002

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

ارتفع احتياطي الصرف بالدولار في سنة 2001 الى 18,2 مليار (ما قيمته 27 شهرا من الاستيراد) كأقصى حد له، و قد كان لا يتجاوز 1,1 مليار دولار في 1994 ، سنة بداية تطبيق البرنامج، ليستمر في الارتفاع الى 8,3 مليار دولار 1997. أما في فترة حالة الصدمة 1999/1998 فقد تراجع احتياطي الصرف ، خاصة في 1999 (4,7 مليار دولار) وهي خسارة صافية بمقدار 2,3 مليار دولار عن سنة 1997، أين بلغ احتياطي الصرف 7 مليار دولار .

4-2 سعر الصرف .

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن (FIXING).

وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية ، فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقة الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية، وحالة الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج...إلخ.

4-2-1 نظام سعر الصرف الثابت من 1964-1987: منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 ، سير سعر صرف الدينار إداريا، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشرين، و يبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد ،الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية .

وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة ، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

علاقة، كما كان من المفروض أن تكون، بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين :

الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا و الثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء)- انظر في هذا الشأن الجدول (12)-.

جدول (12): تطور سعر صرف دج/\$ بين السوق الرسمية و السوق الموازية
الوحدة : دج

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	17,7	36,0	54,7	57,6	66,6	75,3	77,3
السوق الموازية (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14,3	19,0	30,3	32,4	33,4	24,7	12,7

4-2-2 التسيير الآلي لسعر صرف مارس 1987: نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة ، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشريتين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابد أن تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

أ- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4,9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17,7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

ب- التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار قميئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994. من 1995 اتبعت نظام الصرف ما بين البنوك، في إطار نظام الصرف العائم المسير. باستثناء سنة 1994 أين تم تخفيض سعر الصرف الدينار ب 40,17%، نلاحظ استقرار في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار منذ 1996 إلى غاية 2002، حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5% - انظر الجدول رقم (13) -.

جدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار / الدولار للفترة 1993-2001

الوحدة : دج

البيان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
س ص دج/\$ (متوسط مرجح)	22,5	36,0	47,6	54,7	57,6	58,8	66,6	75,3	77,3
معدل التغير %	-	60	32,2	14,9	5,3	2,1	13,3	13,1	2,7

Evolution Economique ET Monetaire EN algerie Bank D algerie
Juillet 2002

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

جدول عام لاهم مؤشرات التوازن النقدي (14) الفترة 1993-2001

الوحدة: مليار دولار أمريكي

مليار	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نمو % اقتصادي	-2,2	-0,9	3,9	4	1,1	4,5	3,2	2,4	2,1
M2	627	724	800	920	1082	1288	1468	1659	2072
دج									
PIB	1189	1487	2003	2565	2780	2810	3215	4079	4222
م إ %	11,5	15,0	14,0	13,0	11,0	9,5	8,5	6,0	6,0
م ت %	25,9	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2
صادرات (\$)	—	8,9	10,2	13,2	13,8	10,1	13,1	21,6	19,1
واردات (\$)	—	9,2	10,4	9,1	8,1	8,6	8,9	9,3	9,5
س، ب \$/باريل	—	16,3	17,6	21,7	19,5	12,9	17,9	28,5	24,9
د خ (\$)	25,7	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3	25,3	22,6
ن خ د %	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5	39,1	19,8	22,2
إ، ص (\$)	2,2	1,1	2,3	4,5	8,3	7	4,7	12,5	18,2
س، ص دج/\$	22,5	36	47,6	54,7	57,6	58,8	66,6	75,3	77,3

م إ خ (معدل إعادة الخصم)، م ت (معدل التضخم)، س ب (سعر البرميل)، د خ (ديون خارجية)
ن خ د (نسبة خدمات الدين)، إ، ص (احتياطي الصرف)، س ص (سعر الصرف).

Rapport 2001- , Bank D algerie , Evolution Economique ET monetaire En Algerie -
Juillet 2002, P97

. Annuaire Statistique De L Algerie , O N S, Resultats 1996, Ed 1998, P332-

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

و في النهاية هذا الفصل، نرى أن التحكم في التوسع النقدي ، و التراجع في التضخم و التعامل بأسعار فائدة موجبة ، هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي و إن انكماش المديونية الخارجية و انخفاض خدمات الدين ، وارتفاع احتياطي الصرف و الاستقرار في سعر الصرف ، هي مؤشرات دالة على مدى صلابة الموقف المالي الخارجي ومدى قابلية استمرار تعديل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

إلا أن هذه النتائج (الإيجابية) التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية ، لم يمكن أن تخفي بعض الحقائق و الظواهر.

نرى أن هذه التوازنات الكلية هشة والمؤشرات النقدية مضللة ، فالكثير من النتائج المحققة كان بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي .

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي ، أما ما يتعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل ، حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات - ما عدا قطاع المحروقات - الشيء الذي انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي .

صاحب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية تكلفة اجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة ، وانتشر الفقر و الآفات الاجتماعية ، -.

في نظر خبراء صندوق النقد الدولي أصبحت ظاهرة الفقر تهدد الطبقات المتوسطة ، حيث نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر تقارب 50% من العدد

الفصل الثامن : انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

الإجمالي للسكان ، منهم 25% يعيشون تحت مستوى الفقر بأقل من 1,5 دولار للفرد يوميا - .

و عليه نقترح تنويع إيرادات الصادرات -خارج المحروقات-، و لن يتأتى ذلك إلا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسير اكثر شفافية و اكثر فعالية ومرونة ، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث و فعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج - بدل تمويل الواردات -، و المساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، لضمان نمو فعلي من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

المراجع:

- * جودي (كريم) ، السياسات النقدية للدول العربية، مؤسسة اكسبريس للطباعة، ا ع م ، 1996.
- * حسانين (احمد سعيد) ، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971.
- * الخالدي (الهادي) ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة، الجزائر، 1996.
- * سعيد (جمال الدين محمد) ، النظرية العامة لكثير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1983.
- * شافعي (محمد زكي) ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1964 .
- * شامية (احمد زهير) ، النقود والمصارف، دار زهران للنشر عمان ، الأردن ، ط 1 ، 1993 .
- * قريصة (صحي تادرس) ، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1984.
- * القزويني (شاكر) ، محاضرات في اقتصاد النقود، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-1989.
- * مصطفى (فريد) ، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 .
- * معتوق (سهير): الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 1988.
- * موساوي (ضياء مجيد) ، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، سنة 1993.
- * هني (أحمد) ، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .
- * نفس المؤلف ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- Benbitour Ahmed,L Algerie Au Troisieme Millenaire ,Editions Marinoor ,1998.
- Benhalima Ammour, - Monnaie et regulation monétaire, référence à l'Algérie Edition Dahleb , Alger - 1997 .
- Benissad , M.E.,Economie Du Developpement De L Algerie ,O P U ,2 Ed , 1979 .
- Benissad , M.E,Restructuration Et Reforme Economique -1973-1993 OPU, Alger ,1994.
- Benissad , M.E ,- L'ajustement structural , OPU, Alger , 1999
- Bramouille G.,D .Augey , Economie Monetaire ,Dalloz ,1998.
- Ahmed Henni, 1987 CREAD- Monnaie, credit, et financement en Algérie 1962-1987
- Karim Nashashibi , F M I Algerie Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche ,Wachington ,1998,p5 .
- Goumiri Mourad ,L offre de Monnaie en Algerie , Ed ENAG , Alger , 1993.

الفهرس

الصفحة

مقدمة

3

القسم الأول

7

الفصل الأول: النظريات النقدية التقليدية

8

1_أسس وافتراضات النظرية النقدية

8

1-1_أسس ومبادئ النظرية النقدية التقليدية

10

1-2_افتراضات النظرية النقدية التقليدية

12

2_معادلة التبادل

13

1-2_معادلة التبادل لفيشر

15

3_معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة

19

4_تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود

20

1-4_إيجابيات النظرية التقليدية

21

2-4_انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية

29

الفصل الثاني: النظرية النقدية الكيترية

30

1_الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة

30

1-1_الأحداث التاريخية والاقتصادية لظهور أزمة الكساد

32

1-2_فرضيات التحليل الكيترية

36

2_بناء النظرية الكيترية

36

1-2_مدى حيادية النقود

41

2-2_نظرية الاستثمار والدخل

45

2-3_العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال

48

3_نظرية تفضيل السيولة

49	3-1 عرض النقود
50	2-3 الطلب على النقود
55	3-3 تحديد سعر الفائدة التوازني
57	4_تقييم النظرية الكيترية
61	الفصل الثالث: النظرية النقدية المعاصرة
62	1_العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة
62	1-1 ظروف نشأة النظرية النقدية المعاصرة
63	2-1 الوقائع والأحداث الاقتصادية أثناء مرحلة الكساد التضخمي
64	2_الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة
65	1-2 نظرية الطلب على النقود لفريدمان
72	2-2 دالة الطلب الكلي عند فريدمان
76	3-2 التباين بين نظريتي "فريدمان" و"كيتر" للطلب على النقود
78	3_تقييم النظرية النقدية المعاصرة
83	الفصل الرابع: نظرية التوازن الاقتصادي العام
84	1_نموذج التوازن الاقتصادي الكلي
85	1-1 أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي
87	2-1 التوازن في سوق الإنتاج
91	3-1 التوازن في سوق النقد
96	4-1 التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (IS-LM)
97	2_أثر السياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي العام
98	1-2 مضمون السياسة النقدية والسياسة المالية
100	2-2 أهمية السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي
104	3-2 أثر السياستين مع النقدية والمالية
108	4-2 خلاصة أثر الجمع بين السياستين المالية والنقدية

القسم الثاني

111	الفصل الخامس: السياسة النقدية
112	1_ السياسة النقدية تعريفها أسسها وأهدافها
112	1-1 تعريف السياسة النقدية
112	2-1 أسس السياسة النقدية
113	3-1 أهداف السياسة النقدية
117	2_ استراتيجية البنك المركزي
118	1-2 مخطط للاستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية
119	2-2 معايير اختيار الأهداف الوسيطة
121	3_ أدوات السياسة النقدية
122	1-3 الأدوات الكمية
128	2-3 أدوات النوعية (الكيفية)
130	4_ حدود السياسة النقدية في الدول النامية
131	1-4 عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية
133	2-4 شروط نجاح السياسة النقدية
134	5_ سياسة الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي
135	1-5 منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح
136	2-5 سياسات الإصلاح
139	الفصل الخامس: التضخم
139	1_ مفهوم التضخم أنواعه وأسبابه
139	1-1 التعريف العام لظاهرة التضخم
140	2-1 تعاريف مختلفة للتضخم
141	3-1 النظريات المفسرة للتضخم

147	4-1 أنواع التضخم
148	5-1 أسباب التضخم
152	2- آثار التضخم وكيفية معالجته
152	1-2 الآثار المترتبة عن التضخم
156	2-2 السياسات المباشرة لمواجهة التضخم
157	3-2 السياسات النقدية في معالجة التضخم
159	4-2 السياسة المالية في ضبط التضخم
163	الفصل السابع: أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر
164	1- معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاشتراكي
164	1-1 طبيعة النقود في الاقتصاد الجزائري
166	2-1 عرض النقود في الاقتصاد الجزائري
171	3-1 النظام المصرفي الجزائري
174	4-1 الإصلاح المالي سنة 1971
175	5-1 مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية
176	2- الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة
177	1-2 الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح
182	2-2 إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق
185	3-2 قانون القرض والنقد 10-1990
189	3- برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية
189	1-3 البرنامج الاستعدي الأول (89 و 1991)
190	2-3 تقييم البرنامج الاستعدي
191	4- برنامج التعديل الهيكلي (94-1998)
191	1-4 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994
193	2-4 محتوى اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع
195	3-4 أهداف برنامج التثبيت (94-1995)

196 4-4 إجراءات تحقيق أهداف البرنامج

197 5-4 تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع

199 الفصل الثامن: انعكاس الإصلاحات على التوازنات النقدية

200 1- أثر الإصلاحات على نمو الكتلة النقدية

200 1-1 تطور نمو الكتلة النقدية

201 2-1 تطور مؤشرات الكتلة النقدية

204 3-1 عناصر مكونات الكتلة النقدية

206 4-1 هيكل القروض الداخلية

207 2- أثر الإصلاحات على معدل التضخم

208 3- الأثر على سعر الفائدة

208 1-3 تطور معدل الفائدة

209 2-3 تطور معدل إعادة الخصم

210 4- أثر الإصلاح على ميزان المدفوعات وسعر الفائدة

210 1-4 انعكاس المديونية على ميزان المدفوعات

216 2-4 سعر الصرف

223 المراجع

225 الفهرس

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية
المطبعة الجهوية بقسنطينة